تقرير الخطة للعام المالي
2024 /23
رقم (18)

جمهورية مصر العربية

الفصل التشريعي الأول

دور الانعقاد العادي الثالث

—

تقـريـر

لجنة الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار

عـن

مشروع قانون باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى 2024/2023

والتأشيرات العامة المرافقة له

مايو 2023م

جمهورية مصر العربية

الفصل التشريعى الاول
دور الانعقاد العادى الثالث
تقرير
لجنة الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار
عن
مشروع قانون باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى 2024/2023،
والتأشيرات العامة المرافقة له

معالي المستشار الجليل/ عبدالوهاب عبدالرازق

رئيس المجلس

تحية إعزاز.. وتقدير،،

أتشرف بأن أقدم لسيادتكم، رفق هذا، تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار بتشكيلها المنصوص عليه فى المادة (131) من اللائحة الداخلية للمجلس، عن مشروع قانون باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى 2024/2023 والتأشيرات العامة المرافقة له.

يرجي التفضل بعرضه علي المجلس الموقر، وقد اختار مكتب اللجنة السيد النائب نشأت مترى صليب، مقررًا أصليًا، والسيد النائب/ عمرو فهمى مقررًا احتياطيًا، لها أمام المجلس.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس اللجنة

تحريراً فى 31 مايو 2023م

د/ هانى سرى الدين

تقرير
لجنة الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار
عـــن
مشروع قانون باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى 2024/2023
والتأشيرات العامة المرافقة له

أحال السيد المستشار عبدالوهاب عبدالرازق رئيس مجلس الشيوخ بتاريخ 4/ 4 / 2023، إلى لجنة الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار بتشكيلها المنصوص عليه فى المادة (131) من اللائحة الداخلية للمجلس، مشـــروع قانون باعتماد خطة التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية للعام المالى2024/2023 والتأشـــيرات العامة المرافقة له، وذلك إعمالاً لنص المادة (130) من اللائحة الداخلية للمجلس والذى ينص على أن "يحال مشـــروع قانون الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصـــادية الى لجنة الشـئون المالية والاقتصـــادية والاســتثمار فور وروده الى المجلس"، على أن تنظر اللجنة مشروع القانون المحال إليها وإعداد تقريراً عنه وتقديمه إلى المجلس الموقر إعمالاً لنص المادة (132) من اللائحة الداخلية للمجلس.

وقد أحال مجلس النواب مشروع القانون بتاريخ 2023/4/4، إعمالاً لنص المادة (249) من الدســـتور، والذي يقضـــى بأخذ رأى مجلس الشـــيوخ فى مشـــروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد أرسلت الحكومة وثائق الخطة إلى المجلس.

وفور إحالة مشروع القانون إلى اللجنة، عقدت خمسة اجتماعات لمناقشته أيام 8، 30 من مايو 2023، ناقشت فيها ما ورد بوثيقة الخطة واستمعت إلى العرض المُفصل الذي قدمته السيدة الدكتورة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية في اجتماع 30 مايو 2023. وقد تناولت شرح تفصيلي عـن مشروع القانون باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى (2024/2023)، والتأشيرات العامة المرافقة له، موضحة أهم ملامح الخطة ومرتكزاتها وأهدافها وما تستهدفه القطاعات الاقتصادية والخدمية في عام الخطة من استثمارات وكذلك بالنسبة للتنمية المحلية والإقليمية، والمبادرات والبرامج التنموية الطموحة، وملامح الخطة الاستثمارية الموجهة للتنمية الريفية في إطار مبادرة حياة كريمة،

وذلك وبحضور السادة ممثلي الحكومة على النحو الآتي:

عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية	
السيد الدكتور / أحمد كمالى	نائب وزيرة التخطيط.
السيد الدكتور/ جميل حلمى	مساعد الوزيرة لمتابعة خطة التنمية المستدامة.
السيد الأستاذ / إسماعيل يوسف	رئيس قطاع إعداد ومتابعة الخطة.
السيدة الدكتورة / هبه صالح مغيب	رئيس قطاع التخطيط الإقليمى.
السيد الدكتور / محمد عبدالفتاح المغربى	رئيس قطاع التنمية البشرية والاجتماعية.
السيدة المهندسة / نهاد مرسى	رئيس قطاع البنية الأساسية.
السيد المستشار/ محمد إسماعيل الجبالي	مستشار الوزيرة للاتصال السياسي.
السيدة الأستاذة/ وفاء المتولي إبراهيم	مدير عام إدارة الإعلام.
السيد الأستاذ/ مدحت عبدالحميد	باحث بالاتصال السياسي.
السيد الأستاذ/ أحمد حسن عبدالمجيد	مهندس برمجة ونظم معلومات.

وفى ضوء كل ذلك، انتهت اللجنة إلى تقريرها التالى والذي يناقش الأقسام التالية:

القسم الأول: انعكاسات التغيرات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصرى: تداعيات ازمة روسيا / أوكرانيا.

القسم الثانى: ملامح خطة عام 2024/23: مرتكزات ومؤشرات وأهداف.

القسم الثالث: الخاتمة والتوصيات.

ونفصل فيما يلي ما سبق اجماله:

المقدمة:

تأتي خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2024/23 في ظل استمرار الحالة الضبابية للنظام الاقتصادى العالمى والتخوف والتحوط من حالة عدم اليقين نتيجة لما يمر به العالم من ظروف اقتصادية وجيوسياسية غير مسبوقة وازمات طالت تداعياتها اقتصادات العالم كله، وأثرت بشكل واضح على معدلات نمو الاقتصاد العالمى والاستثمارات وحركة رؤوس الأموال الدولية والتجارة العالمية علاوة على حالة التضخم التي أثرت بالسلب علي أسعار السلع والخدمات. ولازالت مصر تواجه تغيرات مهمة وعديدة لها تأثيربلغت تداعياته على المواطن وعلى أغلب مؤشرات الاقتصاد الكلى وقطاعات الإنتاج والخدمات والاستثمار المحلى والاجنبى الذى شهد تراجعا ملموساً في السنوات القليلة الماضية وتنامى الضغوط التضخمية حيث قامت الحكومة بحزمة من السياسات لمواجهة الصدمات الخارجية فى محاولة منها لتعزيز الاستقرار الاقتصادى من خلال مراقبة معدل التضخم وسعر الصرف وتعزيز حجم التبادل التجارى وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين بيئة الاعمال، مستهدفة الاستمرار في المشروعات التنموية الكبرى وتأسيس البنية الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة كهدف استراتيجى لها، وبالتالي فان تلك الإجراءات جعلت الدولة المصرية تقدم نموذجاً حقيقياً في كيفية مواجهة تلك الصدمات والازمات المتتالية بآليات شهدت لها مؤسسات التمويل الدولية والعالم أجمع كما استمرت في بناء الدولة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق طموحات الشعب، إلا أن استمرار تداعيات المشهد العالمى وسرعة الاحداث وارتباط الدولة بالعالم الخارجى لازال يزيد من صعوبة المواجهة رغم التحسن الملحوظ والثبات فى بعض المؤشرات، غير ان المواطن لازال يواجة تحديات الازمات المتتالية ويأمل فى الخروج من الأزمة الخاصة بحالة التضخم وارتفاع أسعار السلع الأساسية والطاقة والمعادن وهو ما يفرض على الحكومة تقديم حزمة جديدة من الإجراءات التى تؤثر بشكل ايجابى فى متطلبات المواطن والعمل على تنشيط الاستثمارات وزيادة الإنتاج.

لقد اكدت خطة عام 2024/23 على أن حزمة السياسات المالية والنقدية والتجارية والاجتماعية التي قدمتها مصر مؤخراً تتفاعل معاً وبطريقة تحقق التوازن الاقتصادى وتعطى مساحة أكبر لنمو القطاع الخاص التنافسى من أجل ان يسهم فى تحقيق أهداف المجتمع وغاياته فى التنمية على كل الأصعدة خاصة في ظل الظروف غير المسبوقة، وهو ما يجعل نموذج التنمية المصرى نموذجا واقعيا ينبنى على منطلقات فكرية جديدة في إطار من التشارك والحوار المجتمعى مع كافة أطياف

المجتمع، وبما يكفل تعظيم النفع العام من تضافر جهود التنمية، وهو ما تعكسه مستهدفات والمؤشرات الكلية فى خطة التنمية لعام 2024/23.

وعلى ذلك، وفى ظل تلك الأزمات والتغيرات التي يشهدها العالم وتبعاتها على الاقتصاد القومى جاءت الخطة آخذه في الاعتبار حالة عدم اليقين والتحوط في التقديرات وعكست الخطوات الاستباقية بما لا ينبغي التهوين من مخاطر الازمة وبما لا يجب التهويل من تبعات الازمة الروسية / الأوكرانية على مؤشراتها المتوقعة مستقبلا خاصة وان هناك ارتباط تجارى وثيق بين مصر وبلدان الصراع وفى استمرار حالة عدم التأكد معبرة عن القضايا التنموية المحورية وتأكيد الحق في التنمية واتساقاً مع مستهدفات التنمية المستدامة في إطار رؤية مصر 2030 مستندة على مواصلة التخطيط التنموى القائم على الأدلة والمؤشرات والتقارير الدولية والمحلية بالإضافة الى مراعاة اعتبارات تعظيم فعالية الاستثمارات في تحقيق اهداف الدولة المنشودة وبكفاءة عالية.

لقد استمرت خطة العام الحالي في مراعاة النهج المتبع في العام السابق واستندت في تحليلاتها وتقديراتها لتبعات الازمة على مؤشرات الوضع الراهن ومجريات الاحداث خلال فترة قصيرة مضت مع توقع استمرار تأثيراتها السلبية، كما استعرضت الصورة الكلية للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خاصة معدل النمو والاستثمارات الخاصة والقطاعات الرئيسية وكذلك التنمية البشرية والاجتماعية والتنمية المكانية بالإضافة الى تحديد مرتكزاتها في إطار استعراض الفكر الذى قامت عليه الخطة متوسطة المدى 2023/22 -2026/25.

لقد أكدت خطة عام 2024/23 على أن حالة عدم اليقين التي يشهدها العالم نتيجة للظروف الدولية الاقتصادية والجيوسياسية غير المسبوقة والتي طالت تداعياتها العالم دون استثناء ومن بينها مصر، تقتضي تبنى سياسات تتسم بدرجة عالية من المرونة والتكيف مع الأوضاع المتغيرة على ان تكون خطط التنمية أكثر تحفظاً لمستهدفاتها في ظل النمو الحذر القابل للتعامل والتطويع مع تلك التطورات والمستجدات المستقبلية تأكيدا لقدرة الاقتصاد المصري على الصمود والتعافي يدعمه في ذلك إصلاحات جادة وجهود حثيثة تبذلها الدولة المصرية.

وفى ضوء كل ما سبق فقد جاء تقرير اللجنة معبرا عما ورد بالخطة ومؤكدا على استهداف مسيرة النمو ومواجهة التحديات والصمود امام تداعياتها من خلال سلسلة من الإجراءات السريعة التي تعظم منافع الدولة والمجتمع وتعالج سلبياتها وتضع التصور المناسب لضمان الاستمرار في تلك

المسيرة. ولذلك سيتناول التقرير معالجة وتحليل ثلاثة اقسام رئيسة فالقسم الأول يوضح بالتحليل المبسط انعكاسات الازمة العالمية على الاقتصاد المصري في ظل ارتفاع درجة عدم اليقين والى أي مدى يمكن مواجهة تلك الازمات من خلال خطط وإجراءات حكومية إيجابية تتوافق مع كافة الظروف وتتوائم معها. اما القسم الثاني فسيتناول بالتحليل شرحاً لملامح مؤشرات خطة عام 23/ 2024 في إطار مدخل يوضح المرتكزات التي قامت عليها الخطة متوسطة المدى (2026/25-2023/22) واهدافها. كما تناول بإيجاز مدى تحقق اهداف التنمية القطاعية خاصة في القطاعات الثلاثة الرئيسة التى تعول عليها الخطة فى تحسين مؤشرات الاعوام السابقة، وهى القطاع الزراعى والصناعات التحويلية وقطاع تكنولوجيا المعلومات علاوة على مدى توقع الخروج من الضغوط التضخمية ومدى انعكاس سياسات الدولة المالية والنقدية إيجابيا على المواطن، وإلى أى مدى اهتمت الخطة بمؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية فى ظل الظروف غير المواتية ، وأخيرا سيعرض التقرير في القسم الثالث السياسات المقترحة والتوصيات اللازمة في كل قطاع من قطاعات الدولة وكيفية استهداف النمو الاقتصادي ومواجهة التغيرات المحلية والعالمية.

القسم الأول

انعكاسات التغيرات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصرى: تداعيات أزمة روسيا / أوكرانيا

لا يزال العالم يشهد تحديات غير مسبوقة من الاضطرابات الاقتصادية العالمية والتوترات الجيوسياسية، ولذلك جاءت خطة عام 2024/23 معبرة عن التداعيات المترتبة على تلك الاضطرابات خاصة تداعيات الازمة الروسية الأوكرانية وما اسفرت عنه من تأثيرات وتداعيات على مؤشرات الاقتصاد العالمى. وربما استمرار تلك التداعيات ترجع بشكل جلى الى استمرار حالة عدم اليقين حول مستتبعات الاضطرابات المتوالية في العالم وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بتراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، وتواضع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتراجع أسعار الأسهم والسندات في الأسواق المالية، والتأثيرات على المستوى العوائد في القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالصناعة والسياحة والسفر والنقل البحرى.

وحقيقة الامر انه بالرغم من مرور أكثر من ١٥ شهر على نشوب الأزمة الروسية الأوكرانية فمازال العالم يشهد ضبابية شديدة بشأن التطورات المرتقبة سواء في المدى القصير أو البعيد ومدى الانعكاسات المتوقعة على مستقبل النمو الاقتصادى العالمى في المدى المتوسط.

ونظرا لاستمرار حالة عدم اليقين في المشهد العالمى ومدى التأثيرات المحتملة على الواقع العالمى والمحلى فقد راعى تقرير اللجنة المشتركة، وفى ضوء ما ورد بالخطة، وتحليل مضمونها خاصة بالنسبة للانعكاسات المتوقعة على العالم ومصر ان تفسر التطورات العالمية على النحو التالى:

أولًا: واقع الاقتصاد العالمى في ظل استمرار حالة عدم اليقين: أزمة مستمرة ومؤشرات مضطربة

لقد أوضحت وثيقة الخطة بشكل مفصل ان هناك حقيقتين بشأن عواقب الازمة الروسية الأوكرانية بعد ان عانى العالم من تبعات ازمة جائحة كورونا، فقد جاءت الحقيقة الأولى لتوكد استمرار الإحساس بعدم اليقين بشأن تطورات الاحداث الناتجة عن الازمة نظرا لاستمرار الغموض لمسار هذا الصراع الدائر بين الأطراف المتنازعة، وتباين تقديرات المؤسسات الدولية حول مستتبعاتها الاقتصادية.

اما الحقيقة الثانية فهى توضح تزايد الشعور الدولى بعد التأكد من فاعليات السياسات المطبقة لمواجهة الازمة. خاصة بالنسبة للتكهن بمدى فعالية السياسات الاقتصادية فلازالت مخاطر عدم التأكد تفرض نفسها على الصورة الواقعية للاقتصاد العالمى، في ظل تعدد درجات الحيطة والحذر من النتائج

والتأثيرات على النمو العالمى ومدى العودة به الى مساره الطبيعى، ويرجع كل ذلك الى الأهمية الاقتصادية التي يوليها العالم لروسيا وأوكرانيا في خريطة الاقتصاد العالمى.

لقد اكدت الوثيقة ان لروسيا وأوكرانيا أهمية كبيرة في مساهمتهما في انتاج النفط في العالم وكذلك الغاز الطبيعى، وكذلك دورهما المؤثر في التجارة العالمية في مجال الطاقة والغذاء وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بوثيقة الخطة [1].

لقد أوضحت الوثيقة ان من اهم تداعيات الازمة الروسية / الأوكرانية على الاقتصاد العالمى اهتزاز الثوابت في النظام الاقتصادى العالمى نظراً لما تتمتع به الدولتين من أهمية كبيرة وتأثير كبير بحكم امتلاكهما ثروات هائلة وعمق اندماجهما في الاقتصاد العالمى.

ويعرض التقرير فيما يلى، مدى تأثير الازمة وتداعياتها على العالم:

1- تواصل اضطراب سلاسل الامداد الدولية. نظرا لتبعات الازمة في المنافذ التجارية وتباطؤ نشاط التصدير والظروف المناخية غير المواتية وغيرها من التأثيرات الواردة بمجلد الخطة [2].

2- تراجع أكثر حدة في معدل نمو التجارة العالمية في الاقتصادات المتقدمة مقارنة بالاقتصادات الناشئة في عام 2023 ويرجع ذلك إلي تباطؤ سلاسل الإمداد وانخفاض الطلب الاستهلاكي وانكماش التجارة الدولية (الصادرات والواردات).

3- طفرة غير مسبوقة في الأسعار العالمية للطاقة والغذاء والمعادن الأساسية. فقد بينت وثيقة الخطة تأثير الحرب الروسية/ الأوكرانية على أسعار الطاقة والغذاء والمعادن الأساسية من خلال مايلى:

1/3- ارتفاع أسعار الزيت الخام بنسبة 350% خلال الفترة من أبريل 2020 وحتى أبريل 2022 وهى اكبر زيادة في أسعار البترول منذ سبعينيات القرن الماضى، ومن المتوقع استمرار ارتفاع أسعار الزيت الخام وفقا لتقديرات البنك الدولى في عام 2023 على ان يعود معدل نموها للتناقص في عام 2024.

2/3- واصلت أسعار الغاز الطبيعى التصاعد منذ عام 2022 ومن الصعوبة بمكان التنبؤ بحركات أسعار الغاز خلال عامي 2023 و2024 نتيجة لعدم التأكد من تواصل اشتداد الازمة الروسية / الأوكرانية [3].

---

[1] - **راجع وثيقة خطة عام 2024/23، الصفحات من ص5 – ص7.**

[2] - **المرجع السابق ص8 الى ص 13.**

[3] - **لمزيد من التفصيل، راجع وثيقة الخطة من ص19-21.**

3/3- أما بالنسبة للسلع الغذائية والمعادن الأساسية فقد ذكرت وثيقة الخطة ان من أخطر تبعات ازمة روسيا / أوكرانيا ارتفاع الأسعار الخاصة بالغذاء والمعادن الأساسية حيث حدثت طفرات سعرية غير مسبوقة فالبنسبة مثلا لأسعار القمح فقد ارتفعت بنسبة تناهز 30% في عام 2022 ولكن الملاحظ تراجع السعر العالمى له حتى يناير 2023. وقد توقع البنك الدولى بوجه عام عودة أسعار الأغذية للاعتدال عام 2023، كما توقع ارتفاع أسعار المعادن بنسبة 12%مع اعتدالها في نفس العام كنتيجة لزيادة العرض، وتوقع أيضاً ارتفاع أسعار الطاقة بنسبة 43% عام 2023 في ظل ازمة الطاقة – لتشغيل مناجم الفحم لمواجهة الطلب المتزايد على الفحم.

4/3- تنامى الضغوط التضخمية.

فقد ورد بوثيقة الخطة انه في ظل استمرار تفاقم ازمة سلاسل الامداد العالمية ومع التوجس من تنامى اتجاهات الركود التضخمى، فقد أظهرت تقديرات صندوق النقد الدولى وصول التضخم لمعدلات قياسية لتسجل 9,2% عام 2022 مقارنة 4,7% في عام 2021 على مستوى العالم كما تفاقم التضخم في كل الدول المتقدمة بنحو 7,3% عام 2022 مقابل 3,1% عام 2021 وكذلك الامر بالنسبة للاقتصادات الناشئة والنامية، حيث ارتفع من 5,9% عام 2021 الى نحو 9,8% عام 2022. ومن الجدير بالذكر ان معدلات التضخم في دول أوروبا خلال نفس الفترة تفاقمت بشكل ملحوظ حيث بلغت نحو 27,9% عام 2022 مقابل 9,6% في العام السابق مما يدل على مدى تأثر مستوى الأسعار في دول أوروبا بشكل كبير عن غيرها من الدول. الا انه في تقديرات عامي 2023 و2024 بينت بيانات الصندوق الاتجاهات النزولية لمستوى التضخم في الفترة من (2022-2024) [4].

وواقع الأمر، ان تطورات الاحداث تشير بجلاء الى تزايد الضغوط التضخمية منذ اندلاع الازمة مع بلوغ معدلات التضخم الفعلية لمستويات عالية في اغلب الدول.

وبوجه عام يعزو البنك الدولى تراجع معدلات التضخم في عامي 2023 و2024 الى تراخى نمو الطلب السوقى في ظل تباطؤ النمو الاقتصادى واحتمالات انتشار الركود التضخمى، خاصة مع الانخفاض المتوقع في أسعار الطاقة والسلع الغذائية والمعادن الأساسية، وذلك على النحو المبين في وثيقة الخطة

[4] – راجع الجدول في وثيقة الخطة، ص26. كما بينت الوثيقة اتجاهات التضخم وفقا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية عن نفس الفترة.

5/3- ارتفاع أسعار الفائدة العالمية لمستويات قياسية

بينت وثيقة الخطة من بين التداعيات السلبية لأزمة روسيا / أوكرانيا مدى الاختلال في أسواق النقد والأسواق المالية الدولية كنتيجة مباشرة لسياسات احتواء التضخم، فقد لجأ الاحتياطي الفيدرالي الامريكى الى رفع أسعار الفائدة لامتصاص السيولة المتداولة والحد من نمو الطلب السوقى، فقد أظهرت البيانات التصاعد المطرد في أسعار الفائدة عام 2022 وميلها نسبيا الى الاستقرار في عام 2023. وقد ذكرت الوثيقة تشكك بعض الخبراء في فعالية سياسة رفع أسعار الفائدة في الحد من الضغوط التضخمية استنادا الى عدة اعتبارات من بينها: عدم انتظام سلاسل الامداد الدولية على النحو السابق ذكره، وارتفاع أسعار عديد من الحاصلات الزراعية واتجاه بعض الدول لسد احتياجاتها في السوق المحلية قبل التصدير وغيرها من الأسباب على النحو الوارد بوثيقة الخطة. ويحذر بعض الخبراء من الاستمرار في زيادة أسعار الفائدة نظرا لتأثيرها على قرارات الاستثمار طويل الاجل [5].

6/3- تراخى تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر

فقد افرزت الازمة الروسية الأوكرانية انعكاسات على استقرار النظام الاقتصادى مما اثرت على التوقعات المتفائلة للاستثمار الاجنبى المباشر في عام 2022 حيث لم تحدث اية تدفقات استثمارية خلال هذا العام واستقرت مستوياتها بل وانخفضت لتصل الى 4,7 تريليون دولار عام 2022. ويرجع ذلك الى الازمة الروسية الأوكرانية واستمرارها ونقص السيولة الدولية واستمرار، بل وزيادة عدم اليقين بالتطورات المستقبلية وانكماش الأنشطة الاقتصادية والتجارة الدولية، فكانت كلها عوامل اضعفت من حجم الاستثمار الاجنبى المباشر لان طبيعة هذه الاستثمارات تعد أكثر تأثرا بالأزمات.

7/3- تباطؤ النمو الاقتصادى العالمى

بينت وثيقة الخطة تقديرات المؤسسات الدولية لمعدل النمو الاقتصادى في العالم مشيرة الى توقعات خفضه فى عام 2022 الى 3,2% ثم رفع المعدل بواقع 0,2 نقطة مئوية الى 3,4% في ابريل 2023، وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولى. أما بالنسبة لتقديرات البنك الدولى فقد أوضحت وثيقة الخطة انها جاءت أكثر تحفظا من تقديرات الصندوق، بتوقعها معدل نمو اقتصادى 2,9% مع ميل المعدل للتناقص الى 1,7% عام 2023 قبل معاودة الارتفاع الى 2,7% عام 2024.

---

[5] - لمزيد من الإيضاح، يمكن مراجعة الوثيقة في الصفحات من ص28- ص32.

وعلاوة على ذلك فقد جاءت تقديرات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) في مارس 2023 مشابهة لتلك الصادرة عن البنك وصندوق النقد الدوليين، حيق توقعت نموا اقتصاديا قدره 3,2% عام 2022 واستمرار الاتجاه النزولى في عام 2023 الى 2,6%، مع تحسن محدود الى 2,9% عام2024 [6].

خلاصة ما سبق، ان تداعيات الازمة الروسية / الأوكرانية اسفرت عن انكماس حجم التجارة الدولية وتراجع معدلات النمو الاقتصادى العالمى مع تراخى عجلة الاستثمار ومحصلة كل ذلك تراجع معدل النمو الاقتصادى العالمى كنتيجة طبيعية لتداعيات الازمة الروسية /الأوكرانية، والتي يتوقع استمرار تبعاتها حتى عام 2024 وفقا لما ورد بتقديرات مؤسسات التمويل الدولية.

8/3- اختلالات سوق العمل

أظهرت البيانات الواردة في وثيقة الخطة تزايد الاختلالات في أسواق العمل كنتيجة طبيعية للازمة الروسية / الأوكرانية، حيث تجلت هذه الاختلالات في تراجع مستوى الأجور وارتفاع تكلفة العمل وتراجع إنتاجية العمل وبقاء معدلات البطالة في اغلب الدول عند مستويات مرتفعة، فوفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية فمن المتوقع بلوغ معدل البطالة على مستوى العالم 5,9% عام 2022 , 5,7% عام 2023 بالمقارنة بمعدلات اكثر ارتفاعا في عامي 2020, 2021 (6,6%و 6,2%) على التوالي[7].

ثانيا: انعكاسات الازمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصرى: تحديات وفرص واعدة

في إطار كل ما تناولته وثيقة الخطة فيما يتعلق بتداعيات الأزمات العالمية على الاقتصاد العالمى، تؤكد اللجنة المشتركة أن الاقتصاد المصرى باعتباره جزء من النظام الاقتصادى العالمى ونتيجة لقوة العلاقات الارتباطية لمصر مع العالم، لم يسلم من تداعيات الأزمات المتوالية في السنوات القليلة الماضية خاصة تبعات الأزمة الروسية/ الأوكرانية، والتي دون شك هناك ارتباط وثيق على كافة المستويات بين مصر وطرفى الأزمة وتنامى معاملاتها التجارية معهما.

ويمكن تلخيص مدى انعكاس الازمة على الاقتصاد المصرى انطلاقا مما ورد في هذا الإطار بوثيقة الخطة على النحو التالى:

---

[6] – لمزيد من التفصيل، راجع الخطة ص35-39.

[7] – انظر وثيقة الخطة، ص40.

1- أبرزت وثيقة الخطة أنها استندت في تحليلاتها لانعكاسات الازمة على الاقتصاد المصرى على استخلاص مؤشرات الوضع الراهن ومجريات الأحداث خلال أربعة أشهر منصرمة منذ اندلاع الازمة.

2- أخذت الوثيقة ضبابية المشهد الدولى في الاعتبار وما تعنيه من ارتفاع درجات عدم اليقين بتطورات الأحداث الأمر الذي يصعب معه، وفقًا للوثيقة، التنبؤ بما ستؤول اليه الأمور سواء في المدى القريب أو المتوسط.

3- أكدت وثيقة الخطة على أمر هام وهو أنه لا ينبغي التهوين من أخطار الازمة العالمية، كما لا يجب التهويل من تبعات هذه الازمة، مؤكدة على أن المستتبعات السلبية التي تمخضت عن الأزمة يمكن التكيف معها، وتحويل بعضها من نقاط ضعف إلى نقاط قوة من خلال الاختيار الرشيد والدقيق للسياسات الواجبة الاتباع والتي تجمع بين " التحوط والطموح" بصورة متوازنة، وبما يمكن من التخفيف من حدة تبعات الأزمة، وتحويل كثير من مظاهر المحنة إلى منحة وفرص واعدة يمكن استغلالها [8].

ومن هذا المنطلق، واتساقا مع أهداف مصر في التصدي والتغلب على الصدمات الخارجية غير المواتية، وتداعيات تلك الصدمات ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصرى، يمكن إجمال تلك التداعيات في النقاط التالية والتي فصلتها وثيقة الخطة:

1/3- ارتفاع الفاتورة الاستيرادية للحبوب والزيت الخام ومشتقاته

فقد زادت الواردات المصرية من المواد الغذائية بشكل مطرد بسبب قصور الإنتاج المحلى في تلبية احتياجات الاستهلاك المحلى فقد ارتفعت قيم الواردات الغذائية من الحاصلات الزراعية من نحو 6,41 مليار دولار عام 2017 لتتجاوز 11 مليار دولار عام 2021 وتوقع بلوغها نحو 12 مليار دولار عام 2022. ويتم تدبير الواردات من الحاصلات الزراعية من عشر دول تأتى في مقدمتها روسيا بنسبة 21%، وتحتل أوكرانيا المركز الثالث بنسبة 15%، بعد الولايات المتحدة الامريكية. وتبرز الخطة مدى الأهمية الاستراتيجية التي تحظى بها روسيا وأوكرانيا من حيث الامدادات الغذائية لمصر، حيث أن ما يتم استيراده من هاتين الدولتين يعادل 35% من جملة الفاتورة الاستيرادية للسلع الغذائية.

وتؤكد وثيقة الخطة على أن الحرب الروسية الأوكرانية من شأنها إضافة مزيد من الأعباء من منظور الامن الغذائي المصرى [9].

2/3- الأثر على الاتجاهات التضخمية

---

[8] - انظر وثيقة الخطة، ص41.

[9] - راجع لمزيد من التفصيل وثيقة الخطة ص 43- ص48.

فلم يكن الاقتصاد المصرى بمنأى عن الضغوط التضخمية التي يشهدها العالم بسبب ارتفاع الأسعار خاصة الطاقة والغذاء والمعادن الأساسية، فتشير البيانات المتاحة بالخطة إلى تطور معدلات التضخم في مصر من عام 2019 حيث بلغ التضخم نحو 2,7% ليصل الى 19,2% في النصف الأول من عام 2023/22 ليواصل ارتفاعه في يناير 2023 ويبلغ نحو 31,2% ثم يصل الى 39,5% في مارس من عام2023 [10].

3/3- تخارج الأموال الساخنة من سوق الأوراق المالية.

فقد تراجعت الاستثمارات في الأوراق المالية بمعدلات متسارعة خلال الفترة (2017/16 – 2019/18) ثم تحولت إلى قيمة سالبة (-7,3 مليار دولار) بتخارجها من السوق المصرية عام 2020/19 تأثرا بتبعات جائحة كورونا، غير أنها عادت للتدفق بقوة عام 2021/20 لتسجل 18,7 مليار دولار حسبما أوضحت الخطة [11].

وكان التأثير السلبي للأزمة الروسية الأوكرانية على سوق الأوراق المالية المصرى واضحا للغاية، حيث تم تحويل الأموال للخارج منذ اندلاع الأزمة، وسجل صافي الاستثمار الاجنبى في حافظة الأوراق المالية قيمة سالبة بلغت 21,9 مليار دولار عام 2022/21.

4/3- ارتفاع أسعار الفائدة وانعكاساتها على تكلفة التمويل

فقد أوضحت الوثيقة الدور الذي لعبه البنك المركزى المصرى في رفع أسعار الفائدة بهدف امتصاص السيولة بغية احتواء التضخم وتمكين المودعين من الحصول على عائد موجب على ودائعهم والوصول لقيمة حقيقية لسعر الصرف امام الدولار بما يحفز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

وقد فصلت الوثيقة الدور الذي قامت به السياسة النقدية لمواجهة تداعيات الازمة العالمية [12].

5/3- ارتفاع تكلفة الاقتراض الدولى وزيادة حجم الدين الخارجي

ففي ظل الارتفاع المتواصل لأسعار الفائدة، يتعذر التوسع في عمليات الاقتراض من الأسواق الدولية، ونظرًا لقصور الموارد التمويلية المطروحة في الأسواق الدولية، في ظل التركيز على توظيف الأموال على مواجهة أزمات الغذاء والطاقة وتوفير الاحتياجات العاجلة للمواطنين فقد تأثرت القدرة على الاقتراض وعلى التمويل. خاصة إذا ما علمنا أن حجم الدين الخارجي بلغ 155 مليار دولار في

---

[10] – راجع الخطة، شكل رقم (26/1) الخاص بتطور معدل التضخم الاساسى خلال الفترة (2020/2019 حتى النصف الأول من عام 2023/22) وفقا لبيانات البنك المركزى المصرى.

[11] – نفس المرجع السابق، ص51.

[12] – راجع تفصيلا ما ورد بوثيقة الخطة، ص52- ص54.

عام 2022 وارتفع الى 163 مليار دولار في مارس 2023 الأمر الذي يترتب عليه زيادة في أعباء خدمة الدين.

6/3- تباطؤ معدل النمو الاقتصادى

شهد عام 2022/21 تحقق معدل نمو اقتصادى مرتفع بلغ 6,6%، إلا أن الازمة العالمية وتوقع استمرارها في ظل عدم التأكد، فتقدر وثيقة الخطة أن يكون معدل النمو عام 2024/23 في حدود 4,1% ومقاربا بذلك معدل النمو المتوقع عام 2023/22.على ان يعاود منحاه التصاعدى ليسجل 4,5% و5,2% في العامين التاليين (كما يتضح في الشكل البيانى رقم (29/1) الخاص بتطور معدلات النمو الاقتصادى (2021/20- 2025/24) بوثيقة الخطة.

خلاصة ما تقدم، فقد أوضحت وثيقة الخطة الإمكانات التنموية الواعدة رغم ما يعانيه الاقتصاد المصرى من تبعات فقد أظهرت التحديات الجسيمة التي مرت على الاقتصاد مدى قدرة الدولة على مواجهة تلك التحديات من خلال الفرص الواعدة التي أفرزتها الأزمة، والتي يمكن أن تحقق النفع في ظل ميزة تنافسية حقيقية وبحكم ظروف الحرب التي أثرت على مسارات التجارة والملاحة الدولية، وعلى المعروض الدولى من السلع الأساسية. وربما تتضح هذه الفرص في الآتي:

* تنشيط الصادرات الزراعية من خضروات وفاكهة لدول غرب أوروبا خاصة ألمانيا وإيطاليا.

* توافر إمكانات هائلة لزيادة الصادرات المصرية من الغاز الطبيعى المسال في ظل نقص الإمدادات من روسيا لأوروبا.

* تزايد أهمية مصر كمركز إقليمي للطاقة في إطار مشروع (يورو – افريقيا) الذي يربط شبكات الكهرباء بين مصر واليونان وقبرص ولتنطلق منه إلى باقى دول أوروبا.

* توقع استقرار تحويلات المصريين بالخارج وإمكان تصاعدها لتصل الى نحو 33 مليار دولار في عام 2023/22 مقابل 31,9 مليار دولار عام 2022/21.

* تنمية متحصلات رسوم قناة السويس في ظل تزايد الحركة الملاحية وتحول دول أوروبا لاستيراد البضائع من مناطق أخرى غير منطقة البحر الأسود.

القسم الثانى: ملامح خطة عام 2024/23: مرتكزات ومؤشرات وأهداف

يعرض التقرير فى هذا القسم مدخلًا يوضح الأسس والمرتكزات التى قامت عليها خطة عام 2024/23 والصورة الكلية للخطة من خلال تناول المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وبما تضمنته من تحليل للتنمية البشرية والمكانية والاقليمية والمحلية آخذة فى الاعتبار أن تلك المؤشرات جميعها تأثرت بشكل ملحوظ بالتداعيات والأزمات التى شهدها العالم والاقتصاد القومى.

ونعرض ما سبق فى شىء من التفصيل على النحو الوارد بالتقرير:

أولا: معطيات ومرتكزات الخطة متوسطة المدى: إطار فكرى شامل

من خلال قراءة اللجنة بشكل تفصيلي ومناقشة محتوى الوثيقة الخاصة بمحتوى خطة عام 2024/23 ، تبين لها وضع معطيات أساسية ومرتكزات وأهداف قامت عليها الخطة في ظل استمرار التحديات والتغيرات والأزمات المحلية والعالمية والتي أثرت على أغلب مؤشرات التنمية في مصر، آخذه في الاعتبار ضبابية المشهد الاقتصادي العالمي وتنامى حالة عدم اليقين ، وقد قامت اللجنة بدراسة ما ورد بالوثيقة من مرتكزات ومعطيات باعتبارها أساس تحقيق أهدافها التي تمس المواطن وكافة مقومات التنمية الشاملة كما تعد مدخلًا مهمًا لبناء الصورة الكلية للمؤشرات في ظل ما يعترى الاقتصاد العالمى من تباطؤ وتراجع وتوقف مسارات التنمية ومقومات الانطلاق الاقتصادي خاصة للاقتصادات الناشئة والنامية .

ومن المؤكد أن خطة عام 2024/23 قامت على تلك المرتكزات والتى تعكس التوجه العام للسياسة الاقتصادية التي تتبناها الحكومة لدفع عجلة التنمية فى ظل عالم متغير ملىء بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية.

ونوجز فيما يلي الإطار الفكرى للمرتكزات والمعطيات والأهداف التي قامت عليها الخطة وفسرت على أساسها الصورة الكلية لكل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لكل القطاعات الاقتصادية في الدولة المصرية خلال السنوات من (2023/22- 2026/25):

بالنسبة للمعطيات

1- فقد أشارت الخطة الى أن الارتقاء بجودة حياة المواطن هي أهم منطلقات جهود التنمية وهذا يتحقق بتوافر نهضة اقتصادية هدفها الحفاظ على الثروات وصيانتها بل والعمل على تنميتها وتعظيم الاستفادة لتلك الثروات.

2- هناك تأكيد على تكامل أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق التنمية الشاملة والتي تقوم على النمو الاحتوائي والذي يستوجب المشاركة المجتمعية في مناقشة قضايا التنمية وتحدياتها.

3- أن التقدم الاقتصادي لن يتحقق إلا إذا استمرت الجهود لتنمية الموارد البشرية والتوسع في الاستثمار في تنمية راس المال البشرى باعتباره عماد الثروة الحقيقية للبلاد.

بالنسبة للمرتكزات [13]

1- الوفاء بالاستحقاقات الدستورية المتعلقة بمخصصات الانفاق العام على التعليم والصحة والبحث العلمى بحيث لا تقل عن 10% من الناتج المحلى الإجمالي.

2- الاتساق مع الأجندة الوطنية رؤية مصر 2030.

3- التطبيق الدقيق لقانون التخطيط العام باعتباره الإطار التشريعى لمنظومة التخطيط التنموى.

4- الالتزام بتوجيهات القيادة السياسية وتكليفاتها للارتقاء بجودة الحياة وتوفير حياة كريمة آمنه للمواطنين.

5- مواصلة تنفيذ المرحلة الثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى، والتي تركز على الإصلاحات الهيكلية وتنمية القطاعات الرئيسية الثلاثة وهى الزراعة والصناعة التحويلية وتكنولوجيا المعلومات.

6- الاستفادة من تبعات الأزمات والتغيرات العالمية خاصة الأزمة الروسية / الأوكرانية في التوجهات والسياسات التنموية الحديثة، والأخذ في الاعتبار توقع عودة انتشار فيروس كورونا. فقد أصبح من المهم انه في ظروف عدم اليقين يجب التحوط وعدم المبالغة في مستهدفات خطط التنمية استنادًا إلى القدرات والإمكانات المحلية، دون مراعاة المستتبعات والتغيرات العالمية والأزمات على الاقتصاد المصرى. ولذلك حرصت الخطة الرباعية (2023/22-2026/25) على أهمية مواصلة اليات التحوط.

7- الالتزام بتطبيق سياسات التخفيف والتكيف مع المخاطر البيئية الناجمة عن التغيرات المناخية وتوفير المتطلبات التمويلية لبرامج المواجهة.

بالنسبة للمفاهيم التنموية التي ارتكزت عليها الخطة:

فقد استعانت الخطة بالمفاهيم التنموية والمقاربات التخطيطية الحديثة. والتي نلخصها فيما يلي:

---

[13] - لتفصيل المرتكزات، راجع وثيقة الخطة الصفحات من ص62- ص73.

* أهم المفاهيم والأساليب التنموية التي ارتكزت عليها الخطة متوسطة الاجل (2023/22-2026/25) هي التنمية المستدامة – التنمية المتزنة – النمو الاحتوائي – الاقتصاد المعرفى [14].

* بينت الخطة أساليب التخطيط التي ارتكزت عليها وهي: التخطيط الاستراتيجي – التخطيط بالمشاركة –التحليل الرباعى –ودليل معايير الاستدامة البيئية – دليل خطة التنمية المستجيبة للنوع– دليل التميز الحكومى على المستوى المحلى – موازنة البرامج والأداء– الشمول المالى – أدلة الحوكمة [15].

بالنسبة للتحديات القائمة:

أوضحت الخطة عدد من التحديات التي واجهتها وكان من أهمها النمو السكانى المتسارع، ومحدودية الموارد المالية، وانخفاض نسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الرئيسية، وتواضع الصادرات السلعية مقارنة بالواردات، حتمية تطبيق نظام التأمين الصحى، الحاجة الماسة لتحسين جودة الحياة في الريف المصرى، والاعتماد على الوقود الأحفوري، والحاجة الى تعزيز التنافسية وتعظيم دور القطاع الخاص وضرورة مشاركته في جهود التنمية، علاوة على تنامى التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية.

بالنسبة لتوجهات الخطة الرئيسة:

بينت الخطة هذه التوجهات فيما يلى:

- استكمال المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادى
- استكمال تفعيل المبادرات الرئاسية (حياة كريمة – التأمين الصحى الشامل)
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية
- تكثيف الاستثمارات الموجهة نحو بناء الاقتصاد الأخضر ومواجهة أخطار التغيرات المناخية
- احتواء التضخم
- تحسين مؤشرات الاستدامة المالية
- تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية والعربية المباشرة
- تنمية الصادرات السلعية والخدمية.
- تبنى سياسات تستهدف تحسين مستوى معيشة الطبقات المتوسطة والفقيرة.

---

[14] – عرفت الخطة هذه المفاهيم تفصيلا. انظر الوثيقة ص ص74-79.

[15] – راجع الخطة، ص80 – ص87.

بالنسبة لمستهدفات الخطة متوسطة الاجل (2023/22– 2026/25)

تناولت الخطة تفصيلًا لمستهدفات الخطة متوسطة المدى مؤكدة على أن هذه الخطة تتضمن كافة الأهداف الأممية للتنمية المستدامة من خلال تناول اهداف محددة، آخذة في الاعتبار التوفيق بين استهداف النمو الاقتصادى وتنمية الطاقة الاستيعابية لسوق العمل في مختلف الأنشطة، كما بينت الهدف الرئيس لها في ضمان الارتقاء بجودة حياة المواطنين وتحسين احوالهم المعيشية وتوفير الرعاية الاجتماعية لهم، كما أعطت للبعد العمرانى والبيئى أهمية خاصة حيث تتضمن أهدافا لزيادة المعمور المصرى والتخفيف من التركز السكانى.

ونتناول فيما يلي مستهدفات الخطة متوسطة المدى على مستوى المتغيرات الكلية:

1- في مجال التنمية الاقتصادية.

تستهدف الخطة معدل النمو الاقتصادى يصل الى 5,2% في نهاية عام 2026/25. وزيادة صافي الاستثمار الاجنبى المباشر ليصل الى 11 مليار دولار في عام الخطة ونحو 16 مليار دولار في نهاية عام 2026/25. فضلا عن استهداف تنشيط الصادرات السلعية لتتجاوز قيمتها نحو 58 مليار دولار في عام 2024/23 وخفض نسبة العجز في الميزان التجارى للناتج المحلى الاجمالى إلى 13% وليواصل تراجعه ليصل الى أقل من 10% في نهاية الخطة. غير ان الخطة في هذا العام تستهدف زيادة مساهمة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى.

2- في مجال التنمية البشرية والاجتماعية

تستهدف الخطة خفض معدل النمو السكانى ليتراجع الى 1,64% في نهاية الخطة، وزيادة نسبة المستفيدين من نظام التأمين الصحى، واحتواء معدل التضخم بحيث يتراجع الى 16% عام 2024/23، وكذلك خفض نسبة السكان تحت خط الفقر والحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف إقليم الجمهورية بحيث لا تتعدى الفجوات في معدلات الفقر 20 نقطة مئوية بين المحافظات.

3- في مجال التنمية العمرانية والتحسين البيئي والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

أفردت الخطة جانبا خاصا للتنمية العمرانية في القسم الخامس منها [16]، حيث استهدف زيادة مساحة المعمور المصرى لترتفع نسبة المساحة المأهولة إلى نحو 10% عام 2024/23،

[16] – راجع ذلك القسم في وثيقة الخطة، ص95 وما بعدها.

وإلى 12% بنهاية الخطة الرباعية. وخصصت ثلث الاستثمارات العامة للتطوير العمرانى في محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية، إضافة الى التوسع في إقامة المدن الجديدة والتجمعات العمرانية لاستيعاب ما يقرب من 15 مليون نسمة إضافية. أما بالنسبة لاستهداف التنمية البيئية ونمو الاقتصاد الأخضر فقد بينت الوثيقة ترشيد استخدام الطاقة واستمرار جهود التطوير البيئي، وخفض نسبة الانبعاثات من ثانى أكسيد الكربون، وأخيرا استهداف التوسع في استخدام التكنولوجيا النظيفة مثل مشروع الهيدروجين الأخضر ومشروعات إعادة تدوير المخلفات فى إطار مفهوم الاقتصاد الأخضر.

ثانياً: ملامح خطة 2024/23: قراءة فى المؤشرات

<u>المؤشرات الرئيسية</u>

وتشمل هذه الصورة استعراض حجم الموارد الكلية المتوقع توافرها واستخداماتها طوال عام الخطة، وكذلك تقديرات النمو الاقتصادي وحجم الناتج المحلى الإجمالي وفي ضوء معدلات النمو المستهدفة في الخطة علاوة على تقدير حجم الاستثمارات المستهدفة في الخطة ومصادر تمويلها.

تستهدف خطة 2024/23 زيادة الموارد القومية إلى نحو 15,1 تريليون جنيه بالأسعار الجارية مقابل موارد نحو 12,4 تريليون جنيه متوقع عام 2023/22.

وفيما يتعلق بالاستخدامات فقد أوضحت الخطة ما يلى:

- استهداف زيادة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والحكومى ليبلغ نحو 14,4 تريليون جنيه بنهاية الخطة بنسبة زيادة 72,7% من إجمالى الاستخدامات أما بالنسبة لعام الخطة 2024/23 فيقدر الانفاق الاستهلاكى النهائى بنحو 10,9 تريليون جنيه.
- اما الانفاق الاستثماري الخاص والعام (شاملاً التغير في المخزون) فتستهدف الخطة تصاعد قيمته ليصل الى 2,68 تريليون جنيه بنهاية الخطة متوسطة المدى وليرتفع معدل الاستثمار بدوره الى 16,7% مقابل 13,5% فى العام الاول من الخطة (2023/22) و15,2% فى العام الثانى منها (23/ 2024).

- وفيما يخص طلب العالم الخارجي (الصادرات السلعية والخدمية) تستهدف الخطة تناميها لتقترب من 2,8 تريليون جنيه بنهاية الخطة (2026/25) لتشكل نسبة 19,1% من الناتج المحلى الاجمالى كمتوسط عام خلال أعوام الخطة (2023/22– 2026/25).

وقد بينت الخطة فجوة الموارد المحلية ومدى اتساعها لتعكس عدم كفاية حجم الادخار المحلى لتمويل الانفاق الاستثماري المستهدف، لذا تؤكد الخطة ضرورة مواصلة اتباع حزم السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع معدلات الادخار المحلى ومعدلات الاستثمار.

وفيما يلى يعرض التقرير أهم مؤشرات الخطة الرئيسية:

1 – بالنسبة للنمو الاقتصادي

قدّرت الخطة معدّل النمو الاقتصادي بنحو 4,1% في عام 2024/23 مُقابل مُعدّل نمو مُتوقّع 4,2% في عام 2023/22... وتأتي تقديرات الخطة مُتشابهة مع تقديرات جميع المؤسسات الدولية، والتي تشير إلى توقّع تحقيق مصر مُعدّل نمو 4% في كل من عامي 2023/22، 2024/23.

وتجدُر الإشارة إلى أن مُعدّل النمو المُقدّر بالخطة (4,1%)، وإن كان أقل مما كان مُستهدفًا من قبل في ظل الظروف العادية (5% – 5,5%) إلا أنه أعلى من مُعدّلات النمو المُتوقّعة في غالبية الدول.

ويبين الجدول رقم (1) التقديرات المحلية والعالمية لمعدلات النمو الاقتصادي.

جدول رقم (1)

معدلات النمو الاقتصادي وفقًا لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والمؤسسات الدولية

البيان/ العام	2203/22	2024/23	2025/24	2026/25
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية	4,2	4,1	4,5	5,2
البنك الدولي	4	4	4,7	--
صندوق النقد الدولي	3,7(*)	5(**)	--	--
البنك الأوروبي لإعادة الإعمار	4,7(***)	--	--	--

(*) عام 2023(تقرير أبريل2023)، (**) عام 2024(تقرير أبريل2023)، (***) عام 2023.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، البنك الدولي 2023، صندوق النقد الدولي يناير، أبريل 2023.

2- بالنسبة للناتج المحلى الإجمالي

من المُقدّر أن يصل الناتج المحلي الإجمالي في عام الخطة إلى نحو 11,25تريليون جنيه بالأسعار الجارية مقارنة بـ 9,32 تريليون جنيه قيمة الناتج المُتوقّع للعام السابق 2023/22، مُسجّلًا نسبة نمو 4,1% بالأسعار الثابتة وتفيد المُؤشّرات القطاعية في هذا الخصوص، توقّع تحقيق مُعدّلات نمو مرتفعة في ناتج خمسة قطاعات هي على الترتيب الاتصالات 16,8%، والسياحة 12%، وقناة السويس 11,9%، والتشييد والبناء 6%، والزراعة 4,1%.

ويشير الشكل البيانى التالى رقم (1) الى تقديرات حجم الناتج الاجمالى بأسعار السوق خلال فترة الخطة العامة متوسطة المدى.

شكل رقم (1)

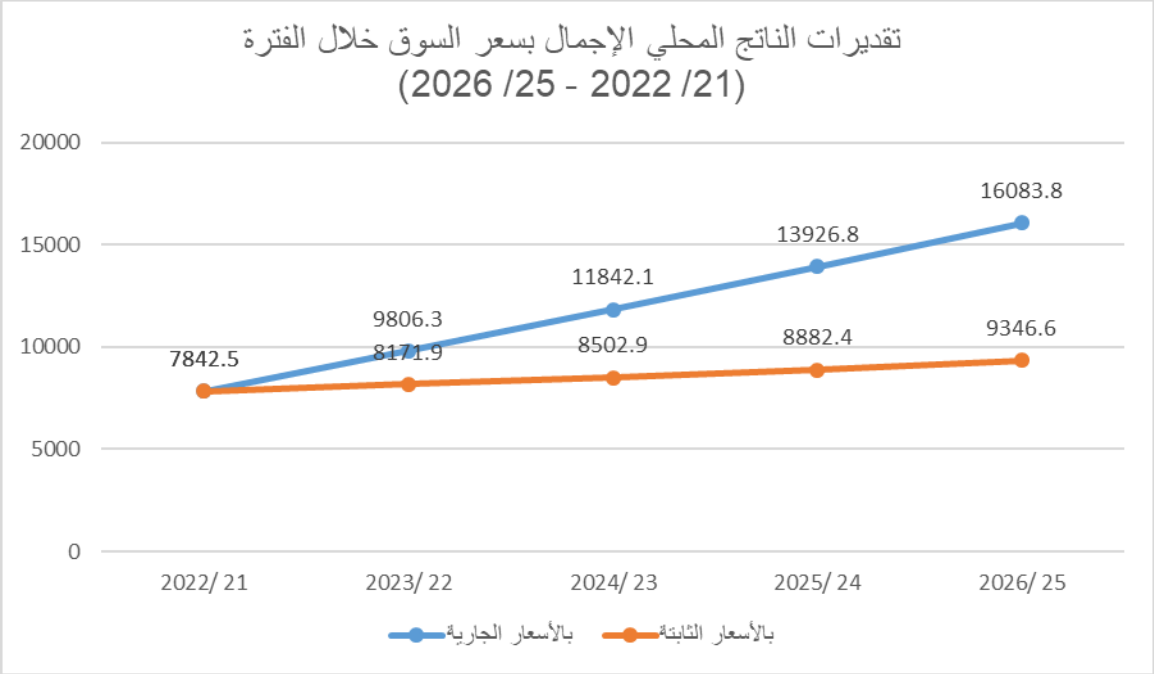

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

3- الاستثمار

أوضحت وثيقة الخطة صورة كلية للاستثمارات المستهدفة سواء الاستثمارات الكلية أو الحكومية أو الخاصة أو استثمارات الهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الاعمال العام، كما عرضت الاستثمار الأجنبي المباشر الناتج عن مساعي الحكومة في هذا الخصوص.

ولتحقيق مُعدّل النمو الاقتصاد المنشود، تستهدف خطة 2023/22 زيادة الاستثمارات الكليّة لتصل إلى 1,8 تريليون جنيه شاملة التغيّر في المخزون مُقابل استثمارات قدرُها 1,32 تريليون جنيه في العام السابق 2022/21، بنسبة نمو تربو على 36%.

وتُعزى هذه الطفرة الاستثمارية المُقدّرة خلال عام الخطة إلى الاعتبارات التالية أخذًا في الحُسبان التغيّرات السعرية المُتوقّعة خلال العام والمُؤثّرة على القيمة الحقيقية للاستثمارات الإسمية المنفذة:

- كبَر حجم الاستثمارات المُوجّهة للتنمية البشرية كخدمات التعليم المدرسي والتعليم الجامعي والبحث العلمي والخدمات الصحية، التزامًا بالاستحقاقات الدستورية.
- التوسّع المُطرد في الاستثمارات المُخصّصة لأغراض الحماية الاجتماعية وتحسين الأحوال المعيشية للطبقات محدودة الدخل.
- ضخامة الاستثمارات المُوجّهة لمشروعات البنية الأساسية اللازمة لتحفيز مشروعات الإنتاج المُباشر وفقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصاد والاجتماعي لتحسين مُناخ الاستثمار.

ومع ذلك، ننوه على أن معدّل الاستثمار المُتوقّع لعام 2024/23والبالغ 15,2% مازال مُتواضعًا قياسًا باقتصادات ناشئة ونامية عديدة حقّقت مُعدّلات تجاوزت 30%، ولذا، تستهدف الخطة متوسطة المدى رفع مُعدّل الاستثمار بصفة مُطردة بنهاية الخطة عام 2026/25 ولتعظيم فاعلية الاستثمارات في تحقيق الأهداف المنشودة وبكفاءة عالية.

والجدول التالي رقم (2) يوضح تقديرات الاستثمارات الكلية للخطة متوسطة المدى.

جدول رقم (2)

تقديرات الاستثمارات الكلية للخطة متوسطة المدى

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)	معاملات رأس المال	معدل الاستثمار (٪)	الناتج المحلي الإجمالي السوق الجارية (مليار جنيه)	الاستثمارات الكلية(*) (مليار جنيه)
2022/21	6.6	2.58	17.02	7842.5	1334.7
2023/22	4.2	3.2	13.5	9806.3	1323.9
2024/23	4.1	3.7	15.2	11842.1	1800
2025/24	4.5	3.53	15.9	13926.8	2215.8
2026/25	5.2	3.21	16.7	16083.8	2678.2

(*) شاملة التغيّر في المخزون.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

كما أوضحت الخطة التزايد المتوقع في الاستثمارات الخاصة في ظل تحسّن بيئة الأعمال بوجهٍ عام، مع توجّه الدولة لإفساح مجالات النشاط أمام القطاع الخاص.

الاستثمارات العامة:

وأكدت وثيقة الخطة على أنه تم تقدير الأهميّة النسبيّة للاستثمارات العامة في ظل توجّه الدولة للتخارُج من عديدٍ من الأنشطة الاقتصاديّة اتفاقًا ووثيقة سياسة ملكيّة الدولة، ولتفتح مجالات واسعة للنشاط الاقتصادي أمام القطاع الخاص. ومن هذا المُنطلق، توقّعت الخطة زيادة المُساهمات الاستثماريّة للقطاع الخاص على نحو تدريجي خلال أعوام الخطة لتصِل إلى 50% من الاستثمارات الكليّة في نهايتها، وهو ما يعني تراجُع حصّة الاستثمارات العامة الثابتة من الاستثمارات الكليّة الثابتة من 71% عام 2022/21 إلى 50% عام 2026/25 ويشير الجدول رقم (3) لتطور الاستثمارات الكلية وتوزيعها.

جدول رقم (3)

تطوّر الاستثمارات الكليّة ونصيب الاستثمارات العامة الثابتة

(مليار جنيه)

العام المالي	الاستثمارات الكليّة	التغيّر في المخزون	الاستثمارات الكليّة الثابتة	الاستثمارات العامة الثابتة	نسبة الاستثمارات العامة الثابتة (%)
2022/21	1334.7	142.1	1192.6	850.3	71.3
2023/22	1323.9	145	1178.9	815	69.1
2024/23	1800	150	1650	1050	63.6
2025/24	2215.8	147.3	2068.5	1137.7	55
2026/25	2678.2	159.8	2518.4	1259.2	50

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح الشكل رقم (2) تطوّر الاستثمارات العامة الثابتة خلال أعوام الخطة، والتي يُقدّر أن تصل إلى 1259 مليار جنيه بنهاية الخطة مُتوسطة المدى، مُقابل 1050 مليار جنيه في عام 2024/23، بنسبة نمو 28,8% عن استثمارات العام السابق.

شكل رقم (2)

تطوّر الاستثمارات العامة الثابتة خلال أعوام الخطة متوسطة المدى (2023/22 – 2026/25)

مقارنة بسنة الأساس 2022/21

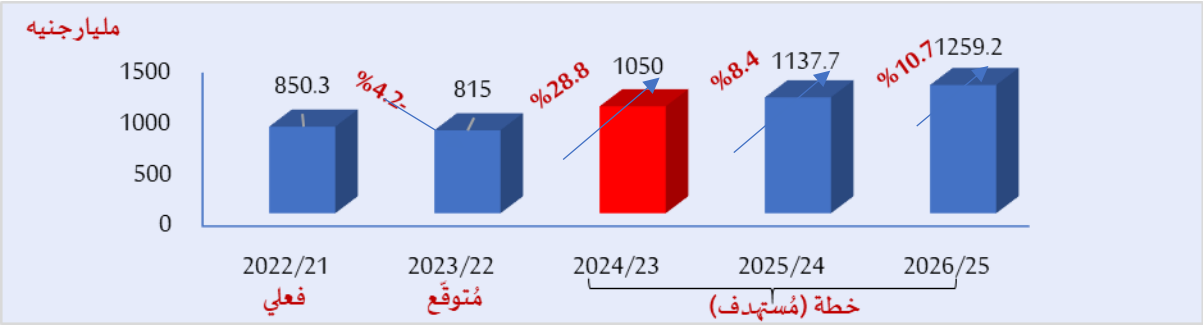

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويرجع الانخفاض المُطلق في الاستثمارات العامة في عام 2023/22 إلى إعلان الحكومة تفعيل برامج تخارُج الشركات العامة، وقيامها بنشر قائمة بالمشروعات العامة المُزمع طرحها للاكتتاب في البورصة المصرية أو لمستثمر رئيسي، فضلًا عن مُواصلة مُبادرات تشجيع القطاع الخاص في أنشطة الزراعة والصناعة (مثل تخصيص 150 مليار جنيه بفائدة مُيسّرة 11%)، علاوة على التوجّه العام لترشيد وتدقيق اعتمادات الموازنة الاستثمارية العامة.

وعلى مستوى نصيب الفرد من الاستثمارات العامة، تعكس بيانات الشكل رقم (23/3) التطوّر الإيجابي المُستمر بدءًا من عام 2023/22 حتى نهاية الخطة في عام 2026/25.

ومن المُستهدف استحواذ الاستثمارات العامة على النصيب الأكبر (63,6٪) مُوزّعة بين الجهات، وحصول القطاع الخاص على النسبة المُتبقيّة (36,4٪) من جملة الاستثمارات المُوجّهة لخطة عام 2024/23.

ويُلاحظ من الشكل تنامي استثمارات القطاع الحكومي مُسجّلة نحو 586,7 مليار جنيه لترتفع بذلك أهميتها النسبية في هيكل الاستثمارات العامة إلى 55,9٪. وتأتي الهيئات الاقتصاديّة في المرتبة الثانية بجملة استثمارات مُستهدفة تُقدّر بنحو 384,1 مليار جنيه لتبلغ أهميتها النسبية

36,6٪، بالإضافة إلى استثمارات شركات القطاع العام التي تُقدّر بنحو 79,2 مليار جنيه، بنسبة 7,5٪ من إجمالي الاستثمارات العامة.

الاستثمارات الحكومية

تشمل استثمارات الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية العامة. ومن المُستهدف تخصيص 586,7 مليار جنيه كما سبق الذكر لتُناهز بذلك 35,6٪ من إجمالي الاستثمارات لخطة عام 2024/23. ويتبيّن من توزيع الاستثمارات بين هذه الجهات الثلاث استئثار الجهاز الإداري بنحو 403,5مليار جنيه، بنسبة 68,8٪ من إجمالي استثمارات الجهاز الحكومي، بينما تبلُغ الاستثمارات المُوجّهة للهيئات الخدمية نحو 147,5 مليار جنيه، بنسبة 25,1٪، وتلك المُوجّهة للإدارة المحليّة حوالي 35,6 مليار جنيه، بنسبة 6.1٪

ومن حيث الهيكل التمويلي للاستثمارات الحكوميّة في عام 2024/23، وقد أوضحت الوثيقة بالجدول رقم (9/3) اعتماد الجهاز الحكومي على الخزانة العامة بنسبة 46,2% من إجمالي الموارد التمويليّة للاستثمار.

استثمارات الهيئات الاقتصادية

تبلغ الاستثمارات المُستهدفة لهذه الهيئات نحو 384,1 مليار جنيه في عام الخطة، بنسبة 36,6٪ من جملة الاستثمارات العامة. وتتركّز أهمّها في قطاع النقل والتخزين (48,9٪)، وقطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى (32,9٪)، مع تفاوت الحِصّة المُتبقية بين القطاعات والأنشطة الأخرى.

ومن حيث مصادر تمويل استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة، فيجري الاعتماد في الأساس على القروض المحليّة والأجنبيّة بما يُعادل 219,8 مليار جنيه، بنسبة 57,2%، ثم على الاحتياطيّات والمُخصّصات المحليّة والأجنبيّة، بما يُعادِل 147,3 مليار جنيه بنسبة 38,3%، بجانب مصادر أخرى بقيمة 17 مليار جنيه بنسبة 4,5%.

استثمارات الشركات العامة

تبلغ الاستثمارات المُستهدفة للشركات العامة نحو 79,2 مليار جنيه، بنسبة 7,5٪ من جملة الاستثمارات العامة كما سبق الذِكر. وتتوزّع هذه الاستثمارات بين الشركات الخاضعة للقانون رقم (97) لسنة 1983 وشركات القانون رقم (203) لسنة 1991، والشركات القابضة النوعية.

وفيما يخُص الهيكل التمويلي لاستثمارات الشركات الخاضعة لقانون رقم 97 لسنة 1983، فيضُم الاحتياطيّات والمُخصّصات (محلي وأجنبي) بقيمة 23,1 مليار بنسبة 93,5% من إجمالي المصادر التمويليّة، في حين تبلغ مُساهمات الخزانة العامة مليار جنيه بنسبة 4,1%، مع هامشية نسبة التسهيلات المحليّة والأجنبيّة بنحو 2,4%.

الاستثمارات الخاصة:

نظرًا لاضطراب الأسواق الماليّة والسلعيّة، وعدم التيقّن من تطوّراتها المُستقبليّة في ظل تداعيّات الحرب الروسيّة/ الأوكرانية، والتطوّرات الجيوسياسيّة الجارية، فمن الطبيعي أن يعمد قطاع الأعمال الخاص إلى التريّث في قراراته الاستثمارية، والتي غالبًا ما تتسم بالحيطة والحذر الشديدين والترقّب لحين وضوح الرؤى، وهو ما يتجلى في اتجاه الاستثمارات الخاصة للتناقص من الناحية المُطلقة من نحو 487 مليار جنيه عام 2019/18 (قبل وقوع جائحة فيروس كورونا) إلى 249 مليار جنيه عام 2021/20 (تأثّرًا بالجائحة)، ولتنخفض نسبته من الاستثمارات الكلية من 48% إلى 28% خلال الفترة، مع مُلاحظة عودة للارتفاع في عام 2022/21 توقعًا لزوال تبِعات جائحة فيروس كورونا، وسيادة النزعة التفاؤلية على امتداد الشهور الثمانية الأولى من العام المالي (قبل وقوع الأزمة الروسية/ الأوكرانية) قُرب نهاية شهر فبراير 2022، وإن ظلّت نسبة الاستثمارات الخاصة مُنخفضة في حدود 29% من الاستثمارات الكلية.

ويوضح الشكل التالي رقم (3) **تطوّر الاستثمارات الخاصة خلال الفترة (2019/18 – 2022/21) ونسبتها للاستثمارات الكلية.**

شكل رقم (3)

تطور الاستثمارات الخاصة خلال الفترة (2019/18- 21/ 2022)

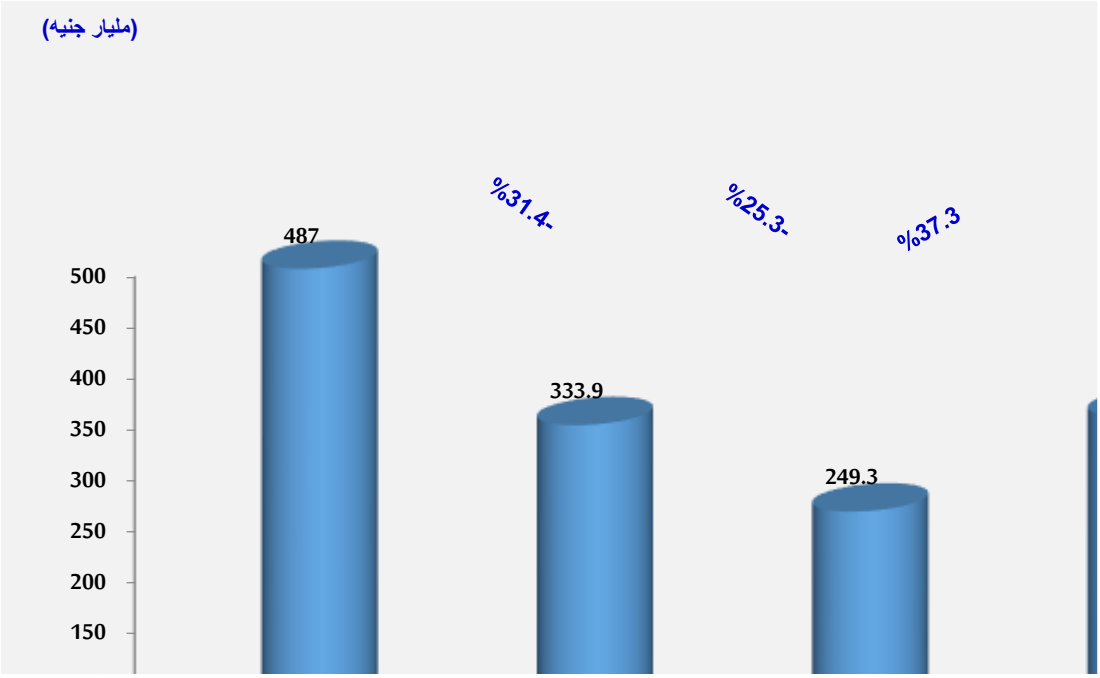

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة

وقد فصلت وثيقة الخطة بعض المُؤشّرات الدالة على سريان النزعة التحوّطية بشأن أحوال السوق وقرارات قطاع الأعمال وجمهور المُستهلكين المُتعلقة بالمُعاملات السوقية في أوقات الأزمات[17].

وقد تبنت الخطة مُستهدفات طموحة لاستثمارات القطاع الخاص في الأعوام القادمة، بحيث تتضاعف في عام 2024/23 عن مُستواها المُتوقّع عام 2023/22، ولتبلُغ نحو 600 مليار جنيه، وعلى أن تتصاعد مرّة أخرى خلال العامين التاليين لتتجاوز 1,25 تريليون جنيه في نهاية الخطة عام 2026/25، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع حصّة القطاع الخاص من الاستثمارات الكليّة من 36,4%

[17] – راجع الخطة ص124-128

في عام 2024/23، إلى 45% و50% في العامين التاليين وذلك ما يوضحه الشكل رقم (4) الخاص بتطور الاستثمارات الخاصة خلال الفترة **(2026/25 – 2022/21)**

شكل رقم (4)

تطوّر الاستثمارات الخاصة خلال الفترة (2026/25 – 2022/21)

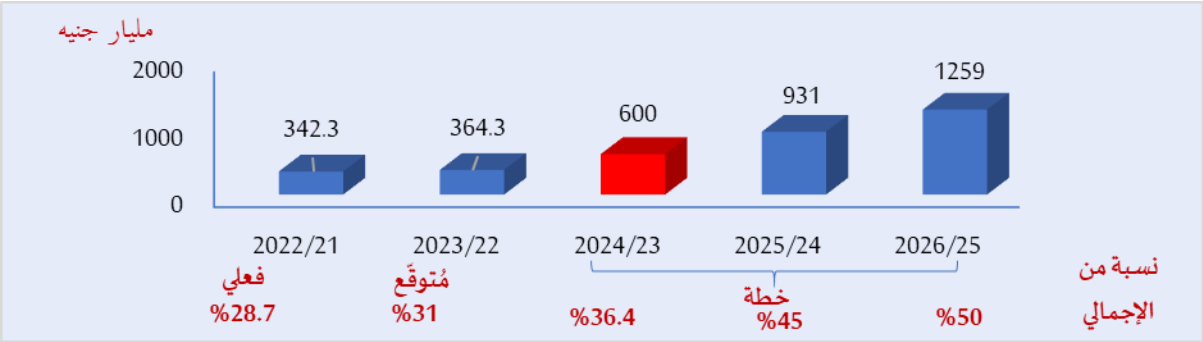

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وقد اوضحت الوثيقة توزيع الاستثمارات الخاصة حسب النشاط الاقتصادى خلال عام 23/ 2024 [18].

خاصة قطاعات الصناعة التحويليّة غير البترولية والأنشطة العقاريّة واستخراجات الغاز الطبيعي وأنشطة الزراعة والنقل والتخزين والاتصالات والتشييد والبناء والمطاعم والفنادق وتجارة الجملة والتجزئة والتي تستحوذ في مجموعها على ما يُعادِل 479.2 مليار جنيه، أي بما يُناهز 80% من جُملة استثمارات القطاع الخاص.

<u>الاستثمار الأجنبي المباشر:</u>

كانت التوقّعات السابقة تميل إلى تبنّي الاتجاه التصاعُدي لتدفّقات صافي الاستثمار الأجنبي المُباشر خلال الأعوام المُمتدة من عام 2023/22 إلى 2026/25، وذلك استنادًا إلى تنامي هذه التدفّقات بصورة جيّدة في الأعوام السابقة (عدا عام الجائحة 2021/20) وفقاً لما هو موضح بوثيقة الخطة.

[18] – راجع الخطة، ص129.

وقد جاءت تقديرات صندوق النقد الدولي لتتوقع تواصُل تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمُعدّلات مُتسارعة خلال الفترة المُقبلة لتصل إلى 16,3 مليار دولار عام 2025/24 (التقرير الصادر في يناير 2021)، مع انخفاض التدفّقات إلى 13,5 مليار دولار في ذلك العام، وإلى نحو 14,7 مليار دولار عام 2026/25 (وفقًا لتقرير يناير 2023).

ورغم توقّع تقلُّص صافي الاستثمارات الأجنبية المُباشرة على مستوى العالم مع تصاعُد تبِعات الأزمة الروسية/ الأوكرانية، والاتجاه التفضيلي للمُستثمر الأجنبي لتوظيف أمواله بالداخل وفي الملاذات الآمنة في ظل عدم استقرار النظام الاقتصادي الدولي، إلا أنه لا يتوقّع أن تنسحب هذه الحالة الانكماشية بدرجة كبيرة على الاقتصاد المصري، في ظل توجّهات الدولة لتوفير مناخٍ مُواتٍ للاستثمار الأجنبي المُباشر، ومع توفّر فرص واعدة للاستثمار، ومُساندة قوية من جانب الصناديق السيادية، علاوة على ما تطرحه مصر في الوقت الراهن من شركات ومشروعات للشِراكة، وبخاصة مع الدول العربية الخليجية، ولا سيما مع تواصُل تحسّن اقتصاديّات هذه الدول في ظل الارتفاعات غير المسبوقة في الأسعار العالمية للزيت الخام والغاز الطبيعي.

وعلى ذلك، تُقدّر الخطة متوسطة المدى صافي تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 11 مليار دولار عام 2024/23 مع تصاعُدها المُطرد لتصل إلى نحو 16 مليار دولار بحلول عام 2026/25 وذلك على النحو الموضح بالشكل رقم (5) التالي.

شكل رقم (5)

تقديرات صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال أعوام الخطة

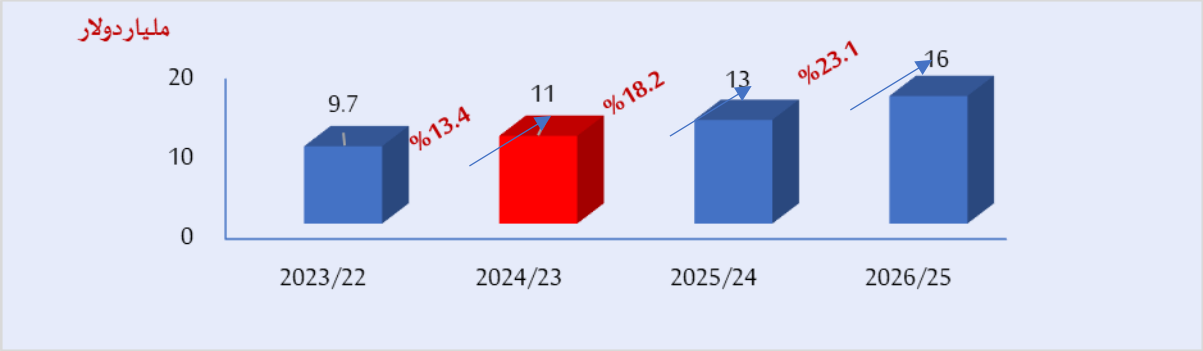

المصدر: تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وقد بينت الخطة التوجهات الحكومية الداعمة والمحفزة للاستثمار الاجنبى المباشر، واستهداف تنشيط سوق الاوراق المالية، كما افردت جانباص من الخطة لبرنامج الاطروحات الحكومية التى تبنتها الدولة لتفعيل وثيقة سياسة ملكية الدولة وافساح المجال أمام القطاع الخاص ولتنشيط سوق المال، وتستهدف الحكومة التوسع فى هذا البرنامج لتحقيق عديد من الاهداف الاستراتيجية.

ثالثا: مستهدفات الخطة (2024/23) على مستوى القطاعات الاقتصادية الرئيسية

تتضمنت وثيقة خطة عام 2024/23 عرضًا تفصيليًا للبرامج القطاعيّة شاملًا المُستهدفات والاستراتيجيّات والمُبادرات التي ارتكزت عليها، إلى القطاعات الإنتاجيّة ذات الأولويّة في البرنامج الحكومي للإصلاح الهيكلي، وهي قطاعات الزراعة والصناعة والاتصالات وهذه القطاعات الثلاثة تُسهِم في مجموعها بنحو 35% من الإنتاج الإجمالي، وتستوعِب ما يقرُب من 40% من جُملة القوّة العاملة.

ويستعرض التقرير مستهدفات الخطة القطاعية على النحو التالى:

1- مستهدفات قطاع الزراعة

استهدفت الخطة فى مجال التنمية الزراعية تخصيص استثمارات قدرت بنحو 534 مليار جنيه لقطاع الزراعة والرى على مدى الخطة متوسطة المدى منها نحو 116,6 مليار جنيه لخطة عام 2024/23. بما يعادل 7% من جملة الاستثمارات.

وتقدر إسهامات القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 11,3% في عام الخطة، ومن المستهدف فى إطار التنمية الزراعيّة التوسّع في مساحات الأراضي المُستصلحة بإضافة نحو 810 ألف فدّان في إطار مشروعات التوسّع الأفقي.

وفي هذا السياق، فأن خطة عام 2024/23 تستهدف الوصول بإجمالي المساحة المحصوليّة إلى نحو 18 مليون فدان على أساس كثافة محصوليّة في حدود 1,8 للفدان. فعلى سبيل المثال، تستهدف الخطة التوسّع في المساحات المُخصّصة لزراعات القمح لتصل إلى 3,43 مليون فدان، ولزراعات الذُرة إلى 2,8 مليون فدان، ولزراعات الفول البلدي إلى 200 ألف فدان، وفي إطار خطة 2024/23، من المُستهدف زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح والذرة إلى 49%، ومن الفول إلى 30%، ومن اللحوم الحمراء إلى 70%، ومن الأسماك إلى 98%، مع تحقيق فائض تصديري لأصناف عديدة من محاصيل الخُضَر والفاكهة.

وفي إطار تعزيز جهود الدولة لتوفير الأمن الغذائي تستهدف الخطة زيادة المناطق اللوجستية والسلاسل التجارية والمستودعات الإقليمية، والأسواق المركزية والمعارض الدائمة والمناطق المُتحركة

لتوسيع نطاق شبكات التوزيع، بالإضافة إلى رفع كفاءة أداء الأجهزة الرقابية وتطوير مكاتب السجل التجاري واستحداث مكاتب جديدة، وفتح فروع لجهاز حماية المستهلك بمختلف المحافظات.

وعلى مستوى قطاع الموارد المائية والري فقد استهدفت الخطة تنفيذ عددٍ من المشروعات ذات الأولويّة، في مُقدّمتها مشروع استكمال تأهيل وتبطين وكذلك مشروع منظومة الري الحقلي الحديث وغيرها من المشروعات الهامة على النحو الوارد بوثيقة الخطة [19].

كما تناولت الوثيقة تفصيلًا لبرامج التنمية الزراعيّة المتكاملة لعام 2024/23 في إطار الخطة مُتوسّطة المدى، بالنسبة لبرامج الزراعة التعاقدية وإنتاج التقاوى المنتقاه وبرامج تنمية الإنتاج الحيوانى وتنمية الثروة السمكية إلى جانب برامج تنمية الموارد المائية وترشيد الاستخدام [20].

وفيما يخص قطاع الصناعة التحويلية فإن خطة عام 2024/23 توجه استثمارات قدرُها نحو 100,7 مليار جنيه لقطاع الصناعة التحويليّة – بشقّيها البترولية وغير البترولية – بنسبة زيادة تُناهِز 19,6% عن الاستثمارات المُتوقّعة للقطاع في العام السابق، والبالغة نحو 84,2 مليار جنيه، كما أوضحت الوثيقة أن من المُستهدف أن تُولّد هذه الاستثمارات ناتجًا صناعيًا في حدود 393 مليار جنيه في عام الخطة، بمُعدّل نمو 21% عن الناتج الصناعي المُتوقّع العام السالف، والبالغ 325 مليار جنيه .

وأوضحت أن هناك 4 برامج رئيسية تندرج تحت خطة التنمية الصناعيّة لعام 2024/23، تنبثق منها مجموعة عريضة من البرامج الفرعية لكلٍ منها أهداف وآليّات عمل مُحدّدة، وتشمل البرامج الرئيسية برنامج تحفيز الاستثمار الصناعي وتعميق التصنيع المحلي، وبرنامج تحسين تنافسيّة القطاع الصناعي، والذي يُركّز على تطوير المنظومة الشاملة للمُواصفات والجودة والرقابة، وبرنامج تنمية الصادرات الصناعية، وأخيراً برنامج تنمية التكتلات الاقتصادية بالتركيز على عدد من الصناعات الواعدة ذات الميزة التنافسية.

وقد أولت خطة عام 2024/23 قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اهتمامًا كبيرًا لما يتصِف به من ديناميكية، وقدرة على النمو ومُواكبة التطوّرات التقنيّة الحديثة في عالم الاتصالات، حيث استهدف تخصيص نحو 83,3 مليار جنيه كاستثمارات للقطاع في العام المالي القادم، بنسبة نمو 48,8% عن الاستثمارات المُتوقّعة للعام السابق 2023/22، والبالغة نحو 56 مليار جنيه .

---

19 – **راجع الخطة، القسم الخاص بالتنمية القطاعية.**

20 – **انظر فى تفصيل هذه البرامج وثيقة الخطة، ص170– ص181.**

وتوضح الوثيقة أن القطاع الخاص يلعب دورًا رئيسًا في تسريع نمو قطاع الاتصالات، حيث يحظى بنحو 52,4 مليار جنيه، بنسبة 63% من الاستثمارات الكليّة المُوجّهة لتنمية القطاع، ومن المُتوقّع أن يصل ناتج القطاع إلى نحو 346 مليار جنيه، بما يُشكّل ما يربو على 5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024/23 مُقابل 3,4% في عام 2022/21، مما يجعله القطاع الأسرع نموًا بين قطاعات الدولة، وعلى مدى خمسة أعوام مُتتالية .

وفى إطار إنجازات القطاع فقد جاء بالخطة تقدم ترتيب مصر فى مؤشر جاهزية الشبكة وتقدم مركزها التنافسى فى مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعى وايضاً وعلى مُستوى التصنيف العام لمُستقبل بيئة الأعمال التكنولوجيّة في أفريقيا لعام 2022/21، احتلت مصر المرتبة الثالثة ضمن أفضل 17 دولة أفريقيّة هذا بالإضافة إلى جاهزية مصر لتوطين صناعة الإلكترونيات مستهدفة تعميق التصنيع المحلى وتوفير التسهيلات والحوافز للشركات الاجنبية لتصنيع هواتف المحمول الذكيّة وأجهزة الحاسب اللوحي في مصر.

مستهدفات الخطة فى باقى القطاعات الرائدة فى مصر

استهدفت الخطة زيادة انتاج الزيت الخام والغاز الطبيعى فى قطاع البترول والثروة المعدنية وتحقيق استثمارات قدرها 99,6 مليار جنيه فى عام 2024/23، ويخص القطاع الخاص من هذه الاستثمارات نحو 84% من الاستثمارات الكلية للقطاع.

كما أن هناك عديد القطاعات ذات الأهمية كقطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة حيث أن من مستهدفات خطة العام المالي القادم، مشيرة إلى أن الخطة تتضمن استثمارات قدرها 81,4 مليار جنيه لعام 2024/23، منها استثمارات عامة حوالي 69,4 مليار جنيه، بنسبة 85% من الإجمالي، ووفقًا لتقديرات الخطة، تُحقّق هذه الاستثمارات ناتجًا قدره 203 مليار جنيه، بنسبة زيادة تُناهِز 21% عن قيمة الناتج المُتوقّع عام 2023/22 وقدره 169 مليار جنيه .

وفيما يخص قطاع النقل أوضحت خطة 2024/23، أن الاستثمارات الكليّة المُوجّهة للقطاع تقدر بنحو 321 مليار جنيه مُقابل استثمارات مُتوقّعة في حدود 247 مليار جنيه في العام السابق، بنسبة زيادة تُقارِب 30%، ويخُص الاستثمارات العامة نحو 84% من إجمالي الاستثمار بما يُعادِل 268 مليار جنيه، وأنه من المُقدّر أن يصل ناتج القطاع إلى نحو 864 مليار جنيه في عام الخطة، بنسبة نمو 22% عن العام السابق [21].

[21] – **راجع وثيقة الخطة وتفصيلات القطاعات الرئيسية ص231– ص246.**

أما بالنسبة لقطاع قناة السويس فقد أوضحت الخطة إنجازات هذا القطاع وأهدافها، كما قدرت استثمارات هذا القطاع بنحو 15 مليار جنيه بنسبة تراجع بلغت 10% كنتيجة لارتفاع حالة عدم اليقين فى ظل الظروف الدولية غير المواتية.

وفيما يتعلق بقطاع السياحة والآثار، فقد راعت الخطة تداعيات الازمات العالمية عليه خاصة على السياحة المصرية، وما سببته من تراجع فى اغلب مؤشرات السياحة وايراداتها على وجه الخصوص. وعلى الرغم من ذلك فقد استهدفت الخطة استثمارات لقطاع السياحة بلغت نحو 42,5 مليار جنيه فى عام الخطة. حيث تشكل استثمارات القطاع الخاص الشطر الاكبر منها [22].

رابعا: التنمية البشرية والاجتماعية

1- الأطر العامة لبناء الانسان المصرى

جاءت الخطة بثلاثة ركائز تبنى عليها الأطر الحاكمة لبناء الانسان المصرى، حيث عبرت الركيزة الاولى عما ورد بالاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان خاصةً حقه فى التمتع بحياة كريمة.

كما راعت الخطة توجيه الاستثمارات العامة بما يكفل تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية، خاصة بالنسبة للحق فى التعليم والحق فى الصحة بالاضافة الى حقوق المرأة والطفل والاشخاص ذوى الهمم وكبار السن، حيث تبنت الخطة أهدافًا للقضاء على كل مشكلات المجتمع.

كما ورد بالركيزة الثانية استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، حيث استهدفت الخطة الارتقاء بجودة حياة المواطن المصرى وتحسين مستوى معيشته، كما تضمنت الخطة عديد من البرامج التى تستهدف معالجة التفاوتات النوعية بين فئات المجتمع وبين الأقاليم المختلفة وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات منخفضة الدخل وتحقيق الإدماج وتكافؤ الفرص والتنمية الشاملة فى الريف المصرى.

أما الركيزة الثالثة وهى أبعاد التنمية البشرية، حيث عمدت الخطة تضمين مكونات منظومة التنمية البشرية فى تناولها للتنمية القطاعية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المحلية والمكانية. وقد رصدت التحسن فى مؤشرات التنمية البشرية الواردة فى تقارير الامم المتحدة الإنمائى لعام 2022، ومنها تحسن المؤشرات الصحية ومؤشرات التعليم وتطوير منظومة الحماية الاجتماعية. وقد واصلت

[22] – انظر لمزيد من التفصيل، وثيقة الخطة، ص272-284.

خطة عام 2024/23 هذا النهج فى تنمية المؤشرات الاجتماعية وتستهدف فى ذات الوقت النهوض بقيمة المؤشر العام للتنمية البشرية من 0,731 الى 0,75 فى عام الخطة.

2- النمو السكانى

أوردت وثيقة الخطة أنها تستهدف خفض معدلات النمو السكانى إلى نحو 1,69% مقابل 1,72% متوقع عام 22/ 2023. مما يتوقع معه أن يصل تعداد سكان مصر إلى 108 مليون نسمة فى عام 2024/23 وإلى نحو 111,6 مليون نسمة بنهاية الخطة الرباعية فى عام 2026/25. وقد أشارت الوثيقة أن النمو السكانى يلتهم ثمار التنمية ولا يستشعر المواطن معه بالتحسن الحقيقى فى مستوى معيشته.

3- التشغيل والبطالة:

توقعت الخطة على امتداد الفترة (2024/23- 2026/25) تصاعد معدلات البطالة الى 7,6% فى عام الخطة (2024/23) على خلفية اقتصار معدل النمو الاقتصادى المتوقع للعام ذاته على 4,1% على ان تتناقص بعد ذلك كلما تصاعد معدل النموليكسر حاجز الـ 7% مسجلاً 6,9% بنهاية الخطة عام 2026/25. وفى جانب آخر عرضت الخطة فرص العمل الجديدة المتوقع تدبيرها خلال عام الخطة والتى بلغت نحو 800 ألف فرصة عمل.

ويوضح الجدول التالى رقم (4) معدلات البطالة المستهدفة فى سنوات الخطة متوسطة المدى.

جدول رقم (4)

معدلات البطالة المستهدفة خلال اعوام الخطة متوسطة المدى (2024/23- 2026/25)

السنة	2023/22	2024/23	2025/24	2026/25
معدل البطالة	7,2	7,6	7,1	6,9

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

وقد بينت الخطة لاختلالات الهيكلية للمتعطلين عن العمل وقصور السوق فى استيعاب كافة الفئات الراغبة فى العمل وبالتالى الارتفاع الملاحظ فى معدلات البطالة بين الحضر والريفوبين الاقليم وانتشار العمالة فى القطاع غير المنظم.

وفى ضوء هذه التحديات بلورت الخطة مستهدفاتها فى هذا الشان على النحو التالى:

- توفير 800 ألف فرصة عمل جديدة
- خفض نسبة البطالة بين حملة المؤهلات الجامعية تضييق الفجوة فى معدلات البطالة فى الحضر مقارنة بالريف (26,6% مقابل 13,1%)
- خفض نسبة البطالة بين الشباب فى الفئة العمرية (15– 19 سنة) من جملة المتعطلين.

وقد عرضت الخطة المبادرات الداعمة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لما تقوم به من توفير فرص العمل الحقيقية والسريعة [23].

وفى ذات الإطار فقد عرضت الخطة لتطور قوة العمل والمشتغلين والتعطلين عن العمل منذ عام 2019/18 وحتى نهاية عام الخطة متوسطة المدى 2016/25. وقد اظهر الجدول رقم (5) معدل البطالة المتناقص فى الفترة المذكورة.

جدول رقم (5)

تطورات قوة العمل والمشتغلين والمتعطلين

(بالألف فرد)

السنة	قوة العمل	المشتغلون	المتعطلون	معدل البطالة (%)
2019 /18	28069	25975	2094	7,9
2020 /19	26689	24115	2574	9,6
2021/20	29115	27000	2115	7.4
2022/21	29985	27834	2151	7,2
2023/22 (*)	30005	28300	2200	7,2
2024/23 (*)	31500	29100	2400	7,6
2025/24 (*)	32300	30000	2300	7,1
2026/25 (*)	33200	30900	2300	6,9

(*) تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات القوي العاملة.

[23] - لمزيد من التفصيل، راجع وثيقة الخطة فى الصفحات من ص295-ص304.

4- الخدمات الصحية

من المستهدف زيادة إنتاج الخدمات الصحية بالأسعار الجارية من 515 مليار جنيه عام 2024/23 إلى 726,4 مليار جنيه عام 2026/25 بنسبة زيادة 41%. كما تستهدف استثمارات كلية تقدر بنحو 75 مليار جنيه، فى عام الخطة بنسبة 4,6% من الاستثمارات الإجمالية لعام الخطة.

ومن أهم مستهدفات قطاع الخدمات الصحية لعام الخطة تطوير واستكمال المستشفيات وتطوير وتجهيز المراكز والوحدات الطبية واستكمال المشروعات الاستراتيجية واهمها المدينة الطبية بمعهد ناصر ومبنى المعامل المركزية بمدينة بدر [24].

خامساً: الخدمات التعليمية

عرضت الخطة الانجازات التى تحققت على مستوى التعليم العام والفنى والتعليم العالى والبحث العلمى، ما حدث من تطورًا فى أعداد الجامعات وكذلك التطوير التكنولوجى، حيث قدرت الخطة ناتج محلى اجمالى لقطاع التعليم بما قيمته 316,3 مليار جنية فى عام الخطة ويتوقع زيادته ليصل إلى 371 مليار جنيه فى عام 25/ 2026 وبالأسعار الجارية.

كما قدرت الخطة لهذا القطاع استثمارت كلية مستهدفة قيمتها 99,4 مليار جنيه فى عام 23/ 2024، بلغت قيمة الاستثمارات الخاصة فيها ما يعادل 23,2 مليار جنيه تمثل نسبة 23,3% من جملة الاستثمارات المخصصة لقطاع التعليم. اما باقى الاستثمارات فقد توزعت على الهيئات الاقتصادية بقيمة 1,9 مليار جنيه والجهاز الحكومى بقيمة بلغت نحو 74,3 مليار جنيه وبلغت قيمة الاستثمارات العامة نحو 76,2 مليار جنيه.

وقد استهدفت الخطة تنفيذ مشروعات جديدة واستكمال عدد أخر من المشروعات على النحو الوارد فى وثيقة الخطة [25].

---

[24] - راجع الخطة، ص305 وما بعدها.

[25] - انظر وثيقة الخطة فى الصفحات من ص314 الى ص324.

5- بالنسبة لخدمات الرعاية الاجتماعية

فقد بينت الخطة مخصصات دعم الحماية الاجتماعية وفقًا لمشروع الموازنة العامة للدولة والتى قدرتها بنحو 529,7 مليار جنيه فى عام 2024/23 مقابل 426 مليار جنيه متوقع فى عام 2023/22. كما قدرت مخصصات الأمان وملحقاته بنحو 31,3 مليار جنيه يستفيد منها نحو 5 مليون مستفيد وذلك فى عام الخطة. كما بلغت مخصصات دعم السلع التموينية وفقا لمشروع موازنة عام 2024/23 نحو 127,7 مليار جنيه مقابل نحو 140,5 مليار جنيه بتراجع قدر بنحو -12,8 مليار جنيه هذا على الرغم من أن البيانات الواردة بالخطة عكست الزيادة فى مخصصات دعم السلع التموينية فى عام الخطة مقارنة بماقيمته 96,8 مليار جنية فعلى فى عام 2022/21 [26].

وفى جانب آخر أوضحت البيانات الواردة بوثيقة الخطة تطور أعداد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة حيث زاد عدد المستفيدين من 3800 مستفيد فى عام 2022/21 الى 4300 مستفيد فى عام 2024/23. وكذلك استهداف تراجع معدل الفقر المدقع فى عام الخطة الى 4,2% ثم الى 4% بنهاية عام 2026/25 [27].

وعلى وجه الإجمال فقد بينت الخطة فى القسم الخاص بالتنمية البشرية والاجتماعية الإنجازات المحققة فى قطاع التموين والتجارة الداخلية وكذلك الخدمات الثقافية والخدمات الشبابية والرياضية والتنمية العمرانية ، مشيرة إلى مستهدفاتها فى هذه القطاعات الحيوية والخدمات التى اولت لها اهمية خاصة من خلال رفع كفاءة مستوى الاداء واستكمال عدد من المشروعات المختلفة منها تنمية وتطوير التجارة الداخلية ومشروعات المنافذ التسويقية وتوريد السلع بالإضافة إلى نهو 120 مشروعا فى قطاع الخدمات الثقافية ، واستهداف نحو 993 مشروعًا فى قطاع الشباب والرياضة. أما بالنسبة للتنمية العمرانية فقد استهدفت الخطة استثمارات كلية بلغت نحو 272,4 مليار جنيه بنسبة 16,5% من إجمالى الاستثمارات المستهدفة لخطة عام 23/ 2024 [28].

---

[26] – راجع فى تفصيل ذلك وثيقة الخطة الشكل رقم (22/5) ص 320.

[27] – لمزيد من الايضاح، يمكن الرجوع لوثيقة الخطة ص 331 وص332.

[28] – لمزيد من التفصيل راجع الوثيقة فى الصفحات من ص333 الى ص354.

سادساً: التنمية المكانية

افردت الخطة جانبًا هامًا لاستعراض جهود التنمية المكانية على مستوى التجمعات الريفية ثم على مستوى الاقاليم الواقعة بسيناء وصعيد مصر وأخيرًا على مستوى التنمية المحلية. وفى هذا الإطار يعرض التقرير موجزاً عن هذه الجهود.

1- المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة"

تهدف الخطة – في إطار التوجّه الاستراتيجي للدولة نحو تنمية القرى المصريّة – إلى استكمال تنفيذ المرحلة الأولى من "مُبادرة حياة كريمة" لإتمام نهوها خلال عام الخطة، وكذا البدء في تنفيذ المرحلة الثانية من هذه المُبادرة لتوسيع نطاقها الجُغرافي لتغطية 1685 قرية.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تخصيص 150 مليار جنيه في عام 2024/23 لإتمام تنفيذ المشروعات المُستهدفة في المرحلة الأولى من المُبادرة.

أما المرحلة الثانية من مُبادرة حياة كريمة، والتي تُغطي 52 مركزًا يضُم 1600 قرية – كما سبق الذكر – بتعداد سُكاني يُناهز 21 مليون نسمة، فقد تم رصد استثمارات مُستهدفة قيمتها 30 مليار جنيه كاعتمادات أولية، لتنفيذ عدد من المشروعات فى مختلف المجالات.

2- فى مجال التنمية الاقليمية

فقد وجهت استثمارات للبرامج التنموية فى محافظتى شمال وجنوب سيناء، حيث بلغت الاستثمارات الموجهة لشمال سيناء نحو 6,5 مليار جنيه تمول منها الخزانة العامة للدولة نحو 44,6% (2,9 مليار جنيه)، كما وجهت استثمارات لمحافظة جنوب سيناء قدرت بنحو 5,1 مليار جنيه تمول الخزانة العامة منها 47% (2,4 مليار جنيه). وقد استهدفت الاستثمارات فى محافظتى شمال وجنوب سيناء تنفيذ مشروعات فى مجالات الزراعة والرى ومياه الشرب ومشروعات النقل والتخزين.

وقد وجهت الخطة استثمارات حكومية لأقاليم الصعيد قدرت بنحو 71,4 مليار جنيه خلال عام الخطة لتنمية محافظات الصعيد وتمول الخزانة العامة منها نحو 44% بقيمة 31,3

مليار جنيه. وتوجه الخطة النسبة الأكبر لإقليم جنوب الصعيد من جملة الاستثمارات الحكومية الموجهة لمحافظات الصعيد بقيمة تصل الى 35,9 مليار جنيه ويليه إقليم وسط الصعيد بقيمة 24,9 مليار جنيه، ثم إقليم شمال الصعيد بقيمة 10,6 مليار جنيه.

3- **وفي مجال تطوير خدمات التنمية المحليّة بالمُحافظات** وتعزيز قُدرتها على الوفاء بمُتطلّبات تنفيذ البرامج التنموية المُتعلّقة بخدمات الطُرُق والإنارة والتحسين البيئي والأمن والمرور وتدعيم احتياجات الوحدات المحليّة، فقد تم تخصيص نحو 24,5 مليار جنيه لهذا الهدف ويجرى توزيع الاعتمادات على المُحافظات وفقًا لمُعادلة تمويليّة تأخُذ بعين الاعتبار الفجوات التنمويّة ومُؤشّرات التنمية البشريّة ومُؤشّر التنافسيّة لكل مُحافظة، بجانب التعداد السكاني وأعداد الفقراء ونصيب كل مُحافظة من الناتج المحلي الإجمالي.[29]

سابعاً: التغيرات المناخية والتحول الى الاقتصاد الاخضر

1- التغيرات المناخية

لم يسلم العالم ومصر من تداعيات التوترات والأزمات العالمية بل والتطورات المستمرة والتى افرزت على مدار سنوات عديدة تأثر البيئة المحيطة من تغيرات فى المناخ، كانت مصر احدى الدول التى وضعت أسس مواجهة هذا التحدى الذى يؤثر دون شك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى كل العالم بلا استثناء.

ومن هذا المنطلق، فقد خصصت خطة عام 2024/23 جزءاً هاما لعرض التغيرات المناخية وآليات التحول إلى الاقتصاد الاخضر.

إن التغيرات المناخية من الظواهر التى كان لها تداعيات لا تقل كثيرا عما يحدث فى العالم من أزمات تقع آثارها فى المقام الأول على العنصر الإنسانى وهو أهم عنصر إيجابى لأى تنمية

[29] – لمزيد من التفصيل، راجع الخطة ص 380 –ص388.

مستهدفة، ولذلك يتناول التقرير موجزًا يوضح مستهدفات الخطة فى هذا الشأن والتى يمكن ايجازها فيما يلى:

1- تؤثر ظواهر التغير المناخى وتزيد المخاطر نتيجة لإحداث تغيرات فى طبيعة الموارد سواء المادية أو البشرية.
2- تنامى المشكلات الاجتماعية الناتجة عن الآثار السلبية لتغيرات المناخ خاصة مشكلات النزوح والهجرة غير الشرعية كنتيجة للفيضانات والسيول والأعاصير التى تحدث فى بعض المناطق.
3- تزايد النشاط البشرى الذى يسهم بشكل ملحوظ فى تفاقم المشكلات خاصة حرق الوقود الأحفورى وقطع الغابات وتخليق الغازات الصناعية.
4- تأثير كل ذلك على المصايد والمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية وعلى التجمعات العمرانية.

وفى سبيل ذلك أوضحت الخطة سلسلة كبيرة من الاتفاقات والبروتوكولات والمؤتمرات الدولية المعنية بالتغيرات المناخية. وتجدر الإشارة إلى استضافة مصر لمؤتمر cop-27 والذى عقد فى شرم الشيخ والذى صدرا عنه توصيات سريعة وحاسمة وملزمة لكافة الأطراف للحد من الاحترار المناخى وتبعاته.

كما أوضحت الخطة الأولويات الوطنية لقضايا التغيرات المناخية، وجهود مواجهتها وأشارت إلى الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ فى مصر (2050).

2- بالنسبة للتحول نحو الاقتصاد الاخضر

أكدت الوثيقة أن التحول للاقتصاد الأخضر من أهم منطلقات التنمية المستدامة، وأشارت إلى عدد من المبادرات فى هذا الشأن أهمها المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، ومبادرة 100 مليون شجرة، ومبادرة السيارات الكهربائية والاوتوبيسات الهجينة، كما أوضحت الخطة المشروعات القومية لتحسين البيئة، حيث تم تنفيذ عدد من المشروعات القومية فى مجالى التخفيف والتكيف البيئى.

وفى إطار التنمية الريفية المستدامة ورد بالوثيقة أن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أصدرت" دليل المواطن عن القرية الخضراء" بهدف نشر ثقافة الاستدامة البيئية والتوعية بأهم الممارسات ذات التأثير على البيئة. وقد تم طرح مبادرة القرية الخضراء لتأهيل القرى الرئيسة فى مبادرة حياة كريمة، لتتوافق مع المعايير البيئية العالمية.

وقد استهدفت الخطة رفع نسبة الاستثمارات الموجهة للاقتصاد الاخضر من مستواها الراهن وهو حوالى 30% من جملة الاستثمارات العامة، إلى نحو 40% فى عام الخطة 2024/23، وصولاً الى 50% عام 2025/24 [30].

القسم الثالث: الخاتمة والتوصيات

خاتمة

فى إطار دراسة اللجنة بتشكيلها المنصوص عليه فى اللائحة الداخلية للمجلس لوثيقة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2024/23 وحرصا منها على اعطاء هذه الوثيقة اهمية خاصة عند دراستها وتحليلها، خاصة وان هذه الخطة، وللعام الثالث على التوالى جاءت معبرة عن مؤشرات كلية تأثرت باستمرار تبعات الازمات العالمية المتوالية التحديات الجيوسياسية، خاصة الازمة الروسية / الاوكرانية والتى ركزت عليها الخطة بشكل محدد وعكست مدى تأثر الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بها وبشكل غير مسبوق.

ومن البديهى ان مراجعة الظروف العالمية تقتضى منا جميعا حكومة وشعبا ومؤسسات ان نقف امام عديد التحديات ووضع الرؤى والحلول العاجلة التى يمكن ان تخفف من الآثار السلبية المتوقعة فى ظل عدم اليقين واستمرار الصورة الضبابية التى لازالت تقف حائلا امام صناع ومتخذى القرار نظرا لما يترتب عليها من ارتفاع مستوى اسعار السلع والخدمات واسعار الطاقة والمعادن الاساسية واستمرار تفاقم الدين الخارجى ونقص الاستثمارات وضعف الادخار ونقص التمويل وكلها تحديات تستدعى اعادة رسم السياسة الاقتصادية للدولة وسرعة اتخاذ الحكومة لاجراءات بهدف تخفيف العبء على المواطن ومواجهة الاختلالات الهيكلية وتراجع وتقلص معدل النمو الاقتصادى ، مع استمرار الزيادة السكانية مما يقلل شعور المواطن بعوائد جهود التنمية.

لقد جاءت الخطة صريحة ولكن بعض مؤشراتها شابها احيانا الغموض وفى احيان اخرى عكست واقعا حقيقيا وانجازات ملموسة الا ان الاستثمار وما يعانيه حتى الان لازال يحتاج الى تعزيز الجهود حتى ينمن تحفيزه وجذبه من كل دول العالم وربما يستدعى هذا اعادة النظر فى منظومة التشريعات الخاصة بذلك الى جانب القطاعات الاخرى التى تأثرت كثيرا بفعل الازمات.

وعلى الرغم من ذلك تقدر اللجنة الجهود المستمرة التى يبذلها فخامة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة والمبادرات والتوجهات السديدة التى تناولتها الخطة لمواجهة أصعب التحديات الاقتصادية والاجتماعية التى ترتبت على انتشار استمرار الازمات الاقتصادية والاجتماعية

[30] – لمزيد من التفصيل، راجع وثيقة الخطة، ص402– ص207.

فى العالم وفى الاقتصاد المحلى وحتى وقت إعداد التقرير المعروض على حضراتكم. إلا أن اللجنة ترى أهمية تقديم عدد من التوصيات العامة وعلى المستوى القطاعى بما يمكنها من وضع رؤية يمكن من خلالها سرعة تخطى الازمة الاكثر تأثيراً وهى الصراع بين روسيا واوكرانيا وهما دولتان لنا معهما علاقات تجارية كبيرة. كما تقدر اللجنة توفير اقصى درجات الحماية للمواطن ودفع الجميع للعمل من أجل تخطى الأزمة خاصة وأن أداء الاقتصاد المصرى خلال هذه الأزمة لا يزال يعكس صلابة الأداء وقدرته على مواجهة هذا التحدى بشهادة كافة مؤسسات التمويل الدولية.

في هذا السياق، ترى اللجنة ضرورة الأخذ بالتوصيات والعمل بالسياسات المقترحة خاصة مع تزايد استمرار حالة عدم اليقين وفى ظل استمرار التحوط والتخوف من حدوث ركود تضخمي والزيادات الحالية لاسعار الفائدة العالمية، وضعف السيولة من النقد الاجنبى وزيادة مؤشرات الدين الخارجى والداخلى وتراجع جذب الاستثمارات الاجنبية فقد بات من الضروري الاخذ أخذ الحكومة فى الاعتبار التوصيات والسياسات القابلة للتنفيذ على النحو المعروض.

أولاً _ التوصيات العامة:

لا زالت اللجنة تقف أمام مشهد عالمي غير مسبوق وأزمات مستمرة وتحديدات جسيمة تأتي بتأثير كبير علي وضع اقتصاد الدولة، ومن هذا المنطلق تري اللجنة أهمية الأخذ بالتوصيات التالية:

1- تؤكد اللجنة على استمرار الأخذ في الاعتبار التداعيات والظروف الاقتصادية الاستثنائية التى يمر بها الاقتصاد العالمى ويتأثر بها الاقتصاد المصرى وتعتقد أن التحديات التى تواجة المواطن والدولة لازالت تمثل أهم متطلبات الدولة فى المرحلة الحالية. وتدعو جميع مؤسسات الدولة الوطنية من اجل التصدى للأزمات غير المسبوقة .وتعتقد اللجنة أن توجه الدولة فى خطتها الاقتصادية نحو استراتيجية إعادة بناء الانسان ووضع خطط وإجراءات تحسين جودته يعد من أهم آليات ومتطلبات مواجهة الأزمات إذا ما تحقق الهدف والغاية من الاستراتيجية الإيجابية والطموحة.

2- كما تؤكد علي أن توالى الأزمات يعطى مؤشرًا هامًا لقدرة الدولة على التخطيط والتصدى للأزمات الطارئة، وبالتالى تدعو اللجنة إلى إعادة إحياء النموذج التنموى القائم على استعادة دور الدولة لتعمل جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتدعيم القدرة على مواجهة الأزمات ووضع خطط المواجهة وتحسين أحوال الاقتصاد من خلال تلك الخطط.

3- قيام الحكومة من خلال أجهزتها وهيئاتها المختصة بوضع خطة استثمارية واضحة المعالم، ومستقرة على المستويين القطاعي والجغرافي لتحديد أولويات مشروعات الاستثمار الخاص

المستهدفة بما يتفق مع السياسة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونظم الاستثمار المطبقة.

4- قيام الحكومة من خلال أجهزتها وهيئاتها المختصة بوضع خطة إصلاح استراتيجية تفصيلية محددة بشأن الإطار العام للإصلاح التشريعي والإداري والمؤسسي لبيئة الاستثمار على المستوى العام والقطاعي والجغرافي، ووضع خطة عمل تنفيذية لتنفيذ كل من الخطة الاستثمارية، وخطة الإصلاح الاستراتيجية، واعتمادها من المجلس الأعلى للاستثمار في أسرع وقت ممكن إعمالًا لأحكام قانون الاستثمار.

5- قيام الحكومة بتشكيل مجموعة عمل دائمة لمتابعة تطور تصنيف مصر وترتيبها في التقارير والمؤشرات الدولية الخاصة بالاستثمار، واقتراح ومتابعة تنفيذ كافة الإجراءات التنظيمية واللائحية والتشريعية اللازمة، وعرض هذا التقرير بشكل دوري على المجلس الأعلى للاستثمار، على أن تشكل المجموعة وتبدأ في تنفيذ مهامها في أسرع وقت ممكن للعمل المستمر علي تحسين بيئة ومناخ الاستثمار الخاص.

6- تسريع وتيرة خدمات الحكومة الإلكترونية في المجالات الخدمية والإنتاجية المختلفة بشكل يواكب ما تقدمه الدول الأخرى الجاذبة للاستثمار، وذلك بغرض سرعة القضاء على البيروقراطية وتسهيل الأعمال والعمل على تطبيق مبادئ الحوكمة والإفصاح.

7- وضع الحكومة لبرنامج تنفيذي محدد لتسهيل وتطوير حركة التجارة وإزالة القيود المعرقلة، وخاصة في المجال الجمركي من خلال آليات ربط منظومة (نافذة) إلكترونياً مع شبكات سلاسل الإمداد الدولية والتي تعمل بالتكنولوجيا الحديثة والمؤمنة، ووضع النظم الإلكترونية اللازمة للحصول علي بيانات الشحنات ومستنداتها إلكترونياً من المصدر والخط الملاحي مباشرة قبل التحميل والشحن من ميناء التصدير، وذلك بهدف القضاء على ظاهرة الشحنات المهملة بالموانئ، وإتاحة بيانات الشحنة لجهات الفحص.

8- أكدت الأحداث والأزمات العالمية المتتابعة مع ما صاحبها من ارتفاع أسعار الواردات والسلع واضطراب السلاسل التجارية علي الدور الحيوي والرئيسي للصناعة المحلية وخاصة الصناعات المغذية للصناعات الرئيسية بهدف تخفيض قيمة الواردات وتقليل الضغط علي النقد الأجنبي. وهو الأمر الذي يجب أن يكون علي أولويات استراتيجية الاستثمار وخطته.

9- تكليف الحكومة بإعداد خطة عمل تنفيذية خاصة بخلق بيئة داعمة للمنافسة تعتمد من المجلس الأعلى للاستثمار وتعتمد على المحاور الآتية:

- العمل على التنسيق مع البنك المركزي والقطاع المصرفي، لزيادة نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من القطاع المصرفي لرفع نصيب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى 50% خلال الخمس سنوات القادمة.
- الإسراع بتطوير البنية المعلوماتية على مستوى المحافظات لدعم التجارة الإلكترونية.
- الحد من عمليات الإسناد المباشر للشركات العامة والجهات الحكومية، على أن تكون عمليات الإسناد المباشر للشركات العامة في حدود الضوابط والأوضاع التي تحددها الدولة.
- تسهيل الإجراءات الخاصة بإصدار التراخيص والموافقات الأمنية مع تحديد حد أقصى زمني لإصدار الموافقة.

10- تكليف الحكومة بوضع خطة تنفيذية سريعة بشأن ترويج الاستثمار في ضوء الخطة الاستثمارية القومية، وإعادة هيكلة دور مكاتب التمثيل التجاري التابعة لوزارة التجارة والصناعة لتلعب دوراً فعالاً في خطة الترويج.

11- إعداد تقرير فوري من خلال الهيئة العامة للاستثمار عن كافة النصوص التشريعية غير المفعلة في قانون الاستثمار خاصة تلك المتعلقة بتخصيص الأراضي وتطبيق حوافز الاستثمار وضماناته، وتسوية منازعات الاستثمار، وفض المنازعات، وفرض الرسوم، وسحب التراخيص، وتلك النصوص الخاصة بالنصوص العقابية والتي تحظر تحريك الدعاوى الجنائية على ممثلي الشركات إلا بشروط محددة، ووضع خطة تنفيذية وبرنامج زمني محدد لتفعيل هذه النصوص وإنفاذها ورفع هذا التقرير إلي المجلس الأعلى للاستثمار في أسرع وقت ممكن لمتابعة التنفيذ.

12- وضع مجموعة من الاستراتيجيات لدعم التحول للاقتصاد الأخضر والمحافظة على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية أهمها على سبيل المثال لا الحصر، وضع استراتيجية وطنية لإرساء إطار البنية التحتية الخضراء والتمويل الأخضر، والمركبات الخضراء، وإزالة الكربون.

13- التعامل مع تحسين مناخ الاستثمار على أنه عملية ديناميكية مستمرة ومتعددة الجوانب، ومرتبطة بالدول المنافسة والتغييرات التي تطرأ على عوامل جذب المستثمرين، مع ضرورة تقييم نتائج الخطة الاستثمارية سنوياً، وتعديلها كلما تطلب الأمر ذلك مع أهمية قياس أثر الاستثمارات الأجنبية على القيمة المضافة والتصدير والسياحة ونقل التكنولوجيا والصناعات التحويلية والقطاع الزراعي والنقل مع رصد الآثار السلبية على البيئة والاستهلاك المفرط للموارد.

14- ولا زال الدين العام الداخلي والخارجي يمثل أحد أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد المصري، كما أن عبء الدين لا زال يشكل عبئاً علي كافة قطاعات الدولة، وفي هذا الصدد تؤكد اللجنة بما يلي:

- ضـرورة تعزيز الشـفافية المالية في إدارة الدين العام، وكذا الإفصـاح عن المعلومات بشـكل كامل وشفاف بما يعزز الثقة في الأسواق المالية وجذب الاستثمار.
- العمل علي تطوير أسواق المال لضمان جذب مستثمرين وتوفير أدوات التمويل الجيدة.
- تحسين إدارة الدين العام وتحسين القدرة علي تنسيق أدواته بشكل فعال وبما يضمن التحكم فيه وجدولته.

15- تؤكد اللجنة على ضـرورة العمل الجاد لتخفيف الاعباء التضـخمية من خلال سـلسـلة من البرامج المجتمعية المختلفة، وزيادة الاحد الادنى للاجور ومعاشات تكافل وكرامة باعتبارها حلولا قصيرة المدى ولكنها تنعكس على المواطنين بشكل ايجابى.

16- ترى اللجنة أن ما يواجة الاقتصاد المصرى من تحديات وسط مؤشرات خارجية غير مسبوقة ورغم كافة الجهود المبذولة الا ان تراجع تصـنيف مصـر فى مؤشـرات وكالات التصـنيف الائتمانى الدولية ووضـع نظرة مسـتقبلية سـلبية يتحم على الدولة وصـعوبة التمويل الخارجى وتشـديد شـروط التمويل يجعلنا نؤكد على ضـرورة معالجة تعرض الاقتصـاد للازمات بإجراءات حكومية فاعلة تدعم الاقتصـاد والمواطن مع العمل على الحفاظ على مكتسبات خطة الاصـلاح الاقتصادى.

17- تؤكد اللجنة على الاسـتمرار فى دعم الدولة لدمج القطاع غير الرسـمى فى القطاع الرسـمى فى إطار تطبيق معايير الشمول المالى.

18- تعتقد اللجنة أن سـياسـة الاعتماد على الذات فى الانتاج والتمويل والتشـغيل واسـتخدام التكنولوجيا والطاقات المبدعة الخلاقة سـتمكن من زيادة قدرة الاقتصـاد المحلى والمنافسـة الخارجية فى ظل الظروف والازمات التى يمر بها اقتصاد العالم.

ثانياً _ التوصيات القطاعية[31]

<u>فى مجال التعليم</u>

– هناك مشكلة فى عدم الوفاء بالاستحقاق الدستورى فى الانفاق على التعليم بمراحله والبحث العلمى، فبينما اشترط دستور ٢٠١٤ إنفاق ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالى على الصحة، و٣٪ على التعليم، و٢٪ على التعليم العالي و١٪ على البحث العلمي كبداية، على أن تزيد هذه النسب سنويا لتصل إلى المعدلات العالمية فى الانفاق على التعليم والصحة، ولكن حتى الان ما زال هناك خلل فى الالتزام بالنسب المقررة.

– بين مشروع الموازنة الجديدة أن جملة المستهدف إنفاقه على قطاع التعليم "ويشمل التعليم قبل الجامعى والتعليم العالي والبحوث والتطوير"بلغ ٢٢٩,٩ مليار جنيه، وهو ما يمثل نسبة ١,٩٪ فقط من الناتج المحلي الاجمالى المقدر خلال فى عام الخطة بنحو ٤٨,١١ تريليون، فترى اللجنة ضرورة لعلاج الخلل فى ظل ارتفاع الانفاق الاستثمارى الفعلى، ووضع قطاع التعليم فى أولويات الانفاق والاستثمار العام.

– وضع التعليم على قائمة الاولويات فى الانفاق العام وتحديدا الانفاق الاستثمارى خاصة الاستثمار الخاص.

– تعتقد اللجنة أن هناك ضرورة لمواجهة نقص اعداد المدرسين وترى ضرورة تنفيذ استهداف تعيين 30 ألف مدرس فى الصفوف الاولى من التعليم الاساسى وفقا لما ورد بالخطة.

– ضرورة العمل بسياسات واضحة تستهدف تخريج أجيال من الشباب قادرة على مواكبة تغيرات العصر وشغل وظائف المستقبل، وتعزيز ربط البحث العلمى والابتكار بالاقتصاد القومي، وهو ما يجب أن تقتدى به القطاعات المختلفة وعلى رأسها التعليم الاساسى لنكون أمام خطط تترجم إلى موازنة برامج لتحقيق أهداف محددة.

– ضرورة توفير أعضاء هيئات تدريس وهيئات معاونة قبل إنشاء جامعات جديدة سواء أهلية أو حكومية أو تكنولوجية، حاليا توجد جامعات بدون أعضاء هيئة تدريس وبالتالى يعتمد الكثير منها على الانتداب من الجامعات الأخري.

– أهمية العمل على تشجيع وتأسيس مكتبات رقمية تشجع الطالب على البحث والابتكار بدلا من تحويل الكتاب الجامعى بما فيه من مشكلات إلى كتاب رقمى، علما أن الكثير من الطلاب لازال يعتمد على الصورة الورقية فتضاعفت التكلفة عليه.

---

[31] – مرفق توصيات اللجان النوعية بالمجلس.

- اهمية العمل على الاستثمار فى نشر المعرفة بالمجان بان تكون منصات الجامعات مجانية وتتيح المعرفة للجميع وهذا جزء هام لزيادة الوعى والمعلومات، كما يحدث فى كبريات الجامعات فى الخارج مثل هارفارد وستانفورد.

- عند التوسع فى إنشاء الجامعات الأهلية وخاصة المنبثقة من الجامعات الحكومية وعددها ١٢، الم يكن من الأفضل:

ا. تقييم تجربة الجامعات الأهلية ومدى نجاح الموجود حاليا قبل التوسع فى انشائها.

ب. الإنفاق على البنية التحتية للجامعات الحكومية التى تعانى من التهالك (غياب المعامل، احتياج المستشفيات الجامعية من أساسيات علاجية ومستلزمات طبية وصيانة لأجهزة الطبية وشراء الحديث منها... وضعف شبكة الإنترنت.

<u>فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:</u>

- تؤكد اللجنة على اهمية الاستمرار فى التحول الرقمى بالجهات الحكومية المختلفة، وبناء الكوادر من خلال البرامج التدريبية المختلفة التى تتيحها الوزارة بجهاتها عبر مبادرة بناة مصر الرقمية ومبادرة أشبال مصر الموجهة لطلبة المدارس فى المرحلتين الاعدادية والثانوية، وأخيرا المبادرة التى تعتزم الوزارة إطلاقها وهى مبادرة براعم مصر الرقمية التى تستهدف الطلاب من الصف الرابع الابتدائى.

- ترغب اللجنة فى التعرف على خطة الوزارة للاستفادة من المتدربين وخطط استغلالهم لخدمة الاقتصاد القومى والاخذ بالتجارب الدولية فى هذا الشأن.

- التوسع فى إنشاء مراكز التعهيد ومراكز البيانات خطوة على الطريق الصحيح لجذب استثمارات أجنبية مباشرة فى القطاع، وزيادة الصادرات الرقمية، حيث يمكن أن يحقق قطاع الاتصالات دفعة كبيرة للصادرات المصرية وجذب تدفقات العملة الصعبة

<u>فى مجال الصحة والسكان</u>

- تثمن دور القيادة السياسية في الاهتمام بالمواطن المصري لتوفير حياة كريمة والارتقاء بالخصائص السكانية، وحرصها على النهوض بصحة المواطنين في إطار من العدالة والإنصاف وعلى الأخص محدودي الدخل.

- ضرورة إدراج محافظات الوجه القبلي كأولوية في تطبيق مشروع التأمين الصحي الشامل، مع تطوير ودعم البنية التحتية للمنظومة الصحية في محافظات الصعيد.

- وضع خطط مالية لتحسين الوضع المادي والمعنوي للأطباء، فضلاً عن تكثيف سياسات التأهيل والتدريب، وذلك لمواجهة هجرة الأطباء.

<u>في مجال الزراعة والري والثروة السمكية</u>

- استهداف إضافة مساحات زراعية جديدة من الأراضي كل عام، وذلك من خلال استغلال الأراضي الزراعية القابلة للزراعة في ضوء الموارد المائية المتاحة، مع مراعاة تنويع مصادرها.

- تجهيز وإعداد وتنفيذ البنية الأساسية للمشروعات تمهيدًا لاستصلاح واستزراع الأراضي الجديدة في المناطق الصحراوية المُمتدة أو الظهير الصحراوي للتجمّعات العمرانية القائمة أو الجديدة، في إطار المشروعات القومية الجديدة للتنمية الريفية المتكاملة.

- استهداف تحسين إنتاجية الفدان من الحاصلات الزراعية بنسب تتراوح بين 5% – 10%، وذلك من خلال رفع كفاءة استخدام وحدتي الأرض والمياه،

- تقليل الفاقد في المحاصيل الزراعية والاستفادة الاقتصادية من المّخلفات الزراعية.

- تطوير منظومة الإرشاد الزراعي والتوسّع في الحقول الإرشادية.

- تطوير الميكنة الزراعية ومشروعات الابتكار الزراعي، واعتماد الخريطة الصنفية للمحاصيل الاستراتيجية.

- أهمية تفعيل دور التعاونيّات الزراعية في توفير مستلزمات الزراعة والتسويق الاقتصادي للمنتجات النهائية.

- توفير الغذاء من خلال زيادة الإنتاج المحلي مع استدامة الموارد المتاحة، وطرح مُنتجات عالية الجودة توفّر السلامة الصحية، مع إتاحة المنتجات بأسعار مُناسبة لُلمستهلكين، تضمن في الوقت ذاته عائدًا مُلائمًا لُلمزارعين يكون مُحفّزًا لهم للإقبال على الزراعة وزيادة الإنتاج.

- نشر الوعي بأهمية التأمين على رؤوس الماشية لضمان استدامة المشروع والحفاظ على الثروة الحيوانية.

- مواصلة برامج تنمية الثروة السمكية في سبيل العمل على زيادة نسب الاكتفاء الذاتي لتحقيق التغطية الكاملة للاستهلاك المحلي من الأسماك، لتغطية العجز في البروتين الحيواني، وزيادة الفائض التصديري فيما يخص الثروة السمكية.

- الاهتمام بتحلية مياه البحر في سبيل تعزيز حصة المواطن من المياه العذبة لتلبية ضغط الاحتياجات المائية المتزايدة.

– تنمية الموارد المائية باستخدام المياه الجوفية وحصاد مياه الأمطار والسيول، لتغذية نهايات الترع، والتوسع في استخدام الخزانات الجوفية العميقة وحصاد مياه الأمطار والسيول في أودية الصحراء الشرقية وسيناء.

– توعية المواطنين بمدى أهمية ملف الأمن المائي وأهمية ترشيد استخدام الموارد المائية المتاحة بما يحافظ عليها من الهدرّ والتلوث.

<u>فى مجال الصناعة</u>

- تدعم اللجنة الاستمرار فى سياسة توطين الصناعة خاصة توطين الصناعات المحلية وزيادة المكون الحلى فى الصناعة المصرية

- ضرورة الاستمرار فى دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتوفير التمويل الميسر من خلال دور جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتوفير كافة الحوافز الميسرة للعمل ومساعدة القائمين عليها واتاحة فرص التسويق فى الداخل والخارج من خلال تيسير اقامة المعارض محلياً ودولياً لعرض منتجاتهم المتميزة.

- تؤكد اللجنة على استمرار دور الدولة فى اجراءات حماية المنافسة ومنع الاحتكار بما يحفز القطاع الخاص والاستثمار الاجنبى المباشر فى مجال الصناعة خاصة فى ظل المنافسة العالمية وبف ظل التحديات الجسيمة التى تعترى النظام الاقتصادى العالمى.

<u>فى مجال الطاقة والكهرباء</u>

–أهمية استكمال تنفيذ مشروع الربط الكهربائي بين مصر والمملكة العربية السعودية الذي يمثل تجلياً للشراكة الاستراتيجية بين البلدين في مختلف المجالات.

–ضرورة استكمال العمل على رفع القدرة التشغيلية لخط الربط الكهربائي بين مصر والأردن بما يعود بالنفع على مختلف دول المنطقة ويعزز من الريادة المصرية في مجال الطاقة.

– تؤكد اللجنة على أهمية الاتفاقية الموقعة مع قبرص لإنشاء خط غاز بحري بين البلدين، وتطالب باتخاذ خطوات جدية تعزز من إمكانية ضم دولتي سوريا ولبنان إلى منتدى غاز المتوسط.

– تعزيز التنوع البيولوجى والزراعة المستدامة والطاقة المتجددة والحد من التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية، كذلك ضرورة توسيع الرقعة الزراعية وتكوين مخزون إستراتيجى مناسب للوصول إلى حد الاكتفاء الذاتى.

في مجال رعاية مصالح المصريين بالخارج:

-ضرورة استكمال الخطوات التي تستهدف تعميق التواصل مع المصريين العاملين بالخارج، وتخفيف ما يعانونه من أعباء، خاصة الخطوات المتخذة لتبسيط إجراءات التحويلات المصرفية.

-تتحفظ اللجنة علي تصاعد تحويلات المصريين العاملين بالخارج وفقا لما ورد بوثيقة الخطة من حيث تصاعدها لـ33 مليار دولار للعام 2023/22، حيث تتوقع اللجنة انخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج بما لا يقل عن 7 مليار دولار هذا العام عن العام السابق لوجود فجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق غير الرسمية (السوق السوداء) للدولار مما دفع الكثيرين إلي اللجوء للسوق الموازي من أجل الحصول علي الفرق، وتوصي اللجنة باتخاذ إجراءات جادة بعدم تجريم تغيير العملة بمبالغ تقل عن 3000 دولار مما يسمح بزيادة التدفقات النقدية ورجوعها لمعدلاتها الطبيعية.

في مجال البحث العلمي:

- ضرورة تنفيذ مشروع إنشاء وكالة الفضاء الأفريقية بما يعزز دور مصر الريادي في أفريقيا.

في مجال تطوير الموانئ والمنافذ المصرية

-الانتهاء من تطوير ودعم الموانئ والمنافذ مع دولة السودان الشقيق كموانئ قسطل وأرقين ورأس حدربة، سعياً لرفع كفاءة الموانئ والمنافذ المصرية في ظل الضغط الذي تعانيه مع موجات اللجوء الكبيرة إلى مصر من جراء الاضطرابات التي تشهدها السودان مؤخراً.

في مجال الدفاع والامن القومى

- ترى اللجنة اهمية قصوى لترسيخ قيم الشخصية المصرية: وتوصى بضرورة وضع استراتيجية لبناء وتنمية الشخصية المصرية والعمل على بناء جيل من النشء يحافظ على القيم الدينية والسلوكية والإنسانية في المجتمع المصرى.

- ضرورة تطوير السياسات العامة والتشريعات المتعلقة بالأمن السيبرانى ونشر ثقافة الأمن السيبرانى ورفع درجة الوعى بالمهارات اللازمة للتعامل مع العالم الرقمى وضمان حماية البيانات وخصوصية المُستخدمين، والحفاظ على أمن المعلومات.

في مجال الشباب والرياضة

-دعم وإعداد أجيال من الشباب الرياضيين القادرين على المشاركة في المحافل الدولية وحصد البطولات بما يرسخ مكانة مصر الدولية.

-تنمية الوعي الثقافي والعلمي والرياضي بين الشباب والنشء، وزيادة مستويات الوعي المجتمعي.

-التوسع في تحويل مراكز الشباب والمنشآت الشبابية والرياضية إلى مراكز لخدمة الأسرة والمجتمع لدعم مشاركة الشباب في مناقشة القضايا الوطنية والعمل على تطوير البنية التحتية لها وتنوع الانشطة المختلفة بها.

-التوسع في توفير فرص الاستثمار الرياضي، وإطلاق مبادرات للصناعات الرياضية.

<u>فى مجال الثقافة والاعلام والآثار</u>

-استكمال تجهيزات مسار العائلة المقدسة، بالإضافة إلى ضرورة انجاز المشروعات الخاصة بتطوير نقاط مسار رحلة العائلة المقدسة ووضع خطة لتطوير البنية التحتية لمنطقة مهد الأديان بسانت كاترين.

-التشغيل الكامل لنظام تأشيرة الدخول الإلكترونية.

-إطلاق مبادرة وطنية لتوعية المواطنين بأهمية السياحة، يطلق عليها (المبادرة الوطنية للتوعية السياحية) على أن تأخذ في اعتبارها أهمية ملائمة الخطاب الموجه لكل فئة من فئات الشعب، بما يتناسب مع معارفهم وخبراتهم.

-تفعيل دور مكاتب التنشيط السياحى المصرية بالخارج فى التسويق للمنتج السياحى المصرى. مع أهمية إعادة النظر في التوزيع الجغرافى لبعض هذه المكاتب والبالغ عددها (ستة مكاتب سياحية).

-تنشيط الاستثمار الخاص في المجال السياحى، وحل المشكلات والمعوقات التى تواجه المستثمرين في القطاع السياحى، خاصة في مجالى الانشاءات والتسويق السياحى.

-استهداف أسواق سياحية جديدة منها على سبيل المثال، السوق الصينى واليابانى والهندى، مع العمل على زيادة الأفواج السياحية من الأسواق المنتظمة مثل السوق الأوروبي والروسى.

<u>فى مجال الإعلام:</u>

اغفلت الخطة دور الإعلام، فيجب مراعاة وجود استراتيجية واضحة للإعلام في الخطة لما له من دور في بناء الوعى لدى المواطن بما تشهده الدولة من إنجازات وما حققته من نجاحات.

<u>فى مجال الثقافة:</u>

- زيادة وتيرة المسرح المتنقل في القرى والمحافظات النائية.

-رقمنة المكتبات التى يتم تدشينها في القرى المدرجة ضمن برنامج حياة كريمة.

–تفعيل بيوت وقصور الثقافة في المحافظات الحدودية والصعيد وخصوصا شمال سيناء وإدراجها ضمن خطة تنمية سيناء.

–تنويع الانشطة الثقافية في بيوت وقصور الثقافة.

<u>فى مجال التنمية الاجتماعية وحقوق الانسان:</u>

- ضرورة إعادة النظر في قيمة الدعم النقدي وزيادته في تحقيق منطلقات ومستهدفات برامج الحماية الاجتماعية.
- ضرورة إعادة النظر غي برنامج معاش الطفل ومنظومة دعم ألبان الأطفال وتطويرها من حيث القيم واشتراطات الاستهداف لتحسين جودة خدمات الطفولة المبكرة.
- مراجعة الاشتراطات الخاصة بالحاق أطفال المؤسسات الاجتماعية بالأسر البديلة بما يحقق زيادة في التحاق الأطفال في تلك الاسر.
- ضرورة الحصر الدقيق لإعداد ذوي الإعاقة، وخفض رسوم الفحوصات الطبية اللازمة للحصول علي بطاقات الخدمات المتكاملة وتقليل إجراءات الحصول علي بطاقات الخدمات المتكاملة، مع إنشاء قاعدة بيانات موحدة للخدمات المقدمة لذوى الإعاقة.

تؤكد اللجنة على ضرورة التوسع فى تقديم الرعاية الاجتماعية لعدد أكبر من المسنين لتعويض العجز بين الفعل والمستهدف والذي وصل إلى 45% بعد المراجعة بناءاً على توصيات العام الماضي، وتفعيل وظيفة رفيق المسن للمسنين المقيمين داخل منازلهم.

*****

السيد المستشار الجليل رئيس المجلس، الأخوة والأخوات أعضاء المجلس الموقر. إن الواجب الوطنى يحتم علينا بذل المزيد من الجهد للوصـــول إلى غاياتنا فى تحقيق كل مانصـــبو إليه من أهداف، الإرتقاء ببلدنا العزيز، كما يتعين علينا جميعاً وضــع الرؤى التى تزيد من قدرتنا الاقتصــادية وتزيد فى نفس الوقت من مواردنا، حتى يمكن توفير حياة أفضــل لشــعبنا ومســتقبل أفضــل بإذن الله لمصرنا الغالية.

فقد استقر رأى اللجنة على الموافقة على مشروع قانون باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى 2024/2023 والتأشيرات العامة المرافقة له.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،،

رئيس اللجنة

تحريراً فى 31 مايو 2023م

د/ هانى سرى الدين

الملاحق

مشروع قانون باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى (2023-2024)

والتأشيرات العامة المرافقة له.

جمهورية مصر العربية
رئيس الوزراء

قرار رئيس مجلس الوزراء
بمشروع قانون
باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعداد الخطة العامة للدولة ومُتابعة تنفيذها،

وعلى قانون التخطيط العام للدولة الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢،

وبعد مُوافقة مجلس الوزراء.

قرر

مشروع القانون الآتي نصه، يقدم إلى مجلس النواب

(المادة الأولى)

تُعتمد الأهداف العامة لإطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٤ بزيادة الموارد الكلية مُقوّمة بأسعار السوق الجارية لتصل إلى ١٥١٢٨.١ مليار جنيه، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي مُقوّمًا بأسعار السوق الجارية ليصل إلى ١١٨٤٢.١ مليار جنيه، بمُعدّل نمو حقيقي (مُقوّمًا بالأسعار الثابتة) يبلُغ ٤.١٪، وذلك على النحو المُوضّح بالقائمتين (١) و(٢).

(المادة الثانية)

يُعتمد برنامج شراء الأصول غير المالية (الاستخدامات الاستثمارية) بخطة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بمجموع ١٦٥٠ مليار جنيه، منه ٦٠٠ مليار جنيه لقطاع الأعمال الخاص والتعاوني، و١٠٥٠ مليار جنيه للاستثمارات العامة، منها ٥٨٦.٧ مليار جنيه استثمارات الحكومة (ويُمول عجز الموازنة منها ٢٨٠ مليار جنيه)، ٣٨٤.١ مليار جنيه للهيئات الاقتصادية، نحو ٧٩.٢ مليار جنيه للشركات العامة، وذلك على النحو المُوضّح بقائمة الاستثمارات (قائمة رقم ٣).

(المادة الثالثة)

تتولّى الخزانة العامة توفير التمويل اللازم لجهات الإسناد التابعة للجهاز الحكومي، كما يتولّى بنك الاستثمار القومي توفير التمويل اللازم للهيئات الاقتصادية، والوحدات الاقتصادية للقطاع العام الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في حدود التزاماته التمويلية بالخطة، ووفقًا لما هو مُوضّح بالقائمة (٤)، وتقوم جهات الإسناد المُشار إليها بتنفيذ الاستثمارات المُخصّصة لها لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

ابراهيم صابر

جمهورية مصر العربية
رئيس الوزراء

وتظل الجهات المُموّلة من بنك الاستثمار القومي مسئولة عن إيداع أو تضمين حسابات بنك الاستثمار القومي الموارد الاستثمارية المُستهدفة بهذه الخطة حسب برامج زمنية يتم الاتفاق عليها مع البنك وكذلك الموارد التي لم تُحصّل حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠.

وضماناً لحقوق بنك الاستثمار القومي فإن أصول الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام والأعمال العام (القابضة والتابعة) ضامنة لحقوق بنك الاستثمار القومي لديها، ولا يجوز لتلك الجهات التصرف فيها بأي صورة من الصور إلا بموافقة وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي.

(المادة الرابعة)

يجوز لبنك الاستثمار القومي – وبعد مُوافقة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية – إتاحة التمويل للمدفوعات المُقدّمة وتسوية المُستحقات عن الأعمال التي تمت خلال سنوات سابقة ولم تواجه بتمويل خلال سنوات التنفيذ، وذلك لمشروعات الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣، وذلك خصمًا على الاعتمادات الإجمالية المُخصّصة لذلك بمُوازنة بنك الاستثمار القومي لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

(المادة الخامسة)

يُحظر على أي من الجهات إجراء مقاصة عن مُستحقاتها من الموارد التي تُودع أو تُضمّن حساب بنك الاستثمار القومي وفقًا للمادة (٥) من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء بنك الاستثمار القومي والتي يأذن البنك بالصرف منها لتمويل الاستخدامات الاستثمارية العامة.

(المادة السادسة)

تُفصّل أهداف الخطة وفقًا للإطار الوارد بمواد هذا القانون والبيانات الواردة عن خطة عام ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ ضمن قائمة المشروعات الواردة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(المادة السابعة)

تُعتبر الاعتمادات الاستثمارية لمُوازنات الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية وحدة واحدة، ولا يتطلّب النقل من جهة الإسناد إلى أخرى استصدار قانون، وإنما يتم ذلك بناءً على طلب الوزير المُختص ومُوافقة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية إذا كان النقل من جهة إسناد إلى أخرى في نطاق اختصاص ومسئوليات الوزير. وفيما عدا ذلك يتم النقل بمُوافقة مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ابراهيم صابر

جمهورية مصر العربية
رئيس الوزراء

وتُعتبر التأشيرات العامة المُلحقة بهذا القانون جزءًا لا يتجزأ منه، وتسري على الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام المُعاملة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المُشار إليه، كما تسري التأشيرات العامة المُلحقة بقانون المُوازنة العامة للدولة لهذه السنة على الجهاز الإداري ووحدات الإدارة المحلية والهيئات الخدمية وصناديق التمويل الداخلة ضمن المُوازنة العامة للدولة، وذلك فيما يتعلّق بالاستخدامات الاستثمارية الواردة بالخطة.

(المادة الثامنة)

يجوز بناءً على طلب الوزير المُختص أن يُستبدل بأحد المشروعات الواردة بالخطة مشروعًا آخر وإضافة مشروعات تُوفّر لها تمويل ذاتي أو تمويل من الصناديق المُنشأة لأغراض الاستثمار أو من الحسابات ذات الأغراض الخاصة أو من الخزانة العامة أو قروض أو تسهيلات أو منح محلية وخارجية إضافية بخلاف الموارد الإضافية التي تتوافر لدى بنك الاستثمار القومي بالنسبة لمشروعات الهيئات الاقتصادية ومشروعات الوحدات الاقتصادية للقطاع العام الخاضعة للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وبمُوافقة مجلس الوزراء بُناءً على عرض وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية وإخطار وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي بذلك.

(المادة التاسعة)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من يوليو ٢٠٢٣.

رئيس مجلس الوزراء

/ /٢٠٢٣

(دكتور/ مصطفى كمال مدبولي)

الأمانة العامة

ابراهيم صابر

التأشيرات العامة للاستخدامات الاستثمارية

التأشيرات العامة لاستخدامات الاستثمارية
للهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية غير المُعاملة بالقانون
٢٠٣ لسنة ١٩٩١ للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤

(المادة الأولى)

يجوز لوزير المالية أو من يُفوّضه وبعد مُوافقة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية بالنسبة للاستثمارات زيادة اعتمادات الهيئات والوحدات مقابل زيادة مُوازية في الإيرادات بما تستخدمه مما يرد أو يُخصّص لها من معونات ومنح وهبات وتبرّعات محلية وخارجية وإيرادات محلية لأغراض مُحدّدة وتُعدّل المُوازنات المعنية تبعًا لذلك، وتظهر في الحساب الختامي ضمن التنفيذ الفعلي استخدامًا وإيرادًا.

(المادة الثانية)

يجوز لوزير المالية أو من يُفوّضه وبناءً على طلب بنك الاستثمار القومي أن تقوم وزارة المالية بسداد مُستحقات البنك من الأقساط والفوائد طرف الهيئة وفي حدود المُدرج بموازناتها كأقساط وفوائد لبنك الاستثمار القومي من التمويل الذي تُتيحه وزارة المالية شهريًا لها بعد استنداء حقوق وزارة المالية طرفها.

كما يجوز لبنك الاستثمار القومي بناءً على طلب وزارة المالية سداد مُستحقات مصلحة الجمارك طرف الهيئة من التمويل الذي يُتيحه البنك لتلك الهيئة عن مشروعاتها الاستثمارية.

(المادة الثالثة)

يجوز النقل بين العمليّات والفروع الواردة ضمن المشروع بما لا يتجاوز المُكوّنات النقدية والعينية للمشروع، وتُعامل المباني غير السكنية والتشييدات مُعاملة المُكوّن الواحد، كما تُعامل الآلات والمُعدّات والعدد والأدوات مُعاملة المُكوّن الواحد عند التمويل.

ويجوز لوزير التخطيط والتنمية الاقتصادية "أو من يُفوّضه" المُوافقة على ما يأتي:

أ- زيادة الاستثمارات للمشروعات سريعة التنفيذ لعُنصر أو أكثر من مُكوّناتها أخذًا من وفورات الاستخدامات الاستثمارية لذات الجهة أو لجهات أخرى مُحدّدة أو من الموارد التي قد تتوافر لدى بنك الاستثمار القومي في حالة الضرورة، على ألا يتعارض النقل مع مُقتضيات التوازن العام.

ب- النقل بين مُكوّنات المشروع إذا كان النقل بسبب تغيّر في الأسعار أو الإسراع في إنجاز المشروع.

ج- النقل بين مُكوّنات المشروع بناءً على طلب وزارة المالية أو بنك الاستثمار القومي لمُواجهة كل من الرسوم الجمركية على الواردات الرأسمالية والقيمة المُضافة والقوائد السابقة على بدء التشغيل المُستحقة في سنة المُوازنة.

د- تدبير النقد المحلي اللازم لمشروعات اعتُمِدَت لها قروض أو تسهيلات أو منح إضافية خلال العام، وذلك من وفورات الاستخدامات الاستثمارية للجهة ذاتها أو من الوفورات الاستثمارية لجهات أخرى مُحدّدة أو من الموارد التي قد تتوافر لدى بنك الاستثمار القومي في حالة الضرورة.

هـ- كما يجوز لكل وزير فيما يخصه إجراء النقل من مشروع لآخر أو النقل بين عناصر المشروع وذلك إذا كان النقل بسبب تغيّر في الأسعار والإسراع في إنجاز المشروع وفقًا للضوابط التالية:

- التحقّق من المُناقلة إلى البنود التالية: الآلات والمُعدّات والتشييدات، والعدد والأدوات، (والمباني السكنية المُتصلة بطبيعة عمل الجهة)، والمباني غير السكنية (عدا المباني الإدارية)، الإنفاق الاستثماري (الدفعات المُقدّمة)، (والأبحاث والدراسات للجهات البحثية فقط) ألا يتجاوز التعديل المطلوب (١٠٪) من إجمالي الاعتماد المُدرج للجهة، ويُشترط ألا يترتب عليه أي زيادة في جملة المُعتمد للمشروعات.
- يتعيّن إخطار وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالمُناقلات التي تتم من قبل الوزير المختص فور إجرائها.
- استيفاء كافة المستندات الدالة على قيمة المُناقلة المطلوبة.

وفي جميع الأحوال، يتم إخطار بنك الاستثمار القومي ووزارة المالية لإجراء التعديلات اللازمة في المُوازنات المُختصة، وبشرط ألا يترتب في أي من تلك الحالات عبء مالي إضافي على المُوازنة.

(المادة الرابعة)

تلتزم الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام غير المشاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن قطاع الأعمال العام بالتكاليف الكلية لكل مشروع، أما المشروعات التي تُضاف أو تُستبدل بمشروع آخر أو المشروعات التي يتطلّب الأمر تعديل تكلفتها أو لم تُحدّد لها تكاليف وتقوم الجهات بتقديم دراسة جدوى اقتصادية لها، فعليها الاتفاق مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على التكاليف الكليّة وتعديلاتها لهذه المشروعات وتوضيح أسباب زيادة التكاليف، وإلى أن يتم ذلك لا يجوز الارتباط والصرف عليها إلا في حدود الاعتمادات المُدرجة بالخطة وفي حدود ما هو مُتاح من مصادر التمويل، ويُحظر على هذه الجهات التعاقُد على مشروعات غير واردة بالخطة.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز الارتباط بأعمال استثمارية يترتب عليها تجاوز التكاليف الكلية المُعتمدة للمشروعات الاستثمارية، وأن تكون برامجها التنفيذية في حدود ما يتم اعتماده سنويًا من استثمارات إلا بعد مُوافقة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية على تعديل التكاليف، ويتم إخطار وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي، ولا يجوز القيام بأعمال استثمارية دون الالتزام بأحكام قانون تنظيم التعاقُدات التي تُبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية، كما لا يجوز تنفيذ مشروعات بأوامر تكليف غير مُحدّدة المُدّة والقيمة.

(المادة الخامسة)

على الجهات التي تُدرج لها اعتمادات إجمالية أو مشروعات غير مُوزّعة جغرافيًا توزيع الاعتمادات الإجمالية المُدرجة بالخطة الاستثمارية على المشروعات المُختلفة، وكذا توزيع اعتمادات المشروعات توزيعًا إقليميًا على المحافظات المُختلفة وفقًا لمُكونات الاستثمار وتبعًا لطريقة التمويل المُعتمدة، ويتم اعتماد التوزيع بمُوافقة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية أو من يُفوضه وإخطار بنك الاستثمار القومي ووزارة المالية لتعديل المُوازنات تبعًا لما تقدّم.

ويتم توزيع الاعتمادات الأجور التي تتضمنها الاستثمارات ولم تُوزّع بموازنة الجهة على بنود (الأجور والتعويضات) للصرف منها على المجالات البحثية والأجور والمُكافآت والمزايا التأمينية المُترتبة عليها للعاملين المُؤقتين المُتعاقدين على المشروعات الاستثمارية والعمالة

المستعان بها من خارج الجهة والعمالة المشرفة على تنفيذ تلك المشروعات الاستثمارية والصادر بهم قرارات من السلطة المُختصة بذات الجهة، وذلك بمُوافقة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية "أو من يُفوّضه" ومُوافقة وزارة المالية على أن يُراعى في جميع الأحوال قانونية الاستحقاق وصحّة وسلامة إجراءات الصرف، وعدم حصول هذه العمالة على ذات المزايا النقدية أو العينية عن ذات العمل من (الأجور وتعويضات العاملين) بمُوازنة هذه الجهة.

(المادة السادسة)

لا يجوز التعاقد على أي مشروع من المشروعات الاستثمارية التي تحتاج إلى مُكوّنات مُستوردة والواردة بالمُوازنات المُختلفة التي لا يتسنّى تدبير النقد الأجنبي اللازم لتمويلها أو التسهيلات الائتمانية التي تُغطي احتياجاتها. وكذلك لا يجوز استخدام الوفر في النقد المحلي المُترتب على عدم توفّر النقد الأجنبي إلا بمُوافقة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية وإخطار وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي.

(المادة السابعة)

يتم الارتباط على تنفيذ المشروعات والصرف عليها وفقًا للتنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي، وعلى أن يتم ذلك وفقًا للتوزيع المُعتمد لمُكوّنات الاستخدامات الاستثمارية الخاصة بكل مشروع، ولا يجوز الصرف على الاعتمادات الخاصة بكل مشروع إلا في خصائص ذلك المشروع وفي حدود الأغراض المُرتبطة به ارتباطًا مُباشرًا، ولا يجوز الإتفاق في أغراض يعود الخصم بها أصلًا على الاستخدامات الجارية، إلا إذا كانت في حدود التوزيع المُعتمد، وفي جميع الأحوال لا يجوز القيام بأعمال تنفيذية يترتب عليها تجاوز الاعتمادات السنوية المُدرجة لكل مشروع إلا بعد مُوافقة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية "أو من يُفوّضه" وإخطار وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي.

(المادة الثامنة)

يجوز لوزير التخطيط والتنمية الاقتصادية "أو من يُفوّضه" الترخيص عند الضرورة بزيادة الاستثمارات خلال السنة في حدود القيمة المُتاحة من حصيلة بيع أو تعويض عن المباني والأراضي والسيارات وغيرها من الأصول الثابتة بعد سداد التزاماتها، وبشرط ألا تكون قد سبق مُراعاتها كموارد ضمن مُوازنة الجهة.

(المادة التاسعة)

يجوز بناءً على طلب الوزير المُختص وفي ضوء دراسة الجدوى الاقتصادية استبدال أحد المشروعات الواردة بالخطة بمشروع آخر أو إضافة مشروعات تُوفر لها تمويل ذاتي أو تمويل من الصناديق المُنشأة لأغراض الاستثمار أو من الحسابات ذات الأغراض الخاصة أو قروض أو تسهيلات أو منح محليّة وخارجية إضافية أو من الموارد التي تتوافر لدى بنك الاستثمار القومي في حالة الضرورة وبمُوافقة مجلس الوزراء بُناءً على عرض وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية وإخطار بنك الاستثمار القومي ووزارة المالية بذلك.

(المادة العاشرة)

لا يجوز استخدام الاعتمادات المُخصصة لوسائل الانتقال بمُوازنات الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام غير المُشاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن قطاع الأعمال العام والخاص بالشركات القابضة والتابعة في شراء سيارات الركوب (الصالون، الجيب، الاستيشن) إلا بعد مُوافقة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية للسيارات التي لا يزيد عدد سلندراتها عن أربعة سلندرات ومُوافقة رئيس مجلس الوزراء لما زاد على ذلك بعد الحصول مُسبقًا على موافقة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية لاستخدام الاعتمادات المُخصصة لهذا الغرض واستطلاع رأي الهيئة العامة للخدمات الحكومية، ويسري ذلك على السيارات الصالون المُجهزة بتجهيزات خاصة لاستخدامات مُعيّنة أيًا كان الغرض منها، ويُستثنى من ذلك سيارات الإسعاف والدراجات العادية والبُخارية.

ويسري ذلك على السيارات ذات الكابينة المُزدوجة التي تُستخدم كسيارات ركوب (صالون) والمُنتجة محليًا وما يُماثلها من الإنتاج الأجنبي، وكذلك السيارات الصالون المُجهزة بتجهيزات خاصة لاستخدامات مُعيّنة أيًا كان الغرض منها، وفي جميع الحالات ينبغي الحصول مُسبقًا على مُوافقة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية لاستخدام الاعتمادات المُخصصة لذلك بعد استطلاع رأي الهيئة العامة للخدمات الحكومية، وتُعامل سيارات الإسعاف والدراجات العادية والبُخارية مُعاملة وسائل النقل.

وفي جميع الحالات، تُعطى أولوية لوسائل النقل والانتقال المُنتجة محليًا.

ويُحظر على جميع الجهات إدراج سيارات الركوب ضمن عقود التوريدات للمشروعات التي تقوم بها. وذلك كله دون إخلال بالقواعد الصادرة في هذا الشأن بقرارات من رئيس مجلس الوزراء.

(المادة الحادية عشر)

تُعد كل جهة بالاتفاق مع بنك الاستثمار القومي البرنامج التنفيذي لمشروعاتها الواردة في الخطة السنوية مُتضمنًا الاستخدامات والموارد الاستثمارية وتمويل بنك الاستثمار القومي، ويُوزّع كل ذلك على فترات زمنية ربع سنوية.

ولا يجوز سحب أية مبالغ لتمويل الاستثمارات إلا بعد اعتماد البنك للبرنامج، ويُراعي البنك عند تمويله لبرامج الاستثمار موقف التنفيذ وإقرار الجهات بعدم تجاوز الاعتمادات المقرّرة.

ويجوز للبنك سداد المُستحقات المطلوبة من بعض الجهات عن أعمال تم تنفيذها فعلًا لمشروعات واردة في خطة عام ٢٠٢٣/٢٢، وفي حدود اعتماداتها وتضمّنتها حساباتها الختامية، وفيما عدا ذلك يتعيّن الحصول على مُوافقة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية وذلك في حدود موارد عام ٢٠٢٣/٢٢ التي توفّرت فعلًا لدى بنك الاستثمار القومي أو تلك التي يتم تحصيلها خلال عام ٢٠٢٤/٢٣ من مُتأخرات تلك السنة، وتُخطر وزارة المالية لتعديل ختاميات تلك الجهات.

(المادة الثانية عشر)

يجوز لوزير التخطيط والتنمية الاقتصادية "أو من يُفوّضه" المُوافقة على:

أ- زيادة اعتمادات المشروعات الاستثمارية في الخطة السنوية مُقابل زيادة في مصادر التمويل الذاتي والإيرادات التحويلية الرأسمالية بحيث لا يُؤثّر ذلك على الفوائض المُحوّلة للخزانة العامة أو لبنك الاستثمار القومي وفقًا لما ورد بالمُوازنة المُعتمدة وقانون إنشاء البنك.

ب- إضافة قروض أو تسهيلات (جاري السحب منها)، أو منح محلية وخارجية على الخطة مُقابل ما يُتاح منها خلال العام، وتقوم الوحدات المُستفيدة بإجراء التسويات اللازمة.

وفي كل الأحوال، يتم إخطار كل من بنك الاستثمار القومي ووزارة المالية لإجراء التعديلات اللازمة في المُوازنات المُختصة.

كما لا يجوز للهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام غير المُعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن قطاع الأعمال العام الخاص بالشركات القابضة والتابعة الاتفاق على تمويل بعملة أجنبية نقدًا أو بقروض أو تسهيلات ائتمانية خارجية إلا بعد الرجوع لبنك الاستثمار القومي للتأكد من عدم وجود البديل المحلي، وبعد الرجوع إلى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية للتأكد من عدم وجود قروض حكومية أجنبية مُيسّرة يُمكن استخدامها، ولا يجوز القيام بتنفيذ أية عمليات استثمارية غير مُدرجة بالخطة من التمويل الذاتي إلا بعد مُوافقة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية على إدراجها كمشروعات فرعية في الخطة الاستثمارية لهذه الجهات.

(المادة الثالثة عشر)

يتم سداد عجز تمويل الاستثمارات عن طريق الإقراض أو المُساهمة وتنظيم شروط الإقراض أو المُساهمة وفقًا لما يتم الاتفاق عليه فيما بين بنك الاستثمار القومي والجهات المُستفيدة.

(المادة الرابعة عشر)

تقوم الوحدات المُستفيدة من التسهيلات الائتمانية الخارجية بتسوية الأصول المُوردة على التسهيلات خصمًا على الاستخدامات الاستثمارية نظير قيد مُقابلها كموارد للقروض الخارجية (التسهيلات الائتمانية) وتُعامل بالمثل التوريدات والأعمال التي يتم إنجازها خلال السنة المالية.

(المادة الخامسة عشر)

تلتزم كل جهة في إجراءات الشراء والتعاقُد والارتباط والصرف بالقوانين والقواعد المالية المُطبّقة فيها وبالبرنامج التمويلي المُعتمد من بنك الاستثمار القومي لمشروعاتها وبتحقيق الأهداف وفقًا للخطة السنوية والبرامج التنفيذية وبإعطاء الأولوية طبقًا للقوانين واللوائح المُقرّرة للإنتاج المحلي ولاستغلال الطاقات المحلية.

(المادة السادسة عشر)

لا يجوز استخدام الحساب الاعتيادي بالبنك المركزي المصري في الاستخدام الاستثماري المُدرج بالخطة السنوية والذي يُموّله بنك الاستثمار القومي، ولا يجوز استخدام الأموال المُخصّصة للاستثمار إلا عن طريق حسابات مفتوحة لدى بنك الاستثمار القومي.

(المادة السابعة عشر)

لا يجوز استخدام الاعتمادات المُخصّصة للدُفعات المُقدّمة في الصرف على استثمار عيني يُرد خلال نفس العام.

(المادة الثامنة عشر)

لا يجوز للهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن قطاع الأعمال العام الخاص بالشركات القابضة والتابعة استخدام الاعتمادات المُخصّصة للفوائد والأقساط المُستحقة لبنك الاستثمار القومي والضرائب والرسوم الجمركية في غير الأغراض المُخصّصة لها أصلًا، وتُعطي الفوائد والأقساط المُستحقة أولوية في السداد وفق برنامج زمني خلال العام يتفق عليه مع بنك الاستثمار القومي، وفي حدود الاعتمادات المُدرجة بالموازنة لهذه الأقساط والفوائد، ويجوز لبنك الاستثمار القومي أن يستخدم مُستحقاته لدى الجهات من فوائد وأقساط في تمويل الاستخدامات الاستثمارية المُعتمدة لها في الخطة وفقًا للمُكوّنات النقدية والعينية المُدرجة لها دون تعديل فيها.

(المادة التاسعة عشر)

على الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للدولة الالتزام بعدم التعاقُد على أيّة توريدات سواء للتجهيزات أو وسائل النقل والانتقال أو أيّة مُعدّات مكتبية خلال المرحلة الرابعة من الخطة بهدف تخفيف الاعتمادات المالية المُقرّرة لها على أن يُستثنى من ذلك الهيئات التعليمية والصحية، وكذا دفع أية مبالغ على ذمة تنفيذ أعمال لا يتم تنفيذها قبل نهاية العام المالي، مع الالتزام بالتعليمات والكُتب الدورية في هذا الشأن.

(المادة العشرون)

على وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عدم إدراج أي مشروع بخطة الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية إلا بعد التأكُد من وجود دراسة جدوى اقتصادية حقيقية للمشروع مُوضّحًا

بها حجم التكاليف الكليّة ومُدّة التنفيذ، وذلك بعد التأكّد من وجود مصدر تمويلي لهذا المشروع حتى يُمكن الاستفادة منه طبقًا للبرنامج الزمني التنفيذي له.

وعلى الهيئات والوحدات الاقتصادية عدم إضافة أيّة مشروعات فرعية أو عمليّات جديدة بالمشروعات المُدرجة بخطة العام المالي الحالي إلا بعد التأكّد من وجود دراسة جدوى للمشروعات الفرعية أو العمليّات الجديدة مُوضّحًا بها العائد من هذه الإضافات والتكلفة ومُدّة التنفيذ، ولا يتم طرح الأعمال للتنفيذ إلا باعتماد وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية على إدراج هذه المشروعات الفرعية أو العمليّات وبما لا يترتب على ذلك أعباء مالية إضافية على المُوازنة.

(المادة الحادية والعشرون)

يتم صرف بدلات حضور اللجان المُشكّلة بالهيئات والوحدات الاقتصادية بالدولة بمراعاة الضوابط التالية:

- أن تصدُر بقرار من السلطة المُختصّة مُحدّدة الغرض والمُدّة ولنهو موضوع اللجنة ومُحدّد بها مُقابل حضور هذه اللجنة.
- أن تضُم اللجنة المُختصّين بالإدارات الفنية المعنية موضوع اللجنة بجهة الإسناد أو بالجهات الخارجية، على أن يكون الحد الأقصى للمُشاركين من جهة الإسناد لعدد خمسة أعضاء، وبالجهات الخارجية لعدد ثلاثة أعضاء على الأكثر على أن لا يزيد المُستعان بهم في أي لجنة عن ثلاثة أعضاء، وإن زاد على ذلك يتم أخذ مُوافقة السلطة المُختصّة ويُعدّل بهم القرار.
- ينتهي عمل اللجنة بنهاية الأعمال المُحدّدة بغرض اللجنة، أو بما جاء بقرار تشكيل اللجنة.
- تُعد كل لجنة تقريرًا بما يتم مُناقشته وإنجازه بكل جلسة ويُوقّع عليه من أعضاء اللجنة.

جدول القوائم

قائمة (1) الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصرى

عام 2024/2023

(بالأسعار الجارية وبالمليار جنيه)

البيـــــان	2022/2023	2023/2024	معدل النمو الحقيقي % * 2023/2024
الموارد			
الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	9324.8	11250.5	3.9
صافي الضرائب غير المباشرة	481.5	591.7	
الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	9806.3	11842.1	4.1
الواردات من السلع والخدمات	2610.0	3286.0	4.7
مجموع الموارد	12416.3	15128.1	4.2
الاستخدامات			
الاستهلاك النهائي الخاص	8475.3	10114.9	2.6
الاستهلاك النهائي الحكومي	659.6	764.2	0.7
مجموع الاستهلاك النهائي	9134.9	10879.1	2.4
الاستثمار الثابت	1178.9	1650.0	17.2
التغير في المخزون	145.0	150.0	-12.8
جملة الانفاق على الاستثمار	1323.9	1800.0	13.5
الصادرات من السلع والخدمات	1957.5	2449.0	6.5
مجموع الاستخدامات	12416.3	15128.1	4.2

*بالأسعار الثابتة/ باستبعاد أثر الزيادة في الأسعار

قائمة (2) : الانتاج والناتج ومعدل نموهما
فى خطة عام 2023/2024

بتكلفة العوامل وبالاسعار الجارية و بالمليار جنيه

القطاعات	اجمالى الإنتاج المحلى		الناتج المحلى الاجمالى	
	القيمة	معدل النمو الحقيقى %	القيمة	معدل النمو الحقيقى %
الزراعة والغابات والصيد	1820.8	4.1	1266.8	4.1
استخراج البترول والغاز واخرى	1090.4	1.3	959.7	1.2
الصناعات التحويلية و منتجات البترول	4292.0	1.5	1826.8	1.7
الكهرباء	471.7	2.8	203.3	2.9
المياة والصرف واعادة الدوران	95.1	3.3	59.8	3.4
التشييد والبناء	1998.5	5.8	902.7	6.0
النقل والتخزين	863.7	3.5	581.1	3.6
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	463.0	16.6	300.7	16.8
المعلومات	61.9	3.6	45.6	3.7
قناة السويس	191.5	11.9	187.2	11.9
تجارة الجملة والتجزئة	1825.3	2.9	1554.3	3.0
الوساطة المالية والانشطة المساعدة	404.6	3.4	369.4	3.5
التامين و التامينات الاجتماعية	77.7	3.3	71.2	3.3
المطاعم والفنادق	471.5	11.9	303.8	12.0
الملكية العقارية	875.3	2.9	794.2	2.9
خدمات الاعمال	558.1	3.0	396.2	3.1
الحكومة العامة	808.2	3.0	659.8	3.0
خدمات التعليم	294.9	5.0	263.8	5.1
الخدمات الصحية	515.0	5.1	311.0	5.2
الخدمات الاخرى	254.7	2.8	193.1	2.8
الاجمالى	17433.9	3.8	11250.5	3.9

قائمة (3) الاستثمارات الكلية المستهدفة فى خطة 2024/2023

موزعة على القطاعات الاقتصادية

(مليون جنيه)

القطاعات الاقتصادية	الاستثمارات العامة									استثمارات القطاع الخاص والتعاونى	إجمالى الاستثمارات المستهدفة	
	الجهاز الحكومى (الموازنة العامة للدولة / الباب السادس)			الشركات العامة			الهيئات الاقتصادية	جملة الاستثمارات العامة				
	الجهاز الإدارى	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	جملة	قطاع الأعمال العام (قانون 203 لسنة 1991)	قطاع الأعمال العام (قانون 97 لسنة 1983)					قيمة	%
الزراعة والرى والصيد	61133.5		3769.1	64902.6		1.0	945.7	65849.3	50785.9	116635.2	116618.2	7.1
الاستخراجات	1682.2	0.0	0.0	1682.2	12298.0	8998.0	0.0	3300.0	2990.0	16370.2	83269.5	5.0
أ. البترول الخام				0.0	3300.0			3300.0	2938.0	6238.0	16190.0	1.0
ب. الغاز الطبيعى	1035.9			1035.9	8998.0	8998.0			52.0	10085.9	55324.5	4.0
ج. استخراجات اخرى	46.3			46.3	0.0					46.3	11754.8	0.7
الصناعات التحويلية	501.0	0.0	0.5	501.5	17911.0	475.8	3879.2	13555.0	71.0	19483.5	92239.5	5.1
أ. تكرير البترول				0.0	6436.7	106.7		6330.0		6436.7	15705.5	1.0
ب.تحويلية أخرى	501.0	0.5		501.5	11474.3	369.1	3879.2	4235.0	71.0	12046.8	76533.0	4.6
الكهرباء	42208.0	28.3		42236.3	13614.7	13614.7			14211.6	69458.5	12040.9	4.0
المياه	21421.9		3872.2	25294.1					8943.7	34237.8	4520.4	2.3
الصرف الصحى	54064.8	116.7	18708.4	64389.4					13066.3	77455.7	3062.9	4.9
التشييد والبناء	1110.4	267.6	500.0	1878.0	2479.7	413.2	1216.5	850.0	4904.9	8062.8	41999.5	2.1
النقل والتخزين	21026.1	9.5	44082.7	65118.3	14840.3	6102.1	3763.2	4915.0	188045.5	268008.1	52577.6	13.4
الاتصالات	13017.7		278.9	13296.6	5131.8	5131.8			5730.2	24158.6	47834.7	4.4
المعلومات	5040.4		155.0	5195.4	85.9		85.9		1407.7	6789.0	4614.6	0.7
قناة السويس				0.0	0.0				14980.0	14980.0	0.0	0.0
تجارة الجملة والتجزئة				0.0	996.3	756.3		240.0	449.2	1445.8	32818.4	2.1
الوساطة المالية والتأمين والخدمات الاجتماعية			42.5	42.5	6861.1		6861.1		927.0	7830.6	15386.9	1.4
المطاعم والفنادق	5.3		7.0	12.3	754.8	3.4	751.4		11.0	778.1	41761.8	2.6
الأنشطة العقارية	8884.3		32026.8	40911.1	0.0				1068.1	41969.2	60143.1	6.2
خدمات التعليم والصحة والخدمات الأخرى	140800.2	35221.0	52562.2	237483.3	4887.2	4.5	0.0	4882.7	126449.5	368817.0	66983.2	20.4
أ. خدمات التعليم	43084.0	155.6	30552.6	74294.0	0.0				1868.9	76162.9	23175.1	4.0
ب. الخدمات الصحية	28932.6		13203.5	42136.1	3.3	3.1			5311.5	47450.3	29532.5	2.6
ج. خدمات اخرى	79182.5	35063.9	8706.7	122953.1	4883.9	1.2		4882.7	119249.7	247086.7	14255.8	15.8
موازنات خاصة				0.0	0.0				86.0	86.0		0.0
احتياطيات عامة	12000.0			12000.0	0.0					12000.0		0.7
تعويضات للمشروعات الاستثمارية	12350.0			12350.0	0.0					12350.0		0.7
الإجمالى العام	403542.8	35541.5	147605.3	586689.6	79251.3	34958.8	19539.3	24753.7	364058.6	950000.0	600000.0	100.0

2023/03/28

ملحق (أ) : موازنة ومخططات بنك الاستثمار القومي
للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤

(بالمليون جنيه)

أوجه استخدام البنك لتمويل الاستثمارات والتحويلات	جزئي	مجموع جزئي	مجموع كلي	موارد البنك التمويلية	جزئي	مجموع جزئي	مجموع كلي
النفقات والتحويلات الجارية :			٨٤٣٥٤٠٠	الإيرادات والتحويلات الجارية			٦٠٥٣٤٠٠
المصروفات الجارية للبنك	١٠٧٤٠٠						
النفقات والتحويلات الجارية	٤٠٢٢٦٧٠٠						
الاستخدامات الرأسمالية :			٢٥٠٢٤٠٠	الإيرادات الرأسمالية :			١٠٢٤٠٠
الاستخدامات الأخرى :		٢٣٤٠٠		الموارد من أوعية أخرى :		١٣٤٠٠	
الأصول والتوزيعات	٦٥٥٠٠			مخصص تأخير الترية			
أعمال التوريق وشهادات الصندوق	١٧٦٥٠٠			صك وزارة المالية	١٥١٥٠٠٠		
الأعمال المقاولة	٠			أعمال الاستثمار	٠		
مساهمة صندوق الاستثمار	٠						
تحويلات رأسمالية أخرى	٠						
مهام تمويل الاستثمار :		٨٦٠٠		بالأصول المحددة		٨٦٨٤٠٠	
الهدف الإقتصادية	٠						
المشاركة غير المعلنة بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٩١	٠						
لتمويل مشروعات أخرى لأغراض خاصة	٠						
مستثمرات بنك الاستثمار القومي	٨٦٠٠٠						
الأقراض المعسر	٠						
اجمالي الالتزام			٨٣٨٧٠١٠٠	اجمالي الموارد			٨٣٨٧٠٦٠٠

" يجوز لمجلس ادارة بنك الاستثمار القومي التقرير عكس الاستخدامات غير المطلقة ، كما يحق له زيادة اي بند من بنود الاستخدامات طالما زيادة الموارد المطلقة "

توصيات اللجان النوعية بالمجلس

الفصل التشريعي الأول
دور الانعقاد العادي الثالث
لجنة الشئون الخارجية
والعربية والأفريقية

توصيات لجنة الشئون الخارجية والعربية والإفريقية
بشأن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العام المالي (٢٣/ ٢٠٢٤) وهو العامُ الثاني من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠٢٣/٢٢ – ٢٠٢٦/٢٥)

أولا: الطاقة

–أهمية استكمال تنفيذ مشروع الربط الكهربائي بين مصر والمملكة العربية السعودية الذي يمثل تجلياً للشراكة الاستراتيجية بين البلدين في مختلف المجالات.

–ضرورة استكمال العمل على رفع القدرة التشغيلية لخط الربط الكهربائي بين مصر والأردن بما يعود بالنفع على مختلف دول المنطقة ويعزز من الريادة المصرية في مجال الطاقة.

– تؤكد اللجنة على أهمية الاتفاقية الموقعة مع قبرص لإنشاء خط غاز بحري بين البلدين، وتطالب باتخاذ خطوات جدية تعزز من إمكانية ضم دولتي سوريا ولبنان إلى منتدى غاز المتوسط.

ثانياً: رعاية مصالح المصريين بالخارج:

-ضرورة استكمال الخطوات التي تستهدف تعميق التواصل مع المصريين العاملين بالخارج، وتخفيف ما يعانونه من أعباء، خاصة الخطوات المتخذة لتبسيط إجراءات التحويلات المصرفية.

-أهمية السعي لفتح فروع للبنوك الوطنية في الدول ذات الكثافة العالية من العمالة المصرية لحماية مدخراتهم.

-تتحفظ اللجنة علي تصاعد تحويلات المصريين العاملين بالخارج في صفحة ٥٦ من وثيقة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإمكان تصاعدها لـ٣٣ مليار دولار للعام ٢٠٢٣/٢٢، حيث تتوقع اللجنة انخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج بما لا يقل عن ٧ مليار دولار هذا العام عن العام السابق لوجود فجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق غير الرسمية

(السوق السوداء) للدولار مما دفع الكثيرين إلي اللجوء للسوق الموازي من أجل الحصول علي الفرق، وتوصي اللجنة باتخاذ إجراءات جادة بعدم تجريم تغيير العملة بمبالغ تقل عن ٣٠٠٠ دولار مما يسمح بزيادة التدفقات النقدية ورجوعها لمعدلاتها الطبيعية.

ثالثاً : في مجال البحث العلمي:

توصي اللجنة بسرعة تنفيذ مشروع إنشاء وكالة الفضاء الأفريقية بما يعزز دور مصر الريادي في أفريقيا.

رابعاً: تطوير الموانئ والمنافذ المصرية:

-الانتهاء من تطوير ودعم الموانئ والمنافذ مع دولة السودان الشقيق كموانئ قسطل وأرقين ورأس حدربة، سعياً لرفع كفاءة الموانئ والمنافذ المصرية في ظل الضغط الذي تعانيه مع موجات اللجوء الكبيرة إلى مصر من جراء الاضطرابات التي تشهدها السودان مؤخراً.

تقرير

لجنة الدفاع والأمن القومى

حول مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

للعام المالى(٢٠٢٣ / ٢٠٢٤)

مقدمة

تضع الدولة أولوية قصوى للأمن بمفهومه الشامل على المستويين الوطني والإقليمى كضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ عليها ويتضمن ذلك ضمان الأمن الغذائى والمائى وأمن الطاقة المستدام والاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى والبيئى والأمن المعلوماتى (السيبرانى) وتأمين الحدود المصرية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ولما كانت التنمية هى عماد الأوطان والسبيل إلى تحقيق التقدم والرخاء وهى إحدى السبل الفعالة لحفظ مقدرات الأوطان واستقرارها وحماية أمنها القومى فضلًا عن دورها فى ترسيخ الشعور العام بقيم الولاء والانتماء للوطن، كما تعتبر المشروعات القومية العملاقة انعكاسات إيجابية على تحقيق الأمن والاستقرار فى المجتمع، كما أن جهود التنمية المستدامة عززت مكانة مصر فى المجتمع الدولى، وعززت دورها فى الأمن القومى العالمى، وساهمت فى تعزيز العلاقات الدولية الإيجابية، مع الحفاظ على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والذى يعد من الأولويات القومية لمصر.

ولكن مع نشوب الازمة الروسية / الأوكرانية ولجوء التكتل الغربى لفرض عقوبات مالية واقتصادية على روسيا واتباع سياسات نقدية ومالية تشددية، كل ذلك أعاد إلى الأذهان ويلات الحروب، ومخاطر أزمات الغذاء والطاقة وارتفاع الأسعار وتزايد أعباء الديون واحتمالات تغير موازين القوى الدولية، الأمر الذى عمق شعور المجتمع الدولى بعدم الثقة فى عودة الاقتصاد العالمى للتعافى وفى قدرته على تجاوز تبعات الصدمة الاقتصادية الجديدة فى مدى زمنى مناسب، ومن شأن هذه الحرب إضافة المزيد من الأعباء من منظور الأمن الغذائى لمصر حيث يعانى الميزان التجارى للسلع التموينية الاستراتيجية من عجز مستمر حيث تشير إحصاءات التجارة الخارجية إلى تنامى العجز من ١١,٢ مليار دولار عام ٢٠١٩ إلى ١٢,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٠ ثم إلى نحو ١٥ مليار دولار عام ٢٠٢١ وإلى نحو ١٦,٣ مليار دولار عام ٢٠٢٢.

وقد نظرت اللجنة خطة التنمية المستدامة (٢٠٢٣/ ٢٠٢٤) وتورد توصياتها فيما يلى وفق محددات وأبعاد الأمن القومى كما ورد بالخطة

توصيات اللجنة:

أولاً: ترسيخ قيم الشخصية المصرية:

وفقاً لما ورد بوثيقة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى (٢٠٢٣/ ٢٠٢٤) بشأن تنفيذ برامج تهدف إلى بناء الانسان المصري وبرامج أخرى في إطار حماية الأمن القومى المصرى.

لذا توصى اللجنة بضرورة وضع استراتيجية لبناء وتنمية الشخصية المصرية والعمل على بناء جيل من النشء يحافظ على القيم الدينية والسلوكية والإنسانية في المجتمع المصرى.

ثانياً: تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائى المصرى:

وفقاً لما ورد بوثيقة الخطة فإن العجز الغذائى لم يعد مجرد مشكلة اقتصادية فحسب بل أصبح قضية سياسية استراتيجية ترتبط بالأمن القومى والإقليمى وصار لزاماً لتحقيق الأمن الغذائي تنمية القدرة على الإنتاج والتوريد والتخزين والتوزيع بما يضمن الاستدامة.

لذا توصى اللجنة بتعزيز التنوع البيولوجى والزراعة المستدامة والطاقة المتجددة والحد من التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية، كذلك ضرورة توسيع الرقعة الزراعية وتكوين مخزون إستراتيجى مناسب للوصول إلى حد الاكتفاء الذاتى.

ثالثاً: استراتيجية التحول الرقمى فى الدولة المصرية:

فى ضوء استكمال تطوير منظومة خدمات مصر الرقمية واستكمال ميكنة البيئة التكنولوجية والجهاز الإدارى للدولة وانشاء شبكة حكومية مغلقة لربط كافة المباني الحكومية وإصدار التأشيرة الالكترونية ومنظومة التأمين الرقمية للأجانب واستكمال دعم مشروعات تطوير الأمن السيبرانى للمرافق والقطاعات الحيوية.

لذا توصى اللجنة بضرورة تطوير السياسات العامة والتشريعات المتعلقة بالأمن السيبرانى ونشر ثقافة الأمن السيبرانى ورفع درجة الوعى بالمهارات اللازمة للتعامل مع العالم الرقمى وضمان حماية البيانات وخصوصية المُستخدمين، والحفاظ على أمن المعلومات .

ختاماً، نؤكد أنه بالرغم من التغيرات السريعة والمتلاحقة للأحداث المحلية والإقليمية والدولية فإن المستهدفات التي وردت بوثيقة الخطة ليست مستحيلة بل إنها قابلة للتحقيق في ظل توافر إرادة قوية لإحداث التغير المرجو وتحت قيادة حكيمة لديها ثقة كاملة فى قدرة الشعب المصرى على الصمود فى مواجهة التحديات.

رئيس لجنة الدفاع والأمن القومى

تحريراً فى ٢٨/ ٥ /٢٠٢٣

لواء أح دكتور / أسامة منتصر

توصيات لجنة التعليم والبحث العلمى والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

١

قطاع التعليم:

بشكل عام مازال هناك مشكلة جلية فى عدم الوفاء بالاستحقاق الدستورى فى الانفاق على التعليم بمراحله والبحث العلمى، فبينما اشترط دستور ٢٠١٤ إنفاق ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالى على الصحة، و٣٪ على التعليم، و٢٪ على التعليم العالي و١٪ على البحث العلمي كبداية ،على أن تزيد هذه النسب سنويا لتصل إلى المعدلات العالمية فى الانفاق على التعليم والصحة، ولكن حتى الان ما زال هناك خلل فى الالتزام بالنسب المقررة.

وفق مشروع الموازنة الجديدة فإن إجمالى المستهدف إنفاقه على قطاع التعليم "ويشمل التعليم قبل الجامعى والتعليم العالي والبحوث والتطوير" ما قيمته ٢٢٩,٩ مليار جنيه، وهو ما يمثل نسبة ١,٩٪ فقط من الناتج المحلي الاجمالى المقدر خلال نفس السنة بنحو ٤٨,١١ تريليون جنيه وفق خطة الدولة للتنمية الاقتصادية للعام المقبل. ولان الامم لا تنهض إلا بالاستثمار فى التعليم فهناك ضرورة لعلاج هذا الخلل فى ظل ارتفاع الانفاق الاستثمارى بالفعل، ووضع قطاع التعليم فى أولويات الانفاق والاستثمار العام.

رغم وجود زيادة فى الاستثمارات العامة بموازنة السنة المالية المقبلة مسجلة ٥٨٦,٧ مليار جنيه مستهدف تنفيذها، بنسبة زيادة تقترب من ٥٦٪ عن الاستثمار المستهدف بموازنة السنة المالية الحالية، إلا أن قطاع التعليم لم ينل نصيبه من هذه القفزة ،حيث انخفضت الاستثمارات الموجهة لقطاع التعليم فى موازنة السنة المالية الحالية التى تستهدف إنفاق ٤٣,٩٩ مليار جنيه، نزولا من ٤٥,٢ مليار جنيه استثمارات السنة الحالية، بنسبة انخفاض قدرها ٢,٧٪، وهو ما يتنافى مع ما تستهدفه خطة التنمية الاقتصادية من وضع التعليم على قائمة ا٪ولويات فى الانفاق العام وتحديدا الانفاق الاستثمارى.

- من التوجهات المحمودة فى خطة العام الحالى هو زيادة نصيب القطاع الخاص من استثمارات الخطة إلى ٣٦٪ من إجمالى الاستثمارات خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مقابل نحو ٣١٪ فى السنة المالية الحالية، مع استهداف زيادة نسبة القطاع الخاص لنحو ٥٠٪ فى نهاية عام الخطة متوسطة ا٪جل ٢٠٢٥/٢٠٢٦لكن فى الوقت نفسه يطرح التساؤل حول نية الحكومة افساح مزيد من المجال لاستثمارات القطاع الخاص فى مجال التعليم وتحديدا التعليم قبل الجامعى الذى تمثل استثمارات القطاع الخاص به ٢٣,٣٪ من إجمالى استثمارات الخطة الموجهة للقطاع خلال العام والبالغة نحو ٩٩,٤ مليار جنيه

- الخطة تستهدف إضافة ٢٤ ألف فصل خلال السنة المالية، ولكن ليس من الواضح نصيب الحكومة من هذا الاستثمار مقابل القطاع الخاص، فى ظل الارتفاع الكبير فى نسب تكدس الطلاب بالمدارس الحكومية التى تعانى الازمة الاكبر.

- الخطة تستهدف استكمال تعيين ٣٠ ألف مدرس فى الصفوف الاولى من التعليم الاساسى لمواجهة أزمة نقص المدرسين، ولكن مازال هناك مشكلة كبيرة فى المراحل الاخرى خاصة الثانوية نتيجة النقص الكبير فى عدد المدرسين وهو ما يؤدى إلى عزوف الطلاب عن الحضور بالمدارس، بالاضافة إلى أزمة التكدس فى الفصول، وهو ما لم توضح الخطة أى سبل لمواجهته.

- الخطة تستهدف توزيع ١،٨ مليون تابلت على طلاب المرحلة الثانوية.. فى الوقت الذى أعلنت فيه وزارة التعليم هذا العام إلغاء الامتحانات بالتابلت والعودة للامتحان الورقى، وهو ما يطرح التساؤل: ما هى خطة الوزارة للتعامل مع منظومة التابلت خلال المرحلة المقبلة والذى يتم إنفاق مبالغ ضخمة لشرائه فى وقت تعانى موازنة التعليم من صعوبات كبيرة تحتم علينا تحديد أولويات الانفاق بشكل أكثر وضوحا ضمن خطة محددة لتحقيق أهداف يتوافق عليها المجتمع للنهوض بالتعليم

التعليم الجامعى:

- من النقاط المضيئة فى خطة هذا العام صياغة خطة التنمية لقطاع التعليم العالى بناء على الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالى ٢٠٣٠ والتى تنبثق من مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ برؤية واضحة ومحددة لمستهدفات القطاع التى ترتبط بشكل وثيق وتتداخل مع القطاعات الاخرى وتستفيد من المقومات الطبيعية الاقاليم الجغرافية المختلفة، واحتياجات سوق العمل وما طرأ عليه من تغيرات سريعة عالمية ومحلية

- سعيا لتخريج أجيال من الشباب القادر على مواكبة تغيرات العصر وشغل وظائف المستقبل، وتعزيز ربط البحث العلمى والابتكار بالاقتصاد القومي، وهو ما يجب أن تقتدى به القطاعات المختلفة وعلى رأسها التعليم الاساسى لنكون أمام خطط تترجم إلى موازنة برامج لتحقيق أهداف محددة.

- العمل على زيادة إنشاء مدارس سواء مدارس النيل أو اليابانية أو التكنولوجية.

- ضرورة توفير أعضاء هيئة تدريس وهيئة معاونة قبل إنشاء جامعات جديدة سواء أهلية أو حكومية أو تكنولوجية، حاليا توجد جامعات بدون أعضاء هيئة تدريس وبالتالى يعتمد الكثير منها على الانتداب من الجامعات.

- تدريب الموجهين على نظام التقييم الجديد للمرحلة الثانوية" هل تم تقييم مدى نجاح هذا النظام قبل التوسع فيه وذلك من خلال دراسة مستوى الطلاب الذين يلتحقون بالجامعات.

- تطبيق نظام الاختبارات الإلكترونية"، هل تم تقييم التجربة ودراسة المؤسسات والبرامج التعليمية التى تحتاجها بالفعل كاداة تقييم صحيحة وفعالة.

- تشجيع وتأسيس مكتبات رقمية تشجع الطالب على البحث والابتكار بدلا من تحويل الكتاب الجامعى بما فيه من مشكلات إلى كتاب رقمى، علما أن الكثير من الطلاب لازال يعتمد على الصورة الورقية فتضاعفت التكلفة عليه.

- الاستثمار فى نشر المعرفة بالمجان بان تكون منصات الجامعات مجانية وتتيح المعرفة للجميع وهذا جزء هام لزيادة الوعى والمعلومات، كما يحدث فى كبريات الجامعات فى الخارج مثل هارفارد وستانفورد.

- عند التوسع فى إنشاء الجامعات الأهلية وخاصة المنبثقة من الجامعات الحكومية وعددها ١٢، الم يكن من الأفضل:

ا. تقييم تجربة الجامعات الأهلية ومدى نجاح الموجود حاليا قبل التوسع فى انشائها.

ب. الإنفاق على البنية التحتية للجامعات الحكومية التى تعانى من التهالك (غياب المعامل، احتياج المستشفيات الجامعية من أساسيات علاجية ومستلزمات طبية وصيانة لأجهزة الطبية وشراء الحديث منها... وضعف شبكة الإنترنت.

ثانيا - قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هو أكثر القطاعات مرونة وقدرة على تحقيق النمو رغم الازمات ،وهو ما تؤكده الارقام الخاصة بالقطاع الذى حقق أعلى معدل نمو من بين القطاعات الاقتصادية بواقع ١٦,٧٪ خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، كما سجلت الصادرات الرقمية ٤,٩ مليار دولار خلال نفس العام.

- هذه النتائج هى انعكاس لوضوح الرؤية لدى وزارة الاتصالات التى تعمل على محاور متوازية سواء من خلال توفير البنية التحتية التكنولوجية التى تعد أساس أى استثمار فى القطاع، وتعزيز التحول الرقمى بالجهات الحكومية المختلفة، وبناء الكوادر من خلال البرامجلتدريبية المختلفة التى تتيحها الوزارة بجهاتها عبر مبادرة بناة مصر الرقمية ومبادرة أشبال مصر الموجهة لطلبة المدارس فى المرحلتين الاعدادية والثانوية، وأخيرا المبادرة التى تعتزم الوزارة إطلاقها وهى مبادرة براعم مصر الرقمية التى تستهدف الطلاب من الصف الرابع الابتدائى.

- وفق ما تشير إليه الخطة، تم بالفعل تدريب ١٢٥ ألف متدرب بتكلفة ٧٠٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٢، وهو أمر جيد للغاية ويتطلب الاستمرار واستهداف تأهيل أعداد أكبر لمهارات العمل المستقبلي،

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه: ما خطة الوزارة للاستفادة من هؤلاء المتدربين؟ وهل هناك خطة للحفاظ على هذه الكوادر البشرية التى تم تأهيلها وتدريبها فى خدمة الاقتصاد المصرى؟ خاصة فى ظل الحوافز التى تقدمها العديد من الدول لاجتذاب هؤلاء الشباب للعمل لديها

- مبادرات تدريب وتأهيل طلبة المدارس بمختلف مراحل التعليم على التكنولوجيا الحديثة خطوة هامة جدا فى بناء أجيال قادرة على التعامل مع كل ما هو جديد منذ الصغر، ولكن هذا يطرح أيضا تساؤل حول مدى ربط هذه الجهود القيمة، بمستهدفات التعليم وتطوير المناهج الجديدة؟ وإلى أى مدى يتم تأهيل الطلاب بالمدارس الحكومية للاستفادة من هذه الفرص التدريبية الهائلة أم أن الامر يقتصر على طلبة المدارس الخاصة والدولية الافضل تعليما والاكثر قدرة على التعامل مع اللغات الاجنبية ومهارات التكنولوجيا؟

- التوسع فى إنشاء مراكز التعهيد ومراكز البيانات خطوة على الطريق الصحيح لجذب استثمارات أجنبية مباشرة فى القطاع، وزيادة الصادرات الرقمية، حيث يمكن أن يحقق قطاع الاتصالات دفعة كبيرة للصادرات المصرية وجذب تدفقات العملة الصعبة

- استهداف الخطة تنمية صادرات القطاع من خدمات التعهيد إلى ٨ مليار دولار فى عام الخطة، مقابل ٤,٩ مليار دولار تحققت فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ أمر جيد، ولكن فى ظل الاوضاع الاقتصادية العالمية شديدة الارتباك يجب التعامل مع هذه المستهدفات بحذر شديد ،وتقديم حوافز جاذبة للاستثمار الاجنبى فى هذا المجال بشكل واسع

- وهنا نؤكد أن أى إنفاق استثمارى فى قطاع الاتصالات سواء من خلال تأهيل البنية التحتية، أو التدريب وتأهيل الكوادر البشرية أو توطين الصناعات التكنولوجية والخدمات الرقمية، بلا شك سيقابله عوائد دولارية كبيرة .وبالتالى هناك حاجة مستمرة لضخ مزيد من الاستثمارات التى سيقابلها بالتأكيد عائدات أكبر بكثير، هناك زيادة نحو ٤٨,٨٪ فى استثمارات قطاع الاتصالات خلال السنة المقبلة مقارنة بالسنة المالية الحالية لتصل الاستثمارات المستهدفة إلى ٨٣,٣ مليار جنيه فى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وهو أمر جيد للغاية ومازالنا نحتاج المزيد لرفع كفاءة البنية التحتية وجذب المزيد من استثمارات القطاع الخاص الذى يلعب الدور الاكبر فى الاستثمار بالقطاع ممثلا نحو ٦٣٪ من حجم هذه الاستثمارات المستهدفة بالخطة.

٥

توصيات لجنة الشباب والرياضة

بشأن خطة التنمية الاقتصادية لعام ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤

توصى لجنة الشباب والرياضة بالآتى:

أولاً: قطاع الشباب

- التوسع في إنشاء الملاعب المفتوحة وزيادة الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض تشجيعاً لممارسة الرياضة إعمالاً لنص المادة ٨٤ من الدستور، وضرورة أن يراعى في التخطيط العام لأبنية المدارس الجديدة توفير مساحة لإنشاء ملاعب رياضية لممارسة الأنشطة الرياضية به.
- دعم وإعداد أجيال من الشباب الرياضيين القادرين على المشاركة في المحافل الدولية وحصد البطولات بما يرسخ مكانة مصر الدولية.
- تنمية الوعي الثقافي والعلمي والرياضي بين الشباب والنشء، وزيادة مستويات الوعي المجتمعي.
- التوسع في تحويل مراكز الشباب والمنشآت الشبابية والرياضية إلى مراكز لخدمة الأسرة والمجتمع لدعم مشاركة الشباب في مناقشة القضايا الوطنية.
- التوسع في تنفيذ برامج تدريبية للشباب في ريادة الأعمال وصياغة السياسات العامة والتنموية.
- زيادة الاهتمام بملف تطوير البنية التحتية بمراكز الشباب على مستوى الجمهورية والتوسع في المشروعات الإنشائية والطرح الاستثماري.
- زيادة الدعم المقدم لتطوير بيوت الشباب والعمل على زيادة الأنشطة المختلفة بها.
- زيادة دعم إقامة الدوريات بالمدارس والجامعات على مستوى الجمهورية.

ثانياً: قطاع الرياضة

- دعم الألعاب الفردية لاكتشاف مواهب قادرة على تمثيل مصر في المسابقات والبطولات الدولية والاهتمام بالأبطال الأولمبيين.
- دعم تنشيط السياحة الرياضية من خلال عقد معسكرات ومؤتمرات بالأماكن السياحية واستضافة الفاعليات الرياضية الكبري في المواقع الأثرية لإبراز معالم مصر الحضارية.
- تعزيز ودعم ثقافة الرياضة النسائية من خلال وضع استراتيجية وخطة عمل لها وتوعية المجتمع بأهميتها.
- التوسع في توفير فرص الاستثمار الرياضي، وإطلاق مبادرات للصناعات الرياضية.

واللجنة إذ تشيد بدور وزارة الشباب والرياضة في دعم المنظومة الرياضية في إطار توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، للارتقاء بالمنظومة الرياضية على مستوى أنحاء الجمهورية لبناء الإنسان المصري وتشجيع النشء والعمل الجماعي.

توصيات لجنة الصحة والسكان

عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام (٢٠٢٣ - ٢٠٢٤)

مقدمة

إن أبرز التوجهات العامة لخطة التنمية المستدامة للعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ تتمثل في الالتزام الدقيق بتنفيذ تكليفات ومبادرات القيادة السياسية، مع التوافق مع مستهدفات الأجندة الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، إضافة إلى الوفاء بالاستحقاقات الدستورية المتعلقة بمخصصات الإنفاق العام على الصحة والتعليم والبحث العلمي.

وفي ظل الضبابيّة الشديدة في الوضع الاقتصادي العالمي بسبب نشوب الحرب الاوكرانية الروسية والتطوّرات المُرتقبة، سواء في المدى العاجل أو القصير، وانعكاساتها على الآفاق المُستقبليّة لنمو الاقتصاد العالمي في المدى المتوسط، تعمل الدولة جاهدة على توفير الرعاية الصحية الشاملة للمواطن المصري من خلال التطبيق المرحلي لنظام التأمين الصحي الشامل، لكي يتمتع كل المصريين بحياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية الشاملة لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين ويُحقق رضاء المواطنين والعاملين في قطاع الصحة لتحقيق الرخاء والرفاهية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولتكون مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية عربياً وافريقيا".

وتهدف الملامح الأساسية لتنمية قطاع الخدمات الصحية بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤ إلي:

أولاً: النهوض بصحة المواطن المصري في إطار من العدالة والإنصاف:

- ضبط النمو السكاني والارتقاء بخصائص الأسرة المصرية (برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة).
- تطوير الخدمات الصحية المقررة للمواطنين.
- التطبيق الفاعل للمبادرات الرئاسية والحكومية الداعمة للبرامج العلاجية وبرامج الطب الوقائي وتحسين المنظومة البيئية.

ثانياً: تحقيق التغطية الصحية الشاملة مع ضمان جودة الخدمات:

- التطبيق التدريجي لمنظومة التأمين الصحي الشامل.
- الانتشار المكاني لبرامج الرعاية الصحية الشاملة.
- برامج تحسين الظروف الحياتية في الريف المصري (مبادرة حياة كريمة).
- التوسع في خدمات الرعاية الصحية الأولية، وبخاصة في المناطق الفقيرة الأكثر احتياجاً.
- تطوير المنشآت الصحية ونشر خدماتها على مستوى كافة الأقاليم والمحافظات.

ثالثاً: رفع كفاءة الأداء المؤسسي في إطار الحوكمة الجيدة:

- تطوير نظم الإشراف والرقابة والمساءلة.
- تطوير مراكز المعلومات وتحقيق الشفافية.
- دعم القدرات البشرية للعاملين في قطاعات الخدمات الصحية.

وقد تمثلت أهم الإنجازات العامة بقطاع الخدمات الصحية وفقا لخطة عام ٢٠٢٢-٢٠٢٣ في الآتي:

- زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الأدوية لتصل إلى ٩٣%.
- افتتاح وتطوير تسعة أقسام للعلاج الطبيعي بالمراكز والمستشفيات في ست محافظات خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣، ضمن خطة توفير خدمات العلاج الطبيعي بجميع محافظات الجمهورية.
- إطلاق مبادرة دعم خدمات وحدات ومراكز الرعاية الأولية والتي تهدف إلى تقديم الخدمات الصحي المتكاملة في قرى ومحافظات مصر بالكامل وتشمل وحدات الرعاية الأولية عدة خدمات منها: الكشف المبكر عن الأمراض والخدمات الخاصة بالمبادرات الرئاسية المتنوعة مثل صحة المرأة، وتنظيم الأسرة والخدمات المقدمة لذوي الهمم وغيرها.
- إطلاق ٤٠ مبادرة صحية وتوعوية منها مبادرات "اطمن على ابنك – كن بطلا وحارب الأمراض – صحتك امسك فيها بأيديك واسنانك" لزيادة الوعي الصحي لدى طلاب المدارس.
- إطلاق مبادرة "صحتك ثروتك للكشف المبكر عن أورام البروستاتا ومبادرة (اسبقى بخطوة) للكشف المبكر عن أورام عنق الرحم بالإضافة إلى تقديم أكثر من ١٣ ألف خدمة بمبادرة الكشف عن ضعف السمع وأكثر من ١٢ ألف خدمة بمبادرة الاعتلال الكلوي و ٣٤ ألف خدمة بمبادرة صحة المرأة، و٢٨,٧ ألف خدمة بمبادرة الأمراض الموصلة وأكثر من أربعة آلاف تردد في مبادرة صحة الأم والجنين.
- إطلاق مشروع هيئة الرعاية للسياحة العلاجية "ترعاك في مصر" الاستقطاب الوافدين من الخارج للعلاج بمستشفيات الهيئة كما تم تفعيل دور مكاتب الهيئة بالمطارات المصرية، وتم تنظيم المؤتمر السنوي الأول للشراكة المصرية الأفريقية للسياحة العلاجية بحضور ٢٥ سفيرا من الدول الأفريقية.
- عقد ٢٤ دورة تدريبية لممارسي وأخصائي العلاج الطبيعي بمديريات الشئون الصحية بمحافظات القليوبية، وبني سويف والمنوفية.

هذا بالإضافة انجازات قطاع الخدمات الصحية ضمن مبادرات ١٠٠ مليون صحة: كمبادرة الاكتشاف المبكر وعلاج مرضى سرطان الكبد، مبادرة الكشف المبكر عن الأمراض الوراثية لدى الأطفال حديثي الولادة، مبادرة الكشف المبكر عن أمراض (الأنيميا والسمنة والتقزم)، مبادرة إنهاء قوائم الانتظار ، مبادرة الكشف عن فيروس "سي" لطلاب المدارس، مبادرة دعم صحة المرأة المصرية، بكافة المحافظات.

الاستثمارات الكلية المستهدفة بخِطَّة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤:

حيث تستهدف الخِطَّة تخصيص استثمارات كلية عامة وخاصة للخدمات الصحيّة تُقدّر بنحو ٧٥ مليار جنيه، بنسبة ٤,٦ من الاستثمارات الإجمالية للخطة في العام ذاته.

وتتضمن مشروعات الخطة الاستثمارية لقطاع الصحة في عام ٢٠٢٣/٢٣ الآتي:

١) تطوير واستكمال المستشفيات القائمة (١٦٧) مستشفى رعاية علاجية و٢٩ مستشفى صحة نفسية – ٤٩ مستشفى تتبع أمانة المراكز الطبية المُتخصصة، ودخول ٥٥ مُستشفى الخدمة في عام الخطة منها ٤٦ مستشفى تتبع ديوان عام الصحة، و(٩) مستشفيات جامعية.
٢) تطوير وتجهيز المراكز والوحدات الطبية، ومنها (١٠ مراكز تجميع البلازما– وحدات العلاج بالأكسجين الفائق– أقسام العناية المُركزة لكبار السن –تطوير ٣٦ مركز حجر صحي).
٣) تطوير مِرفق الإسعاف (استكمال توريد ٢٥٥ سيارة إسعاف مُجهزة طبياً –توريد وحدات الشبكة الوطنية المُوحدة للطوارئ والسلامة).
٤) استكمال المشروعات الاستراتيجية وأهمّها (المدينة الطبية بمعهد ناصر– مبنى المعامل المركزية بمدينة بدر).
٥) تحسين المنظومة البيئية (إقامة محطات لرصد ملوّثات الهواء والمياه والأغذية – إنشاء مُجمّعات محارق للنفايات الطبية الخطرة).
٦) إنشاء واستكمال عدد ١٤٦ وحدة صحية منها (١٠٥ وحدة للرعاية الصحية– ٥٥ وحدة في إطار منظومة التأمين الصحي الشامل).

وترى اللجنة أن الدولة تولى اهتمامًا كبيرا لقطاعي الصحة والسكان، وذلك، في إطار حرص الحكومة على الوفاء بالاستحقاقات الدستورية فيما يخص تخصيص إنفاق حكومي بنسبة من الناتج القومي الإجمالي لخدمات الصحة تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وبما يُحقق التغطيّة الشاملة لكافة المواطنين بإقامة نظام تأمين صحي شامل، **وتأكيداً لهذا الدور الذي تقوم به الحكومة فقد اسفرت اجتماعات اللجنة على مدار دور الانعقاد الحالي عن:**

أولاً: اعداد دراسة فنية مستفيضة بشأن "استراتيجية مستقبل قطاع الدواء تماشياً مع رؤية الدولة المصرية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠"، عن الدراسة المقدمة من السيد النائب الأستاذ الدكتور/ محيى حافظ وعدد من أعضاء لجنة الصحة والسكان بشأن: "سبل دعم الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية"، والتي تضمنت العديد من الآليات التي من شأنها ضبط المنظومة الدوائية وتعظيم شأن صادرات الأدوية والمستلزمات الطبية المصرية، وإنقاذ هذه الصناعة من الانهيار في ظل المنافسة العالمية الشرسة، والتي يجب أن يكون هذا الهدف إحدى الأولويات التي تتبناها الحكومة خلال الفترات

القادمة بالدعم والاستثمار المباشر، وبالتالي يجب التشجيع والتنسيق لإقامة المصانع المتخصصة بدراسات جدوى دقيقة لإنتاج الهرمونات والأمصال وألبان الأطفال وأدوية الأورام والإنسولين والأدوية البيولوجية وكذا مصانع إنتاج المواد الخام الفعالة وغير الفعالة ومواد التعبئة والتغليف الأولية والثانوية ومصانع المنتجات الطبية بكافة أنواعها، وتذليل كافة العقبات أمام المستثمرين الراغبين في الاستثمار في هذا المجال.

ثانيا: مناقشة العديد من الاقتراحات برغبة المقدمة من السادة أعضاء المجلس والتي أسفرت عن العديد من التوصيات نورد أهمها فيما يلي:

- إدراج إحلال وتجديد مستشفى الرمد بقنا في مقترح خطة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والمقدم من مديرية الصحة للإدارة العامة للتخطيط بالوزارة كأولوية قصوى، لضمان تنفيذ هذا المشروع في أسرع وقت للتخفيف من معاناة المواطنين.
- إدراج محافظات الوجه القبلي كأولوية في تطبيق مشروع التأمين الصحي الشامل، مع تطوير ودعم البنية التحتية للمنظومة الصحية في محافظات الصعيد.
- وضع خطط مالية لتحسين الوضع المادي والمعنوي للأطباء، فضلاً عن تكثيف سياسات التأهيل والتدريب، وذلك لمواجهة هجرة الأطباء.
- إدراج مشروع إنشاء مركز متخصص لعلاج الاسنان بمركز طبي قرية لقانة بمركز شبراخيت محافظة البحيرة، بمشروع الخطة الاستثمارية للعام المالي (٢٠٢٣-٢٠٢٤).
- إدراج تطوير ورفع كفاءة مستشفى العمار التابعة لمركز طوخ، بمشروع الخطة الاستثمارية للعام المالي (٢٠٢٣-٢٠٢٤) لحين توفير قطعة أرض من أملاك الدولة تتفق مع اشتراطات التأمين الصحي الشامل من حيث المساحة والسعة السريرية المطلوبة.
- متابعة تنفيذ أمر الاسناد الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٥ لصالح وزارة الإنتاج الحربي باعتماد مالي قدره ١,٣ مليار جنيه، لإنشاء مستشفى فارسكور لتلبية حاجة المواطنين من خدمات الرعاية الصحية بمحافظة دمياط.
- سرعة توفير وتدبير الاعتمادات المالية اللازمة لإنهاء أعمال مستشفى رأس غارب المركزي بأقسامها المختلفة.

وعليه فاللجنة تثمن دور القيادة السياسية في الاهتمام بالمواطن المصري لتوفير حياة كريمة والارتقاء بالخصائص السكانية، وحرصها على النهوض بصحة المواطنين في إطار من العدالة والإنصاف وعلى الأخص محدودي الدخل.

رئيس اللجنة

أ.د. علي مهـــران

تحريراً في: ٢٠٢٣/٥/٢٩

لجنة الزراعة والري

الفصل التشريعي الأول

دور الانعقاد العادي الثالث

توصيات اللجنة بشأن

خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤

مقترح توصيات لجنة الزراعة والري بشأن برامج التنمية الزراعيّة المتكاملة لعام٢٠٢٣/٢٠٢٤ في إطار الخطة مُتوسّطة المدى

يُعدّ قطاع الزراعة أحد الركائز الأساسية التي تُسهم في الاقتصاد المصري، ويعتمد تحقيق الأمن الغذائي في الأساس على توفير الغذاء من الإنتاج الزراعي المحلى، كما أن تطور القطاع الزراعي ينعكس إيجابياً على تحسين الوضع البيئي، وفى ظل الظروف والأزمات العالمية الراهنة (الاقتصادية- السياسية- البيئية- الصحية) فإن اللجنة تدعو إلى ضرورة تبني الجهود المستهدفة لخطة التنمية المستديمة للعام ٢٠٢٣-٢٠٢٤، وتعظيم القيمة المضافة والمردود المالي للمُزارعين، **ومن ثم توصي اللجنة بما يلي**:

أولاً: برامج التوسّع الأفقي:

- استهداف إضافة مساحات زراعية جديدة من الأراضي كل عام، وذلك من خلال استغلال الأراضي الزراعية القابلة للزراعة في ضوء الموارد المائية المتاحة، مع مراعاة تنويع مصادرها.
- تجهيز وإعداد وتنفيذ البنية الأساسية للمشروعات تمهيدًا لاستصلاح واستزراع الأراضي الجديدة في المناطق الصحراوية المُمتدة أو الظهير الصحراوي للتجمّعات العمرانية القائمة أو الجديدة، في إطار المشروعات القومية الجديدة للتنمية الريفية المتكاملة.
- ضرورة توفير مستلزمات الإنتاج كالأسمدة والمبيدات والبذور والمعدات
- ضرورة الاستفادة من خزانات المياه الجوفية في مشروعات استصلاح الأراضي.

ثانياً: برامج التوسّع الرأسي:

- استهداف تحسين إنتاجية الفدان من الحاصلات الزراعية بنسب تتراوح بين ٥ % - ١٠%، وذلك من خلال رفع كفاءة استخدام وحدتي الأرض والمياه، وذلك باتباع الآليّات الآتية:

-استنباط أصناف من المحاصيل عالية الإنتاجية، وأصناف مُبكرة النضج، وقليلة الاحتياج المائي. وعالية المقاومة للإجهادات الحيوية والبيئية.

-تقليل الفاقد في المحاصيل الزراعية والاستفادة الاقتصادية من المخلفات الزراعية.

-تطوير منظومة الإرشاد الزراعي والتوسّع في الحقول الإرشادية.

-تطوير الميكنة الزراعية ومشروعات الابتكار الزراعي، واعتماد الخريطة الصنفية للمحاصيل الاستراتيجية.

- أهمية تفعيل دور التعاونيّات الزراعية في توفير مستلزمات الزراعة والتسويق الاقتصادي للمنتجات النهائية.

ثالثاً: برامج تحقيق الأمن الغذائي والوصول للاكتفاء الذاتي من المحاصيل:

- توفير الغذاء من خلال زيادة الإنتاج المحلي مع استدامة الموارد المتاحة، وطرح مُنتجات عالية الجودة توفّر السلامة الصحية، مع إتاحة المنتجات بأسعار مُناسبة لُلمستهلكين، تضمن في الوقت ذاته عائدًا مُلائمًا لُلمزارعين يكون مُحفّزًا لهم للإقبال على الزراعة وزيادة الإنتاج.

-تكوين مخزون استراتيجي مُناسب، وتقليل الاعتماد على الاستيراد لسد الفجوة الغذائية وتأمين مصادر الاستيراد.

- زيادة السعات التخزينيّة للصوامع، وذلك في إطار تنفيذ المشروع القومي للصوامع.
- ضمان استزراع المساحاتُ المناسبةُ المُستهدفة من الأراضي للمحاصيل الزراعية المستهدف زراعتها، والنهوض بإنتاجية الفدان على نحو مُنتظم ومُستدام.

-تيسير توفير المدخلات الزراعيّة للمساعدة في تحسين بيئة الأمن الغذائي بشكل عام.

رابعًا :البرامج الداعمة للتنمية الزراعيةُ المتكاملة والمُستدامة :

١- برنامج الزراعة التعاقدية:

- التغلب على المشاكل الإنتاجية والتسويقية الخاصة بالمحاصيل الزراعية.
- التخفيف من حِدّة الزيادةُ المستمرة في قيمة فاتورة الواردات الغذائية.

- إتاحة فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية للقطاع الخاص للعمل في الأنشطة الزراعية والأنشطة المرتبطة والمكملة لها.
- زيادة التوعية والإرشاد والترويج لنظام الزراعة التعاقدية.
- الشفافية في تحديد الأسعار وإجراءات السداد، والإعلانُ المسبق عن أسعار التعاقد التي يتم التوريد على أساسها، والإعلان في وقت كافٍ لتمكين المزارع من اتخاذ قرار زراعة المحصول التعاقدي من عدمه أو الكميات التي يرغب في توريدها.
- ضمان حصول المزارعين على عائد مُجزّ من بيع مُنتجاتهم الزراعية، مما يُحفزهم على توريد أكبر كمية من المحصول.

٢- برنامج إنتاج التقاوي المنتقاة:

- إعداد ملف مُتخصّص لكل محصول زراعي، وفي مُقدمتهم الحاصلات الزراعية الاستراتيجية، بدءًا من الاحتياجات من التقاوي بحسب المحاصيل والمساحات المُستهدف زراعتها لكل محصول مُدعّمة بآليّات التنفيذ مع خطة زمنية مُحدّدة.
- استنباط سُلالات جديدة لإنتاج أصناف مُتميّزة من التقاوي عاليّة الإنتاجيّة وقادرة على التأقلم مع المتغيّرات المناخيّة.

٣- برامج تنمية الإنتاج الحيواني:

- تحسينُ سلالات رؤوس الماشية المحلية، من خلال تطوير مراكز التلقيح الاصطناعي ،وتوفير احتياجاتها من الأجهزة.
- استيراد سلالات عالية الإنتاجية من خلال تشجيع صغار المزارعين على إحلال سلالات الأبقار عالية الإنتاجية من الألبان واللحوم محلُ السلالات المحلية من خلال توفير سلالات مُحسنة بإجراءات تمويليةٍ مُيسرة.
- نشر الوعي بأهمية التأمين على رؤوس الماشية لضمان استدامة المشروع والحفاظ على الثروة الحيوانية.

٤- برامج تنمية الثروة السمكية:

- مواصلة برامج تنمية الثروة السمكية في سبيل العمل على زيادة نسب الاكتفاء الذاتي لتحقيق التغطية الكاملة للاستهلاك المحلي من الأسماك، لتغطية العجز في البروتين الحيواني ، وزيادة الفائض التصديري فيما يخص الثروة السمكية.
- التوسع في مشروعات الاستزراع السمكي.

٥- برنامج تنمية الصادرات الزراعية:

- فتح أسواق جديدة للنفاذ إلى الأسواق الخارجية لزيادة صادرات الخضر والفاكهة.
- تطبيق نظم التتبع للمنتجات التصديرية خلال مراحل الزراعة والإنتاج والتعبئة والتصدير، واتباع إجراءات مشددة وفقًا للمعايير الدولية لضمان جودة الصادرات.
- إيجاد منافذ للمُنتجات الزراعيّة المصريّة في الأسواق الافريقيّة ودول حوض النيل.
- التعاون المُشترك مع بعض الدول المُتقدّمة في تنفيذ عددٍ من المشروعات الزراعيّة القوميّة مما يُعزّز من قُدرة المُنتجات المصريّة على النفاذ للأسواق الأوروبيّة.
- تفعيل مُشاركة مصر في المعارض الزراعيّة الدوليّة، بما يُشكّل نافذة مُهمّة للتواجد المصري المُوسّع في أسواق الاتحاد الأوروبي.
- التوسّع في نظام تطبيق نظام تكويد المزارع الذي تنتهجه مصر حاليًا لمنع أي تلاعب في جودة الصادرات الزراعية.

خامساً: تنمية الثروة الحيوانية المستدامة :

(أ) المشروع القومي لإحياء البتلو:

- ابرام تعاقُدات مع شركات مُتخصّصة في إنتاج اللحوم وتربية المُواشي، مع مواصلة تدعيم المشروعٍ بإتاحة مزيد من التمويل وتوسعة قاعدةُ المستفيدين، وتربية وتسمين العجول عالية الإنتاجية لإنتاج اللحوم لتوفير المزيد من اللحوم والألبان.

- مُواصلة استمرار التوسّع في إنشاء مجازر نموذجية ليصل عدد المجازر الآليّة إلى٢٠٠مجزر، وبخاصة في المحافظات ذات الكثافة العالية في الإنتاج الحيواني.
- التوسّع في إحلال أعلاف عالية البروتين مُقابل بعض الأعلاف التقليدية .

(ب) برنامج مراكز تجميع الألبان:

- تدعيم المراكز بوسائل الاختبارات المعمليّة والتخزينيّة والخدمات البيطريّة اللازمة بهدف تحقيق قيمة مُضافة لصغارُ المربين، وضمان سلامة وصحّة المواطنين.
- مُواصلة مُراقبة أسواق الألبان من خلال الحملات المكثّفة على مراكز التجميع غير المرخّصة.

سادساً : تنمية الموارد المائية وترشيد استهلاك المياه :

(أ) برامج تنمية الموارد المائية المتاحة وتحسين نوعية المياه:

- الاهتمام بتحلية مياه البحر في سبيل تعزيز حصة المواطن من المياه العذبة لتلبية ضغط الاحتياجات المائية المتزايدة.
- تنمية الموارد المائية باستخدام المياه الجوفية وحصاد مياه الأمطار والسيول، لتغذية نهايات الترع، والتوسع في استخدام الخزانات الجوفية العميقة وحصاد مياه الأمطار والسيول في أودية الصحراء الشرقية وسيناء.
- تطوير وحماية مجرى نهر النيل وانشاء وتدعيم وتأهيل المنشآت الكبرى على المجاري المائية، من خلال إنشاء وإحلال وتجديد الأعمال الصناعية على المجاري المائية لتحسين حالة الري والنقل النهري وتوليد طاقة كهربائية وتنشيط السياحة النهرية وتحسين الظروف البيئية.
- تأهيل ورفع كفاءة المساقيّ والتحول للري الحديث، وتحسين كفاءة نقل المياه وكفاءة الري الحقلي لتحقيق عدالة توزيع مياه الري وزيادة الإنتاجية الزراعية
- تنمية منابع حوض نهر النيل، من خلال تقوية العلاقات وتطوير سياسة بناء الثقة بين مصر ودول حوض نهر النيل، وإعداد الدراسات للمصادر المختلفةُ المّغذية لنهر النيل وتنميتها، وتقليل الفواقد وإجراء الدراسات الهيدرولوجية والتنبؤ بإيراد نهر النيل.

(ب) ترشيد استخدام مياه الري:

- توعية المواطنين بمدى أهمية ملف الأمن المائي وأهمية ترشيد استخدام الموارد المائية المتاحة بما يحافظ عليها من الهدرّ والتلوث.
- تحسين نُظم الري السطحي أو الري بالغمر في الأراضي القديمة، والتوسع في نُظم الري الحديث في الأراضي الجديدة.
- التطبيق الفعال لبرامج ترشيد استخدامات الموارد المائية مثل مشروعات تأهيل وتبطين الترع وتطهير المراوي والمساقي ومداخل الفتحات، وتفعيل نظام إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي، وتغيير أنماط الزراعة ببعض المحاصيل لتوفير مياه الري.

(ج) المشروع القومي لتأهيل وتبطين التُرع:

- استمرار استهداف الحفاظ على كفاءة وكمية المياهُ المستخدمة في الري ،وتقليل الهادر من المياه، ورفع مستوى الترع وتأهيلها لتعظيم الاستفادة من مياه الري ، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي بعدُ معالجتها وخفض معدلاتّ تلوث المياه.

(د) مشروع الري الحديث:

- استهداف التحول إلى أنظمة الري الحقلي الحديث لترشيد استهلاك المياه العذبة على النحو الأمثل، من خلال تحسين كفاءة نقل المياه والري الحقلي، وتحقيق العدالة في توزيع مياه الري.
- استهداف تحقيق وفر مائي بما لا يقل عن ٤٠% مقارنةً بنظم الري التقليدية.

(هـ) مشروع تحلية مياه البحر:

- التوسع في إنشاء محطات تحلية مياه البحر لسد احتياجات مياه الشرب والري.

(و) مشروع معالجة الصرف الزراعي:

- استكمال مشروعات محطات معالجة مياه الصرف الزراعي .
- نقل المياه بعد تحليتها واستخدامها في استصلاح مساحات زراعية جديدة.

(ز) **تهيئة البنية المناسبة للإدارة المائية المتكاملة**:

- العمل على زيادة كفاءة منظومة الري الراهنة، خاصةً في ظل محدودية الموارد المائية التي تحول من التوسع الكبير بالمشروعات ذات الامتداد الأفقي، واستخدام التقنيات الحديثة، وتوجيه البحث العلمي لمجالات تنمية وترشيد المياه.

سابعاً :المشروعات القومية في إطار جهود الدولة المبذولة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة :

١- المُساهمة في توفير الأمن الغذائي من خلال زراعة الأراضي المستصلحة بالمحاصيل الاقتصادية التي تِدر عائدًا ماليًّا كبيرًا، وزيادة صادرات مصر من المحاصيل الزراعية، وإنشاء مناطق زراعية مُتكاملة مُجهزة بأحدث التقنيات التكنولوجية.

٢- خلق فرص عمل كبيرة للشباب، ومراعاة توفير الدعم لصغار المزارعين من الشباب، وفتح عّدة مجالات للاستثمار في المحافظات الحدودية، وإقامة عديد من الصناعات المرتبطة بالنشاط الزراعي والثروة الحيوانية والصناعات الغذائية، والاهتمام بإقامة مزارع للإنتاج الحيواني بها.

٣-إقامة مُجتمعات عُمرانية مُتكاملة الخدمات، تعتمد على الزراعة الحديثة والتصنيع الزراعي، بما يُمكّن من الوفاء بمتُطلّبات الأمن الغذائي وتحسين دخول القاطنين بمناطق الاستصلاح والتنمية، وتوفير فُرص عمل لآلاف من المواطنين.

٤-الاهتمام بالتركيب المحصولي المُقترح لأراضي هذه المشروعات ليتضمن العديد من المحاصيل ذات الأهميّة الاستراتيجيّة الموجّهة لزيادة نسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل، وعلى رأسها القمح والذرة الصفراء والشعير وبنجر السكر، والاهتمام بإقامة أنشطة إنتاجية أخرى مُتعدّدة ومُتنوّعة تضُم الإنتاج الحيواني والداجني ، والزراعة المحميّة ،والتصنيع الزراعي ،ومحطّات الفرز والتعبئة للمنتجات ،وصوامع تخزين الغلال وثلاجات الحفظ والتبريد والتجميد.

٥-الاهتمام بتطبيق أساليب ونظم الري المطورة في تلك المشروعات مثل أجهزة الري المحورية حفاظاً على الموارد المائية المتاحة.

٨

السيد الأستاذ الدكتور/ هاني صلاح عمر سرى الدين

رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار

تحية طيبة وبعد،،،

يطيب لي أن أرسل لسيادتكم ملاحظات وتوصيات لجنة حقوق الانسان والتضامن الاجتماعي، على مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وذلك طبقاً للمادة (٥٧) من اللائحة الداخلية للمجلس وذلك على النحو التالي:

ملاحظات على مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٢٣ /٢٠٢٤)

القسم الخامس: (التنمية البشرية والاجتماعية)

تأتي خطة هذا العام في ظرف شديد التعقيد نظرا للازمة العالمية المركبة الناجمة من الغزو الروسي لأوكرانيا ورفع أسعار الفائدة عالميا والاضطرابات الجيوسياسية في الصين وتايوان وانعكاسات هذا كله على سلاسل الامداد واسعار المواد الاولية والغذائية وبجانب الانعكاسات السلبية للازمة على مصر فقد كانت الازمة كاشفة لبعض مواطن الهشاشة والضعف الهيكلي في الاقتصاد المحلي. مما يستوجب معه إجراء سياسات تصحيحية على المدى المتوسط والطويل وإجراءات لاحتواء الصدمات والتكيف على المدى القصير وإذ نود أن نؤكد إدراكنا العميق لتلك المتغيرات والظروف الاستثنائية وأخذها في الاعتبار عند وضع ملاحظات اللجنة.

وعلى الرغم من مما تحقق من انجازات ملموسة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة و رؤية مصر ٢٠٣٠ وما شهدته حالة حقوق الإنسان من تقدم و بدراسة مشروع الخطة المقدم من الحكومة لمجلس الشيوخ لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بشكل عام و بشكل خاص القسم الخامس التنمية البشرية و الاجتماعية و بالتركيز على ما يدخل في نطاق عمل لجنة حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي فإن لنا مجموعة من الملاحظات نستعرضها فيما يلي:

- تثمن اللجنة إدماج التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي.

– تمثن اللجنة توجه الخطة تكثيف الاستثمارات في رأس المال البشري مما يعزز من جودة حياة المواطنين ويسهم في تنمية الإنسان المصري بجانب السماح للقطاع الخاص بالمشاركة بصورة اوسع في الناتج المحلي

– كما تشيد اللجنة باستهداف تقليل الفجوة في نسب المشاركة في سوق العمل بين الاناث والذكور .

تعرب اللجنة عن تخوفها من مسألة تمويل مشروعات الخطة خاصة التي تقوم بها الهيئات الاقتصادية لاعتماد جزء كبير على تمويلها على القروض المحلية ممكن مزاحمة القطاع الخاص من ناحية وناحية ثانية أثر السياسات النقدية على تكلفة الدين.

– وايضا ترى اللجنة من انه في ظل أوضاع الاقتصاد الكلي وارتفاع التضخم وعدم اليقين فان نصيب الاستهلاك الخاص من الناتج المحلي قد ينكمش وهو ما يؤثر على نمو الناتج المحلي الاجمالي

– ترى اللجنة أنه في ظل الظرف الاقتصادي الحالي من الصعب تحقيق مستهدفات الخاصة بنسبة مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي دون الاسراع في تخارج الدولة من السوق والإسراع في برامج الطروحات.

–كما تعرب اللجنة عن تشككها في امكانية تحقيق تقديرات خفض معدلات الفقر المنصوص عليها في وثيقة الخطة اذ استهدفت خطة العام الماضي خفض معدلات الفقر ل٢٥% و الفقر المدقع ٣,٨% وهو مالم يتحقق و من ثم فإننا نرى صعوبة الوصول للمستهدف نظرا للأوضاع الاقتصادية المحلية والدولية وان استهداف خفض معدلات الفقر بهذه النسب يحتاج اعادة نظر في منظومة مكافحة الفقر المقترحة خاصة و ان متوسط خط الفقر المدقع للفرد في عموم الجمهورية طبقا لبحث الدخل والإنفاق والاستهلاك هو ٥٥٠ جنيه شهريا وهو ما يحتاجه الفرد للوفاء باحتياجاته الغذائية (تكلفة البقاء على قيد الحياة) و في تقديرنا فان هذا الرقم يحتاج لمراجعة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وما يصاحبها من موجة تضخمية كبيرة وهو ما يستدعي اعادة النظر في سياسات مكافحة الفقر و بنية شبكات الأمان الاجتماعي.

-على الرغم من التوسع المستمر نطاق تغطية برامج برنامج "تكافل وكرامة" على مدى السنوات الماضية ليشمل المزيد من الأسر الفقيرة، فإن المزايا المقدمة للأسر لم تزيد وبالتالي لابد من اعادة النظر في قيم التحويلات النقدية.

- لايزال قيمة وتغطية معاش الطفل متدني.

بالإضافة لما سبق فإن الحكومة قامت بناء على توجيهات السيد رئيس الجمهورية بزيادة قيمة كل من الحد الأدنى للأجور والمعاشات وبالتالي فمن الأولى إعادة النظر في قيم الدعم النقدي لتحقيق منطلقات ومستهدفات برنامج الحماية الاجتماعية.

-إمكانية حصول الأطفال على خدمات تنمية الطفولة المبكرة في مصر محدودة للغاية، حيث لا يتمكن سوى ٨ في المائة فقط من الأطفال دون سن الرابعة من الوصول إلى دور الحضانة. ولا يزال العديد من الأطفال في مصر غير قادرين على الالتحاق بدور الحضانة، وذلك على الرغم من الدور الهام والحيوي الذي تؤديه في دعم وتعزيز النماء المبكر للأطفال.

و اخيرا من الواجب الى الاشـــارة هنا الى الدور البالغ الاهمية المجتمع المدني خاصـــة في ظل الازمة الاقتصـــادية المركبة التي تعيشـــها البلاد ورغم اهمية هذا القطاع الحيوي و الذي لديه إمكانات كامنة كبيرة للغاية غير مسـتغلة فإنه من الهام جدا تطوير الشـراكات وإطلاق الطاقة الكامنة له و تسـهيل عمله , اذ انه من غير المعقول ان تبلغ قيمة التمويل للمجتمع المدني طبقا لآخر بيان منشـــور قرابة ٧,٥ مليار جنيه وهو رقم ضئيل جدا مقارنة بالإمكانيات الكامنة لهذا القطاع , لذا نرى بضرورة تطوير خطة عمل توسيع الشراكات مع المجتمع المدني وتعزيز بناء قدراته و حوكمة منظمات العمل الأهلي مع احكام الرقابة على أوجه التمويل المختلفة لبث رسالة طمأنينة لدى المتبرعين .

توصيات اللجنة:

١- إعادة النظر في قيمة الدعم النقدي وزيادته في تحقيق منطلقات ومستهدفات برامج الحماية الاجتماعية.

٢- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص من خلال تمكين لإنشاء حضانات لتعويض العجز المخصص في خطة الدولة.

٣- تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل والتوسع في برنامج التمكين الاقتصادي والتدريب والتأهيل.

٤- إعادة النظر غي برنامج معاش الطفل ومنظومة دعم ألبان الأطفال وتطويرها من حيث القيم واشتراطات الاستهداف لتحسين جودة خدمات الطفولة المبكرة.

٥- التوسع في مشروعات حياة كريمة داخل محافظات مصر.

٦- تطوير خطة عمل توسيع الشراكات مع المجتمع المدني وتعزيز بناء قدراته وحوكمة منظمة العمل الأهلي مع إحكام الرقابة على أوجه التمويل المختلفة، مع زيادة قيمة التمويل الموجهة للمجتمع المدني.

٧- تعزير جهود الشمول المالي واستكمال الآطر التشريعية المعززة ومنها قانون التمويل الجماعي بما يسهم في التمكين الاقتصادي للمرآة

٨- مراجعة الاشتراطات الخاصة بالحاق أطفال المؤسسات الاجتماعية بالأسر البديلة بما يحقق زيادة في التحاق الأطفال في تلك الاسر.

٩- ضرورة الحصر الدقيق لإعداد ذوي الإعاقة، وخفض رسوم الفحوصات الطبية اللازمة للحصول علي بطاقات الخدمات المتكاملة وتقليل إجراءات الحصول علي بطاقات الخدمات المتكاملة، مع إنشاء قاعدة بيانات موحدة للخدمات المقدمة لذوى الإعاقة.

١٠- الحد من الزيادة السكانية المطردة لما لها من اثار سلبية على خطة الدولة المستدامة في كافة المجالات (الصحة – التعليم) حتى لا تلتهم نسب النمو المستقبلية.

١١-زيادة أعداد المسنين الحاصلين على الرعايا الاجتماعية ومؤسسات الرعاية لتعويض العجز بين الفعل والمستهدف والذي وصل إلى ٤٥% بعد المراجعة بناءاً على توصيات العام الماضي، وتفعيل وظيفة رفيق المسن للمسنين المقيمين داخل منازلهم.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،،،

رئيس اللجنة

المهندس/ محمد هيبه

توصيات لجنة الثقافة والسياحة والآثار والإعلام

بشأن مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية

٢٠٢٤/٢٠٢٣

أولا – قطاع السياحة والآثار:

١-الاهتمام بسياحة اليخوت، وتأهيل الموانئ السياحية من حيث البنية التكنولوجية، مع وضع هذا النمط السياحي ضمن برامج الترويج السياحي في مصر.

٢-الاهتمام بسياحة ذوي الإعاقة وكبار السن، كونهما من أكثر الأنماط السياحية جذبًا للسائحين.

٣-الاهتمام بالسياحة الفنية وذلك من خلال تقديم تسهيلات وعروض لشركات الانتاج الفني العالمية لتصوير افلامها في المناطق السياحية والأثرية والتنموية.

٤-استكمال تجهيزات مسار العائلة المقدسة، بالإضافة إلى ضرورة انجاز المشروعات الخاصة بتطوير نقاط مسار رحلة العائلة المقدسة ووضع خطة لتطوير البنية التحتية لمنطقة مهد الأديان بسانت كاترين.

٥-التشغيل الكامل لنظام تأشيرة الدخول الإلكترونية.

٦-إطلاق مبادرة وطنية لتوعية المواطنين بأهمية السياحة، يطلق عليها (المبادرة الوطنية للتوعية السياحية) على أن تأخذ في اعتبارها أهمية ملائمة الخطاب الموجه لكل فئة من فئات الشعب، بما يتناسب مع معارفهم وخبراتهم.

٧-إنشاء شركات طيران عارض مصرية.

٨-مواصلة تفعيل مبادرات البنك المركزى وغيرها من المبادرات الداعمة للقطاع السياحى، مع أهمية أن تشمل هذه المبادرات العمل على تنمية قدرات ومهارات العمالة في القطاع السياحى.

٩-تفعيل دور مكاتب التنشيط السياحى المصرية بالخارج فى التسويق للمنتج السياحى المصرى. مع أهمية إعادة النظر في التوزيع الجغرافى لبعض هذه المكاتب والبالغ عددها (ستة مكاتب سياحية).

١٠-تنشيط الاستثمار الخاص في المجال السياحى، وحل المشكلات والمعوقات التى تواجه المستثمرين في القطاع السياحى، خاصة في مجالى الانشاءات والتسويق السياحى.

١١-استهداف أسواق سياحية جديدة منها على سبيل المثال، السوق الصينى واليابانى والهندى، مع العمل على زيادة الأفواج السياحية من الأسواق المنتظمة مثل السوق الأوروبي والروسى.

١٢-منح المزيد من الاهتمام لتطوير وتحديث المناطق الأثرية على مستوى الجمهورية، بما يسهم في جذب المزيد من الحركة السياحية؛ الداخلية والوافدة.

١٣-وضع خطة متكاملة للسياحة الروحانية.

١٤-استحداث وحدة مؤشر الاداء السياحي المصري.

ثانيًا- قطاع الإعلام:

اغفلت الخطة دور الإعلام، فيجب مراعاة وجود استراتيجية واضحة للإعلام في الخطة لما له من دور في بناء الوعى لدى المواطن بما تشهده الدولة من إنجازات وما حققته من نجاحات.

ثالثًا- قطاع الثقافة:

١- زيادة وتيرة المسرح المتنقل في القرى والمحافظات النائية.

٢-رقمنة المكتبات التى يتم تدشينها في القرى المدرجة ضمن برنامج حياة كريمة.

٣-تفعيل بيوت وقصور الثقافة في المحافظات الحدودية والصعيد وخصوصا شمال سيناء وإدراجها ضمن خطة تنمية سيناء.

٤-تنويع الانشطة الثقافية في بيوت وقصور الثقافة.